وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

مقاربة التمثيل النحوي للتركيب القرآني في الدُّر المصون للسمين الحلبي (ت٧٥٦ هـ)

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التربية/ اللغة العربية/ لغة.

قُدِّمت من قبل
طيبة إدريس طارق الشريفي

بإشراف
أ. د. حامد عبد المحسن كاظم الجنابي

محرم الحرام ١٤٤٤هـ آب ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم
سورة مريم/ ١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ هذه الدراسة الموسومة بـ **(مقاربة التمثيل النحوي للتركيب القرآني في الدُر المصون للسمين الحلبي(** ت ٧٥٦هـ **))** قد جرت بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل، وأنَّها قد استوفت خطتها استيفاءً تاماً بما يؤهلها للمناقشة.

الإمضاء :

المشرف : أ.د. حامد عبد المحسن كاظم

التاريخ: / / ٢٠٢٢

استناداً إلى التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الدراسة للمناقشة .

الإمضاء :

رئيس القسم: أ. د. محمد عبد الحسن حسين

التاريخ: / / ٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (مقاربة التمثيل النحوي للتركيب القرآني في الدُر المصون للسمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ))وقد ناقشنا الطالبة (طيبة إدريس طارق) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها، ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية / اللغة بدرجة ( ).

الإمضاء:

الاسم : أ.د نعيم سلمان غالي

التاريخ: / / ٢٠٢٢

عضواً

الإمضاء:

الاسم: أ.د سعاد كريدي كنداوي

التاريخ: / / ٢٠٢٢

عضواً

الإمضاء:

الاسم: أ.د محمد نوري محمد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

عضواً

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د نزار بنيان شمكلي

التاريخ: / / ٢٠٢٢

عضواً

الإمضاء:

الاسم: أ.د حامد عبد المحسن كاظم

التاريخ: / / ٢٠٢٢

عضواً ومشرفاً

الإمضاء

الاسم: أ.د هاشم جعفر حسين

التاريخ: / / ٢٠٢٢

رئيساً

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د رياض هاتف عبيد الحفاجي

العميد

التاريخ: / / ٢٠٢٢

الإهـــداء

إلى ...

من شاء اللّه أن يـرفعه إليه

وما زلت أتشبّث بطيفه الزكـي

النقي الغائب الحاضر

والدي الطيب....

إلى...

من بوجودها أتجاوز ما لا أطيق

أمي الحنون

إليكما امتناناً وعرفاناً

شـــكـــــر وعـــرفـــان

يشهد هذا المنجز بالامتنان والعرفان للجهود الثريّة والرعاية الكريمة لكلّ مَن أسهم في إنجاز الطالبة مشروعها.

وإقراراً بالصنع الجميل أخص بالشكر أولاً أستاذي ومعلمي أبي المفضال الذي لولا دعمه وتوجيهه لما كنت وما صرت إلى ما أنا عليه الآن، أسأل الله أن يجزيه خيرا وأن يتولاه بمغفرته ورحمته ورضوانه، والشكر موصول إلى أساتذتي الأجّلاء في قسم اللغة العربية الذين تتلمذتُ على أيديهم، وأثنيه بالعرفان والامتنان، والشكر موصول للسيد رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ الدكتور محمد عبد الحسن، أسأل المولى تعالى أن يوّفق الجميع لكلّ خير، وأن يحفظهم ويبقيهم ذخراً ومنهلاً ومعيناً.

وأخص بالشكر والثناء الجميل أستاذي المفضال الذي قامت على توجيهاته هذه الرسالة إشرافاً ومتابعة ورعاية الأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن كاظم جزاه الله عني خيراً وإحساناً.

وأتقدم بالشكر والامتنان مقرونين بدعاء كريم إلى والدتي وأسرتي لما حبوني به من رعاية ودعم دائمين.

وتشهد هذه الرسالة بالعرفان والامتنان وجزيل التقدير إلى العم الأستاذ الفاضل الدكتور أحمد رشيد الدده، والعم الأستاذ المساعد الدكتور موسى خابط القيسي، ولا يفوتني أن أكرر شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي لما بذله معي من جهدٍ فما بخل عليَّ بمشورة أو تصويب، أسأل الله أن يرضى عليه ويُرضيه. وأخص بالشكر الست دعاء شاكر كاظم.

وللجميع أقدم الشكر والامتنان والتقدير وأسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح.

الباحثة

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الآية	
إقرار المشرف	
الإهداء	
شكر وامتنان	
المقدمة	أ- د
التمهيد	١-١٠
التمهيد : مدخل تعريفي بمصطلحي المقاربة والتمثيل	
الفصل الأول: سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي	١٢ - ٥٢
المبحث الأول : سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي وأسسها وآلياتها	١٢- ٣٦
أولًا: تنوع المُمثَّل به في المقاربات التركيبية	١٢-١٨
١-الاكتفاء بمقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني واحد	١٢_١٣
٢-مقاربة التركيب القرآني بتركيبين قرآنيين	١٣-١٣
٣-مقاربة التركيب القرآني بشاهد شعري	١٣-١٤
٤-مقاربة التركيب القرآني بمثال مصنوع	١٤_١٥
٥-مقاربة التركيب القرآني بثلاثة تراكيب أو أكثر	١٥-١٦
٦-مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني مشفوعًا بشاهد شعري	١٥ - ١٦
مقاربة التركيب القرآني بشاهدين شعريين	١٦-١٧
مقاربة التركيب القرآني بثلاثة تراكيب	١٧-١٨
ثانيًا: التفاوت في عرض مقارباته بين التفصيل والإجمال	١٨-١٩

ثالثًا: تنوع وظائف المقاربة	١٩-٢٦
١-ترجيح الوجه النحوي	١٩_٢٠
٢-رفض الوجه النحوي	٢١-٢٢
٣- تضعيف الوجه النحوي	٢٢-٢٤
٤- تأكيد حكم نحوي	٢٤-٢٥
٥- توضيح حكم نحوي	٢٥-٢٦
رابعًا: استثمار التماثل التركيبي في بيان المحذوف	٢٦-٢٧
خامسًا: لتوجيه القراءات الشاذة	٢٧-٢٧
سادسًا: وضوح الشخصية العلمية في المقاربات ونقدها	٢٨-٢٨
سابعًا: مقاربة الأوجه الضعيفة والمتروكة بأمثلة مصنوعة	٢٨-٢٩
ثامنًا: تفاوت المقاربات في التطابق بين المُمثَّل له و المُمثَّل به	٣٠-٣٢
تاسعًا: قبول التمثيل والمقاربة من وجه ورفضها من وجه آخر	٣٢-٣٤
عاشرًا: عدم دقة المقاربة	٣٤-٣٦
حادي عشر : اتصاف المقاربات بالتكرار	٣٦-٣٦
المبحث الثاني: الأسس المعتمدة في بناء المقاربة ونقدها	٣٧ - ٤٤
١-التشاكل والتناسب بين المُمثَّل له و المُمثَّل به	٣٧ - ٣٩
٢- اعتماد السياق أساسا في بناء المقاربات	٣٩ – ٤١
٣- اعتماد المعنى أساسًا في بناء المقاربة	٤١- ٤٣
٤- اعتماد التناظر بين التركيبين أساسًا في بناء المقاربة	٤٣-٤٤
المبحث الثالث: آليات المقاربة	٤٥-٥١
١-الاستبدال	٤٥-٤٦
٢-الاختزال	٤٧-٤٩
٣-التقدير	٥٠-٥١

٤-التقديم والتأخير	٥١-٥٢
الفصل الثاني: أنماط المقاربة	٥٤ – ١١٨
توطئة	٥٤-٥٥
المبحث الأول: مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر	٥٥-٧٨
الاسماء	٥٥ – ٦٣
أ- الاسماء المعربة	٥٥ – ٦٠
جواز تقديم معمول خبر كان عليها	٥٥-٥٧
مجيء الحال من المضاف إليه	٥٧-٥٨
حذف الموصوف	٥٨-٥٩
البدل	٥٩-٦٠
ب-الاسماء المبنية والظروف	٦٠ – ٧١
الضمير العائد	٦٠-٦٢
حذف العائد المجرور	٦٢ – ٦٤
العطف على موضع اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر	٦٥ – ٦٥
الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى	٦٦ – ٦٧
اجتماع الشرط مع الاستفهام	٦٧ – ٦٩
الإخبار بالجار والمجرور عن الجملة الظرفية	٦٩ – ٧٠
أوجه إعراب (ما)	٧٠ – ٧١
الافعال	٧٢-٧٩
العطف على جواب الشرط	٧٢ – ٧٤
تقديم النعت غير الصريح على الصريح	٧٤- ٧٦
جواب الطلب بين الرفع والجزم	٧٦ – ٧٧
جملة جواب الشرط	٧٧ – ٧٩
المبحث الثاني: مقاربة التركيب القرآني بالشاهد الشعري	٨٠- ١٠٧

توطئة	٨٠ – ٨٠
الأسماء المرفوعة	٨٠– ٨٢
الخبر الجاري على غير صاحبه	٨٠–٨١
إقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل	٨١ – ٨٢
الأسماء المنصوبة	٨٢–٨٦
النصب على إسقاط حرف القسم	٨٢–٨٤
المكان المختص	٨٤–٨٦
الأسماء المجرورة	٨٦–٩١
حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه	٨٦–٩٠
البدل من المجرور بالحرف	٩٠–٩١
الأسماء المبنية	٩١–٩٦
حذف العائد	٩١–٩٦
الحروف	٩٦–١٠٣
الباء	٩٦–٩٧
جواز اعمال إن النافية	٩٧–٩٨
عطف الجمل	٩٨–٩٩
حذف لام الأمر	٩٩–١٠٣
مقاربة التركيب القرآني بالمثال المصنوع	١٠٤–١٢٤
توطئة	١٠٤ – ١٠٤
الأسماء	١٠٤ – ١١١
اجتماع النداء مع المضارع المبدوء بياء الغيبة	١٠٤ – ١٠٥
تعدد الأوجه النحوية ل(سلاسل)	١٠٥ – ١٠٩
الفصل بين البدل والمبدل منه	١٠٩ – ١١١
الأفعال	١١٢ – ١٢٤
توالي شرطين	١١٢ – ١١٣

حذف جواب الشرط	١١٣ – ١١٥
وجوب نصب ما بعد افعل التفضيل أن لم يكن من جنس ما قبله	١١٦ – ١١٨
الفصل الثالث :نقد المقاربة	١٢٠ – ١٦٩
توطئة	١٢٠ – ١٢١
المبحث الأول: نقد السمين الحلبي مقاربات المفسرين في الدر المصون	١٢٢ – ١٥١
أولاً: نقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري	١٢٢– ١٢٥
الأسماء	١٢٢–١٣١
الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي	١٢٢ – ١٢٣
عود الضمير	١٢٤ـ١٢٥
ثانياً : نقد السمين الحلبي مقاربة أبي البقاء العكبري	١٢٥–١٣٦
الحروف	١٢٥–١٣٥
زيادة اللام	١٢٥–١٢٦
حذف الفاء من جواب الشرط	١٢٦–١٢٩
الأسماء	١٢٩
متعلق الجار والمجرور بين العامل المقدر وبين العامل المذكور	١٢٩–١٣٠
ثالثاً: نقد السمين الحلبي مقاربة أبي حيان	١٣٠–١٤٢
الاسماء	١٣٠–١٣٨
حذف الضمير المنصوب والعامل من باب ظن عند إعمال الثاني	١٣٠–١٣١
مطابقة ضمير الخبر للمبتدأ	١٣١–١٣٣
المعطوف على الخبر بالصفتين المتعاطفتين	١٣٣–١٣٤
عود الضمير الغائب على غير مذكور	١٣٤–١٣٦
المضارع المقرون بالفاء الواقع جوابًا للشرط	١٣٦–١٣٨

الأفعال	١٣٨-١٥١
الفصل بين الصفة (الجملة الشرطية والموصوف)	١٣٨-١٣٩
نصب التمييز بأفعل التفضيل	١٤٠-١٤٢
رابعاً : نقد السجستاني مقاربة ابن الانباري	١٤٢-١٤٤
عدم جواز تعدد الصلات	١٤٢-١٤٤
المبحث الثاني: نقد النقد	١٤٥-١٧٢
توطئة	١٤٥-١٤٥
أولا :نقد ابن عطية مقاربة سيبويه	١٤٥-١٤٨
تعدية الفعل أرأيت أ رأتيك	١٤٥-١٤٨
ثانيا: نقد أبي حيان مقاربة المبرد	١٤٨-١٥٠
توجيه(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)	١٤٨-١٥٠
ثالثاً: نقد أبي حيان مقاربة أبي علي الفارسي	١٥٠-١٥٧
انتفاء المفاعلة	١٥٠-١٥٢
تعدد الجمل الاعتراضية	١٥٢-١٥٤
دلالة استفعل على التعدية	١٥٤-١٥٥
الأسماء	١٥٥-١٦٢
اسم الاشارة العامل في الحال	١٥٥-١٥٦
عطف المفردات	١٥٦-١٥٨
رابعاً: نقد أبي حيان مقاربة الزمخشري	١٥٩-١٦١
إفادة (ثم)التفاوت التراتبي	١٥٩-١٦١
خامساً: نقد أبي حيان مقاربة ابن عطية وانتصار السمين له	١٦١-١٦٣

خبر ليس شبه الجملة من الجار والمجرور	**١٦١-١٦٣**
سادسًا: نقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري	**١٦٣-١٦٨**
قراءة ابن عباس ولكل وجهة	**١٦٣-١٦٥**
الأفعال	**١٦٥-١٧٠**
نصب الظرف ب(ليس)	**١٦٥-١٦٨**
التعدية	**١٦٨-١٦٨**
الخاتمة	**١٧٠ - ١٧٢**
ثبت المصادر والمراجع	**١٧٤ - ٢١٦**
ملخص باللغة الإنجليزية	**A- C**

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده تعالى على نعمه ومننه، وأنَّ نعمه عليَّ تترى أكثر من أن تعد أو تحصى، ومن نعمه عليَّ أن وفقني لإتمام هذا البحث فله الشكر أولاً وآخرا، وأُثني بالصلاة والسلام على خاتم الأنبياء المبعوث بأفضل الرسائل، وأقرب الوسائل إلى دار السعداء محمد صلَّى الله عليه وعلى آله الأتقياء صلاة وسلاماً نسعد بهما يوم اللقاء في دار البقاء

أما بعد:

فإن التمثيل النحوي قد شغل حيزا كبيرًا في الدرس النحوي ولقي اهتماماً واسعًا من النحويين قديماً وحديثاً، فقد كان له أثر كبير في توضيح قواعد النحو العربي وتأكيدها حتى وصل إلى غايته من السعة والشمول، وقد استثمره المفسرون في مصنفاتهم عبر مقاربات ذات أنماط مختلفة سواء أكانت قرآنية أم شعرية أم أمثلة مصنوعة، موظِّفين إياها لاثبات صحة توجيه نحوي أو رفضه أو ترجيحه أو تأكيده، أو ابانة المعنى المراد منه، وكان السمين الحلبي من المفسرين الذين وظَّفوه كثيرا في مقاربة التركيب القرآني وإبانة التوجيه الصحيح والموازنة بين المقاربات المختلفة لدى المفسرين ونقدها وبيان مدى صحتها؛ لذا عزمت على دراستها فكان عنوان دراستي(مقاربة التمثيل النحوي للتركيب القرآني في الدر المصون للسمين الحلبي)، وهو من اقتراح الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي الذي حباني بموضوع الأطروحة، فجزاه الله عني خير الجزاء وحباه بعطفه وعنايته ولطفه.

وعلى أساس المقاربات التي انتظمها الدر المصون في علوم الكتاب المكنون انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول، الأول منها سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي عرضت فيه سمات المقاربة في الدر المصون والآليات المعتمدة في بناء المقاربة، فضلا عن الأسس المعتمدة في بناء

المقاربات ونقدها، وضمَّ هذا الفصل وظائف المقاربة. وثانيها أنماط المقاربة في الدر المصون، وتناولت فيه مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر، وأمَّا الثاني منها فكان من نصيب مقاربة التركيب القرآني بالشاهد الشعري، وأمَّا مقاربة التركيب القرآني بالمثال المصنوع فقد كان آخرها، وثالثها نقد المقاربة في الدر المصون، فقد اشتمل الفصل الثالث على نقد السمين الحلبي للمقاربات وكذلك نقد من ينقد المقاربات.

وقد عمدت إلى المنهج الوصفي التحليلي في تناول مسائل الرسالة، وذلك باستقراء المقاربات ووصفها وعرض آراء النحاة فيها وتحليلها؛ للوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين التركيبين المتقاربين، كي يتسنى لي معرفة صحة المقاربة من عدمها. وقد اعتمدت رسالتي إلى جملة من المصادر والمراجع أهمها التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) وشرح التسهيل لابن مالك(ت٦٧٢هـ) وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)، فضلًا عن إفادتي من الدراسات السابقة لا سيما رسالة ماجستير بعنوان(التمثيل النحوي في كتاب سيبويه) للباحث علاء عمار جواد، وبحث منشور للأستاذ الدكتور شعلان عبد علي سلطان موسوم ب(المقاربة التركيبية بين المثال المصنوع والنص القرآني دراسة في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي).

وبعد أنَّ أتممت فصول الدراسة أرى من دواعي الوفاء تقديم الشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المشرف الدكتور حامد عبد المحسن كاظم لما بذله من جهد جهيد في القراءة والمتابعة لي، فضلًا عن تحمله لي وسعة صدره وطول باله فجزاه الله خير جزاء المحسنين، وبما أنَّ شكري له لا يفي حقه، ألجأ إلى الله تعالى بالدعاء له بالعافية وتمامها وشمول السلامة ودوامها.

وفي الختام فإني لا أدعي لعملي هذا الكمال بل هو جهد متواضع في ميدان المقاربات التمثيلية النحوية، بذلته بكل إخلاص وقد توخيت فيه الصواب والحذر ما استطعت إلى ذلك فإن أصبت فمن الله وتوفيقه وحسن الإرشاد والتوجيه من قبل أُستاذي، وممَّا لاريب فيه أنَّ بحثي في عوز لعلم أساتذتي وتوجيهاتهم الناجعة لإخراج الاطروحة بالوجه الحسن واللائق، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد

مدخل تعريفي بمصطلحي المقاربة والتمثيل

أولاً: المقاربة (لغة واصطلاحا)

ثانياً: التمثيل(لغة واصطلاحا)

ثالثاً: ((الفرق بين التمثيل والاستشهاد))

أولاً: المقاربة (لغة واصطلاحا):

(المُقاربة) كلمة أصلها الاسم (مُقَارَبَةٌ) في صورة مفرد مؤنث وجذرها (قرب) وجذعها (مقاربة) وتحليلها (ال + مقاربة).

وهي مصدر للفعل(قارب)، وقد تناول المعجميون لفظة(المُقاربة) في معجماتهم اللغوية، وهي في جمعيها لا تخرج عن معنى الدنو والقرب، فقد تناولها الجوهري(٣٩٨هـ) في صحاحه، وهي عنده "قرب الشيء بالضم يقرب قُرباً، أي دنا.... وقربته بالكسر أقربه قربانا، أي دنوت منه. وقَرَبْتُ أقرُبُ قرابة، مثل كتبت كتابة، إذا سرت إلى الماء وبينك وبينه ليلة. والاسم القَرَب"[(١)]، وفي اللسان: "**القُرْبُ نقيضُ البُعْدِ. قَرُبَ الشيءُ، بالضَّمِّ، يَقْرُبُ قُرْباً وقُرْباناً وقِرْباناً أَي دَنا، فَهُوَ قريبٌ**"[(٢)]، وهي مشتقة من قرب وتقرب وهو الدنو، قَارَبَ الخَطْوَ: داناه، قَارَب فلان فلانًا: حادثهُ محادثةً حسنة، قَارَبْتُ، أُقَارِبُ، قَارِبْ، مصدر (مُقَارَبَةٌ) قاربَ النِّهايةَ: أوشك أن ينتهي، وقاربه في رأيه: شابهه، وقَارَبَ نَصّاً أَدَبِيّاً: تَنَاوَلَهُ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّفْسِير[(٣)]، و(القُرب) هو "**تقيض البُعد قَرُب قُرباً وقُرباناً فَهُوَ قريب الْوَاحِد والاثنان والجميع فِي ذَلِك سَوَاء وقرّبته مني وتقرّبت إِلَيْهِ تقرّباً وتِقراباً واقتربْت وقارَبْت الشَّيْء مُقاربة – دانيْتُه وتقارب الشيئان – تدانيا**"[(٤)].

والمقاربة (اصطلاحًا) تعني : "**النَّظَر فِيهِ، تَحْلِيلُهُ لِمَعْرِفَةِ أَوْجُهِهِ**"[(٥)]، وقد أصَّل لمصطلح المقاربة الدكتور عقيل العنبكي في كتابه(المقاربة اللغوية في الخطاب الصوفي الفتوحات المكية أنموذجا)، فقد وجد أنَّ البعض ذهب إلى أن مصطلح المقاربة لا يبتعد عن المعاني اللغوية التي توافقت عليها المعجمات، ووجد بعضًا آخرَ يربط بين مصطلح المقاربة

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٩٨/١(مادة قرب).

(٢) لسان العرب: ٦٦٢/١(فصل القاف باب الباء).

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد: ١٧٩١/٣.

(٤) المخصص: ابن سيده: ٣١٧/٣ (مادة القرب)، وينظر: لسان العرب: ٦٦٢/١.

(٥) معجم المغني: عبد الغني أبو العزم: ٢٥٥٦١/١

ومصطلح التقريب، فهو عندهم مرتبط ارتباطًا وثيقًا به، ذلك أنَّ التقريب هو "**سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب، فإذا كان المطلوب غير لازم، واللازم غير مطلوب لا يتم التقريب**"(١)، وقيل فيه أيضا إنه "**سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب، وقيل: سوق الدليل على الوجه الذي يلزم المدعي**"(٢)، ويخلص في النهاية إلى أنَّ إمعان النظر في معنى التقريب لا يبتعد عن المعنى اللغوي، فسوق الدليل أو المقدمات ما هي إلا لمقاربة الحقيقة المراد إقامة الدليل عليها، ومن ثم الدنو منها أو البرهنة عليها. ولا يخفى ما بين المعنيين من صلة وشيجة(٣).

من ذلك نخلصُ إلى أنَّ المقاربة عند السمين الحلبي تعني المشابهة بين طرفي المقاربة، أي: التركيب الممثَّل له والمُمثَّل به في الوظيفة أو في الأسس المعتمدة في بناء المقاربة، أو الآليات القائمة عليها المقاربة. موظفًا إيَّاها في رفض التوجيه النحوي أو ترجيحه أو تضعيفه أو تأكيده.

ثانياً: التمثيل(لغة واصطلاحا)

أمَّا التمثيل(لغة): فيقال فيه: "**مثلت له كذا تمثيلا إذا صورت له مثاله بكتابة وغيرها، ويقال: مثلث بالتثقيل والتخفيف إذا صورت مثالا**"(٤)، والمثال أيضاً: "**المقدار، وهو من الشبه، والمثل ما جعل مثالا أي مقداراً لغيره يُحذى عليه والجمع المثل وثلاثة أمثلة ومنه أمثلة الأفعال والأسماء في باب التصريف**"(٥)، وهو كذلك : "**القالب الذي يقدر على مثله**"(٦) ، فهو المستوى الكلامي الموضح والمفسر للقواعد النحوية ، إذ إنه الأداة التحليلية

(١) التعريفات: ٦٤

(٢) المصدر نفسه: ٦٤.

(٣) المقاربة اللغوية في الخطاب الصوفي الفتوحات المكية أنموذجا: ٢٠-٢٤.

(٤) لسان العرب: ٦/٤١٣٥ (مادة مثل).

(٥) المصدر نفسه: ٦/٤١٣٤.

(٦) المصدر نفسه: ٦/٤١٣٤

الرئيسة في اكتشاف النظام. وقد اقترنت دلالة التمثيل في اللغة بالتصوير وإعطاء الشيء بعداً مثاليًا.

والتمثيل (في الاصطلاح)هو: "**هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله زيد، في: ضرب زيد**"(١).

ويتلخص من تعريف التهانوي أنَّ غاية المثال هو إيضاح القاعدة النحوية ، وأنَّه يفترض متعلماً للغة يراد إيصال قوانين اللغة إلى ذهنه ، فهو إذن محاكاة للكلام العربي الفصيح عن طريق الاستعانة بقوانينه وانظمته. والتمثيل وسيلة غايتها بيان النظام الذي تسلكه اللغة في بناء كلامها، وقد يتنوع التمثيل بتنوع الأمثلة المضروبة، "**فقد يكون التمثيل شاهدًا حيًا قرآنيًا أو شعريًا، وقد يكون بمثال مصنوع. ويختلف المثال المصنوع عن الشاهد الحي في الوظيفة، فهو نمط افتراضي مثالي من التركيب، ووسيلة تحليلية يؤتى بها لإيضاح القاعدة المستنبطة من كلام العرب، فغايته البيان والإيضاح بخلاف الشاهد القرآني أو الشعري فهما ما تقام عليه القوانين، وتستنبط منه الأنظمة اللغوية وإيرادها يقود إلى القطع باستعمالها في الكلام، ومن ثم فهي صالحة لبناء القواعد النحوية، ويمكن محاكاتها والنسج على منوالها، فالمثال المصنوع في أصله ليس حجة في نفسه يدل على ثبوت الممثل له بل هو أداة يقرب القاعدة النحوية**"(٢) إلى الذهن ويترجمها إلى قول. وغاية التمثيل تتباين بين المفسرين والنحويين، فأمَّا غايته عند المفسرين فهي توظيف المقاربة التوجيه النحوي الذي يحمل عليه التركيب القرآني، فيؤتى بالتركيب المُمثَّل به على غرار تركيب ليبين مدى مناسبة الوجه النحوي المحتمل لهذا التركيب، فيكشف عن قرب التوجيه منه

(١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٤٤٧/٢.

(٢) مقاربة المثال المصنوع للتركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط: الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي(بحث منشور): ٣٣.

أو مفارقته له ليصل بذلك إلى الحكم بصحته أو ضعفه أو منعه ، وقد يؤتي به لتقريب المعنى الذي يقضي إليه تركيب الآية وفقا للتوجيه النحوي[١].

أمَّا غاية التمثيل في كتب النحو فهي توضيح المفاهيم النحوية وتقريبها للمتعلم وإقرارها كما سبق وذكرت، "**فيكون الانتقال في كتب النحو من التجريد إلى الواقع، وفي كتب التفسير من الواقع إلى التجريد ولذا لا يحتاج المثال المصنوع في كتب النحو إلى سياق، ولا تؤثر فيه العناصر المعجمية المكونة له كثيرًا؛ لأنه يؤتى به تقريرًا لقاعدة نحوية، أما في كتب التفسير فللسياق أثره ولدلالات المفردات أثرها في قبول الوجه النحوي أو رفضه، وهذا ما سيتضح أثره في صحة التمثيل**"[٢]. وقد تعددت الألفاظ التي عبَّر بها السمين الحلبي عن المقاربة وتباينت، فأحيانا نجده يستعمل لفظة نظير[٣] أو مثله[٤]، أو نحوه[٥]، أو نحو[٦]، أو كقوله[٧]، وهو لم يكن بدعا في هذا بل سبقه إلى استعمال هذه الأنماط في التمثيل جمهور النحويين، وهو إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على سير السمين على خُطى النحاة متقدميهم ومتأخريهم.

وهنا لا بدَّ من الاشارة إلى أنَّ هناك فرقًا بين التمثيل والاستشهاد والاحتجاج؛ ذلك أنَّه قد يتبادر إلى الذهن أنَّ الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل شيء واحد غير أنَّ الحقيقة تكمن في غير ذلك، ذلك أنَّ الاستشهاد هو الإتيان بكلام من يوثق بفصاحته، فيشتمل بذلك أعلى وأبلغ وأسمى كلام (القرآن الكريم)، وكلام النبي

---

(١) مقاربة المثال المصنوع للتركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط: الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي(بحث منشور): ٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٧٣/٢، ١٤٧/٢، ٥٤٨/٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٥٧/٤، ٢٥٠/٣،٥٦٩/٢، ٤٣٢/٥.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٨/٧، ٢٥١/٣، ١٤٢/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١/٦، ١١٧/٣، ٩١/٣-٩٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨/٣، ٤٤٦/١، ٢٨/٢، ٤٤٨/٣.

(محمد صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلام العرب شعرا ونثرا، وقد ظهر مع بداية التأليف النحوي وقُصد منه التقعيد للقواعد النحوية وذلك بوضع قواعد وضوابط لفهم القرآن الكريم، وتوضيح ما أبهم من الألفاظ لمن لم يكن عربيا في الأصل. ويبدو أن الاحتجاج مرادف للاستشهاد غير أنَّ الاحتجاج أعم وأشمل من الاستشهاد ذلك أنَّ الأخير يعتمد النقل، والأول يعتمد العقل والنقل فهو يُعمد إليه في معرض الجدل لتقرير قاعدة أو رفضها، كما أنَّ الأولَّ شامل لقبائل البدو والحضر حتى منتصف القرن الثاني الهجري، بل هو مقيَّد بما قيَّد به الاستشهاد. وأمَّا التمثيل فهو مسوق لتوضيح المثال وتبيان قاعدة قد أُقرَّت، وقد يكون التمثيل بنص قرآني أو حديث نبوي أو شاهد شعري أو مثال مصنوع، وللوقوف على المعنى الدقيق لكل من الاستشهاد والاحتجاج سأتناول أقوال اللغويين والنحاة فيهما.

فأمَّا الشاهد لغة: فهو اسم فاعل من الفعل شهد، و(شهد) أصل يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن ذلك. فقد جاء في كتاب العين أنَّ "**الشاهد هو النبي صلى الله عليه و آله وسلم، وهو يوم القيامة**))[1]، وتعني أيضاً كلمة الحاضر بخلاف الغائب ومنه قوله (صلى الله عليه وسلم) ليبلغ شاهدكم غائبكم، أي يبلغ الحاضر الغائب عنه ، ويطلق الشاهد في اللغة على معان متعددة، منها الحاضر الذي يحضر الأمر ويشهده[2]، ومنها اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن؛ أي: عبارة جميلة [3] ومنها الملك، فقد نصَّ على ذلك ابن فارس: "**شهد الشين والهاء، الدال / أصل يدل على حضور واعلام ، لا يخرج شيء من فروعه على الذي ذكرناه....، والشاهد اللسان، والشاهد: الملك، كما في قول الأعشى**[4]:

---

(١) العين: ٣٩٨/٣.

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢٤١/٣، (مادة شهد).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٤٩/٦، لسان العرب ٢٤٣/٣.

(٤) ينظر: ديوانه ٢٤٣.

فلا تحسبني كافرا لك نعمة على شاهدي يا شاهد الله فاشهد "[١]

وقد جاء في المعجم الوسيط أشهد على كذا شهادة واخبر به خبرا قاطعاً والشاهد من يؤدي الشهادة والدليل ، والجمع : شهود ، وأشهاد وشُهَّد[٢].

أمَّا تعريف الشاهد الشعري عند أهل العربية فهو: "**الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم**"[٣]، فالشواهد هي القراءة القرآنية، أو حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الأقوال من النثر أو الشعر ، يحتج بها للقاعدة النحوية، فالاستشهاد وفقاً لهذا المفهوم هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة ، فحجج النحو إذن براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على حجة رأي أو قاعدة. أما الاحتجاج فيعني في اللغة الدليل والبرهان[٤]؛ يقال ما حجته؛ فإن محاج حجيج[٥] فهو مأخوذ من الحج وهو الغلبة بالحجة أي غلبه على حجته[٦]، وفي الحديث "**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى مَرَّتَيْنِ**"[٧]، أي غلبة بالحجة والحجة هي البرهان، وقيل: ما دفع به الخصم، والاحتجاج في عرف أهل اللغة والنحو يراد به "**إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده العربي السليقة**"[٨].

والذي يتضح من ذلك أن الاستشهاد والاحتجاج يدلان على إيراد ما يقطع ويبرهن على صحة الاستعمال أو التركيب غير أنَّ الاحتجاج له

---

(١) مقاييس اللغة: ٢٢١/٣.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ٤٩٧/١.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون: ١٠٠٢/١-١٠٠٣.

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة: محمد عيد: ١٠٢.

(٥) لسان العرب: ٢٢٨/٢(مادة حج).

(٦) المصدر نفسه: ٢٢٨/٢.

(٧) صحيح البخاري: ١٥٨/٤.

(٨) في أصول النحو: سعيد الأفغاني: ١٠٢.

دلالات توحي بإضافة الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج. وغالبا ما يستخدم هو أو أحد مشتقاته في المواقف التي تتطلب جدلاً ونقاشاً بقصد التفوق ونصرة الرأي[١]، ومع ذلك فكلمتا احتجاج واستشهاد تتلاقيان في أصل المعنى؛ لأنَّ الإخبار القاطع الذي هو عمل الشاهد هو نفسه البرهان الذي تقيمه الحجة.

ثالثاً: **الفرق بين التمثيل والاستشهاد**:

ثمة تداخل في الاستعمال بين مصطلحي الاستشهاد والتمثيل، فالبغدادي ت (١٠٩٣هـ) يشير في خزانة الأدب إلى استعمال الأمثلة بدلاً من نماذج الاستشهاد، قال: "**قال أبو إسحاق: إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة**"[٢]. وقال أيضاً فيما نقله عن غير واحد من العلماء: "**إن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة منها الهندلع وهي بقلة والدرداقس وهو عظم في القفا وشمنصير وهو اسم أرض**"[٣]. أما في الدراسات الحديثة، فنجد أن الباحثين يوردون تعريفات متقاربة لكلا المصطلحين، فصاحب معجم المصطلحات النحوية والصرفية يورد تعريفات لا تسلم من التداخل، إذ يقول في تعريف الشاهد: "**هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي**"[٤]. أما المثال فقال عنه: "**ما يستدل به على القاعدة النحوية من جملة أو تراكيب أو كلمة**"[٥]، ولا يخفى ما في التعريفين من تقارب حتى أنه ليصعب أن يفرق بينهما إذ إن كلا المصطلحين يورد للاستدلال به كما صرح صاحب التعريفين، لذلك كان حرياً بنا أن نفرق بين المصطلحين

(١) القاموس المحيط: الفيروزآبادي: ١/١٨٨، (مادة حج).

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١/٣٧٠، ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٧.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٧٠.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير اللبدي: ١١٩.

(٥) المصدر نفسه: ٢٠٨.

لنتبين كلا منهما، إلا أننا قبل أن نبدأ بذلك لابد من الإشارة إلى أن ثمة التقاء بين المصطلحين، فكل ما يصلح للاستشهاد يصلح للتمثيل، أي: إن النصوص التي يستشهد بها في اللغة يمكن أن تستخدم لإيضاح القاعدة النحوية وليس العكس، فليس كل ما يذكر لإيضاح القاعدة النحوية يمكن أن يستشهد به، والعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص باصطلاح المناطقة فالتمثيل أعم من الاستشهاد.

وقد لخَّص الباحث علاء عمار جواد الفرق بين التمثيل والاستشهاد في رسالته الموسومة بـ(التمثيل النحوي في كتاب سيبويه) بما يأتي:

١- التباين في الوظيفة التي يؤديها كل منهما، فالغرض من التمثيل إيضاح القواعد النحوية وشرحها، أما الاستشهاد، فالغرض منه اثبات هذه القواعد عن طريق الاعتماد على نصوص معينة في الدراسة[١].

٢- مستوى النصوص المعتمد عليها في كل منهما، فالتمثيل لا يقتصر على مستوى معين فهو يشمل الأمثلة التعليمية المصطنعة كما يشمل القرآن، والحديث، والشعر والنثر، فهو غير محددة بمستوى معين من الأداء، أما الاستشهاد فهو مرتبط بمستوى معين من النصوص يتمثل بالقرآن والحديث وبكلام العرب الذين يحتج بهم من شعر ونثر، لا يتعداه إلى غيره من المستويات[٢] .

٣- الزمان والمكان، فالتمثيل لا يحده عصر معين فيمكن أن يمثل بنصوص من العصر الجاهلي أو الإسلامي، كما يمثل بنصوص من العصور التي تليهما إلى هذا العصر، أما الاستشهاد، فإنه مرتبط بزمن يعبر عنه بزمن النقاء اللغوي قوامه قرن ونصف قبل الإسلام ومثله بعده في الحواضر، أمَّا في البادية فقد امتد إلى نهاية القرن الرابع من الهجرة،

---

(١) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨.

وآخر شاعر احتجَّ بشعره هو ابراهيم بن هرمة (ت ١٧٦ هـ)[١]، أما المكان فإنَّ التمثيل النحوي غير خاضع لقيد فيه ذلك أنه ما دامت الغاية منه هي الإيضاح والتفسير، فإنه بالإمكان الاعتماد على النصوص الكلامية من أي قبيلة كانت طالما توافرت فيها شرائط الإيضاح والبيان، في حين حدَّد النحاة الاستشهاد ببعض القبائل العربية التي لم تختلط بالأقوام الأخرى غير العربية وظلت اللغة عندهم نقية، وهذه القبائل هي قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، أما القبائل العربية الأخرى فلم يأخذوا عنها، لأنهم عدَّوها قبائل اختلطت بالأقوام والشعوب الأخرى من غير العرب، ولهذا لم يأمنوا الأخذ منها[٢].

نخلص من هذا كله إلى أن الكتب النحوية مليئة بالمقاربات التركيبية سواء كانت تلك النصوص معتمدة على محددات معينة من ناحية الزمان والمكان(الاستشهاد) أم لم تعتمد، ونريد بها تلك التراكيب التمثيلية التي تُساق لايضاح القاعدة وتبيينها وتقريبها للمتعلم.

(١) الاقتراح: في علم أصول النحو: السيوطي: ٧٠، ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٨.

(٢) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٨.

الفصل الأول

سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي

المبحث الأوّل: ((سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي أسسها وآليتها))

المبحث الثاني: ((الأسس المعتمدة في بناء المقاربة ونقدها))

المبحث الثالث : ((آليات المقاربة))

المبحث الأول:

سمات المقاربة النحوية عند السمين الحلبي أسسها وآليتها:

اتَّسمت المقاربات عند السمين الحلبي بعدة سمات؛ وذلك لتباين الأسس المعتمدة في بنائها، فضلا عن تعدد آلياتها من استبدال وتقديم وتأخيرٍ واختزالٍ وتقديرٍ، فهذه الأمور جميعها ساهمت في تعدد وتنوع سماتها، فضلا عن الشخصية العلمية التي انماز بها السمين الحلبي، والتي أثرت بشكلٍ جليٍّ في تعدد سمات المقاربة، ومن هذه السمات:

أولا: تنوع المُمثَّل به في المقاربات التركيبية:

مما يلحظ على مقاربات السمين الحلبي تنوع مقارباته، فقد يقارب تركيبًا قرآنيًا بآخر قرآني، مكتفيا به في مقارباته التمثيلية التركيبية بوصفه أفصح النصوص وأوثقها وأبلغها فهو حجة على ما دونه من الكلام، أو يقارب تركيبًا قرآنيًا بشواهد شعرية، إذ أجده كثيرا ما يلجأ إليها في مقارباته النحوية واستدلالاته اللغوية شأنه في ذلك شأن الدارسين والباحثين في مختلف العصور والأمكنة، أو بمثالٍ مصنوعٍ مستفيدًا من طواعية المثال المصنوع وسهولته ووضوحه الذي يجعل منه أداةً تعليميةً تيسيرية على الباحثين وطالبي علوم اللغة العربية، لاسيما النحو، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على سعة علم السمين الحلبي وتمكنه من أدواته المعرفية، ومن صور تنوع المقاربة عند السمين الحلبي ما يأتي:

١- **الاكتفاء بمقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني واحد** كما في مقاربته قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾(يونس:٢٧)، بالتركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾،(الشورى:٤٠)، فالباء في (بِمِثْلِهَا) في التركيب المُمثَّل له زائدة، أي: وجزاءُ سيئةٍ مثلها، وهي حينئذٍ كـ(مِثْلُهَا) في

التركيب المُمثَّل به[١]، وواضحٌ مما سبق أنَّ السمين اكتفى بمقاربة التركيب القرآني المُمثَّل له بتركيب قرآني واحد.

٢- مقاربة التركيب القرآني بتركيبين قرآنيين:

قد يعمد السمين الحلبي في مقاربته التركيبية إلى إيراد أكثر من آية لبيان الوجه التركيبي الصحيح، أي: يدعم التركيب القرآني المُمثَّل به في مقاربة ما بتركيب قرآني جديد؛ لتقوية الحكم النحوي المعقود من أجله المقاربة وتأكيده ، كما في مقاربة قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، (البقرة: ١٠٧)، بالتركيبين القرآنيين ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾، (الزمر: ٣٦)، و ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ ﴾، (الانشراح:١)[٢]، فقد اشتملت التراكيب القرآنية الثلاث على استفهام يُراد به التقرير، وهو كثيرٌ جداً لا سيما إذا دَخَلَ على نفيٍ كما ذكر السمين الحلبي.

٣- مقاربة التركيب القرآني بشاهد شعري:

شغل الشاهد الشعريّ حيزا كبيرا في كتب اللغة والنحو وأصبح جزءاً لا ينفصل عنها، ونال اهتمام اللغويين عموماً والنحويين خصوصاً لما له من أهمية كبرى، في تأييد ما أقرَّوه من قواعد، وما تبنوه من آراء ومذاهب، وهذا كان ديدن السمين الحلبي، إذ لم يخرج عن خطى شيوخه وأساتذته في ذلك، من ذلك مقاربته قراءة عاصم لـ(صَلَاتُهُمْ) بـ(صَلَاتَهُمْ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ۝٣٥ ﴾، (الأنفال:٣٥)، بنصب(صلاة) على أنّه خبر كان ورفع (مكاء) على أنّه اسم كان[٣]، بقول الشاعر[٤]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رأس ... يَكُونُ مزاجها عَسَلٌ وَمَاءُ[٥]

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٨٤/٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢/٢.

(٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد: ٣٠٦.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٦٠٢/٥.

(٥) ديوان حسان ابن ثابت: ١٨.

والشاهد: فيه إخباره عن اسم كان النكرة وهو (عسل) بالمعرفة وهو (مزاجَها) المعرفة بالإضافة إلى الضمير ضرورة[١]، فقد جاء بمقاربة تمثيلية لقراءة سبعية بما هو ضرورة، ليثبت حكما نحويا لم يُقرّ، وخُرِّج على الضرورة، وبذلك أرى من الضروري أن يُعاد استقراء القواعد النحوية في ضوء الشواهد القرآنية التي ردت بسبب الضرورة الشعرية، كما يظهر بصورة جليَّة من هذه المقاربة اكتفاء السمين بمقاربة التركيب القرآني بشاهد شعريٍّ واحدٍ فقط .

٤- مقاربة التركيب القرآني بمثال مصنوع:

عمد السمين الحلبي إلى المثال المصنوع في مقارباته التمثيلية التركيبية؛ لما يتماز به من إيجاز واختصار ووضوح وسهولة في أغلب الأحيان، فضلا عن المرونة التي تكاد تُعد أهم ميزة من ميزات المثال المصنوع، فهي خير مُعين له على التلاعب بالتراكيب بالطريقة التي تخدم الفكرة التي يُريد، ويصوغها بحسب القاعدة التي يستنبطها، من ذلك مقاربته التركيب القرآني: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ٤٢ ﴾، (النساء: ٤٢) ، فجملة (وعَصَوا) في محل نصب حال[٢]؛ لأنَّ الحال قد يجيء فعلا ماضيا مسبوقا ب(قد) أو (الواو) أو بهما معا أو بدونهما[٣]، وهذه الجملة معترضة بين الفعل (يَوَدُّ) وبين مفعوليها، و(لو) في الآية بمعنى (أَنْ المصدرية)، فعلى هذا يكون التقدير: يود الذين كفروا وعصوا تسوية الأرض بهم، وإذا قُلنا باعتراض الجملة الحالية بين الفعل ومفعوليه، ففي هذا نظر عند السمين الحلبي؛ لأن الجملة الحالية تقع واحدةً من متعلقات العامل الذي هو صلةٌ للموصولِ، وجاء السمين الحلبي بالمثال المصنوع (ضَرَبَ الذين جاؤوا مُسْرِعين زيداً)؛ ليثبت عدم صحة التوجيه على الحالية فكما أنَّ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤١/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦٨٥/٣، وإعراب القرآن: الدعاس: ١٩٨/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٨٠/٣، والتفسير البسيط: ١٦٤/٦، وشرح المفصل ابن يعيش: ٢٩/٢.

مسرعين لا تصح أن تكون اعتراضًا بين الفعل وعامله، كذلك هو الحال بالنسبة للتركيب القرآني(١).

ويتضح مما تقدَّم أن السمين الحلبي قارب التركيب القرآني في أحد وجوهه المحتملة بالمثال المصنوع لسهولته ووضوحه مقارنةً بغيره من التراكيب، وليثبت بعد هذا التوجيه وعدم صحته وجهًا محتملًا للتركيب القرآني.

٥- مقاربة التركيب القرآني بثلاثة تراكيب أو أكثر:

أحيانًا قد يلجأ السمين الحلبي إلى مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر مشفوعًا بشاهد شعري واحد أو أكثر، ثم يأتي بمثال مصنوع وذلك تأكيدًا للوجه النحوي موضع المقاربة أو تبيانًا وإيضاحًا له، فيكثر السمين حينئذٍ من الأمثلة التركيبية المتنوعة، ولا يكتفي بتركيبٍ واحدٍ، وهي بدورها تتخذ صورا مختلفةً منها:

٦- مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر مشفوعًا بشاهد شعري:

التمست هذه الصورة عند السمين الحلبي في دُرِّه في مسألة حذف الفعل وإبقاء فاعله، وهي مسألة مشروطةٌ عند النحويين بدلالة ما قبل المحذوف عليه، وقد نصَّ على ذلك السمين الحلبي، بقوله: "لم يُجِزْه النحويون إلا أن يُشْعِرَ به ما قبله"(٢) في مقاربته قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾، (المائدة: ١٠٦) بقراءة ابن عامر وأبي بكر(٣) لقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ﴾، (النور: ٣٦-٣٧)، ببناء (يسبَّح)، للمجهول فعلى هذه القراءة الفعل محذوف، فاعله (رجال) دلَّ عليه الاستفهام المقدر؛ فكأنه قيل: من يسبحه؟ فكان الجواب: يسبحه رجال على تفسير ما لم يسم فاعله(٤)، وقارب السمين الحلبي التركيب القرآني بقول نهشل ابن حري:

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٦٨٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٩/٦.

(٢) الدر المصون: ٤٥٧/٤، وشرح المفصل: ابن يعيش: ٢١٤/١، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٨٣/٢.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ٥٠١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٥/٢.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ٥٠١، وأوضح المسالك: ٨٥/٢.

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيح الطَّوائِحُ[١]

فـ(ضارع) فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه: فقيل: ضارع، كما قيل: إن (رجال) فاعل فعل محذوف، أي: يسبحه رجال[٢].

يتضح مما سبق أنَّ السمين الحلبي جاء بالمقاربة النحوية هنا لبيان صحة التركيب وموافقته لسنن العرب في كلامها، إذ جواز حذف الفعل وإبقاء فاعله إذا صحَّ وقوعه جوابا لاستفهام أو نفي أصل نحوي مقرر عند النحاة.

كما يتضح مما سبق أنَّ السمين الحلبي قارب تركيبيًا قرآنيًا بقراءة قرآنية وجعل البيت الشعري:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيح الطَّوائِحُ

مثيلا للتركيب المُمثَّل له والمُمثَّل به موضع المقاربة.

٧- مقاربة التركيب القرآني بشاهدين شعريين:

عمد السمين الحلبي إلى هذه الصورة من المقاربة في باب عطف الصفات بعضها على بعض كما في مقاربة قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾، (البقرة: ٣-٤)، فالتركيب القرآني (وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) عُطِف على التركيب القرآني(ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ)، وهو من باب عطف الصفات بعضها على بعض في أحد اعتباراته بقول الشاعر:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليثِ الكتيبة في المُزْدَحَمْ[٣]

ومن ثمَّ شفع البيت الشعري المُمثَّل به بشاهد شعري آخر، محمول على عطف الصفات بعضها على بعض:

---

(١) البيت من شواهد: كتاب سيبويه: ٣٦٦/١، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: الفارسي: ٤٩٩/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣٠٣/١، وعشرة شعراء مقلون: د. حاتم الضامن: ١١٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٤٠١/١، وحاشية الصبان: ٦٩/٢، والكافية في علم النحو: ١٤/١.

(٣) البيت من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٣٨٤/٢، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: تح: يوسف حسن عمر: ٢٦٥/١، و شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٩٥.

يا ويحَ زيَّابَةَ للحارثِ الـ صابحِ فالغانمِ فالآئِبِ[1]

فالغانم صفة معطوفة على الصابح والآئب صفة أيضا معطوفة على الغانم. فبمقابلة التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به نلحظ أنَّ السمين الحلبي قد وظَّف المقاربة لبيان صحة عطف الصفات بعضها على بعض.

٨- مقاربة التركيب القرآني بثلاثة تراكيب:

تتجلى هذه الصورة في مقاربة السمين الحلبي التركيب القرآني بتركيب قرآني مشفوعٍ بشاهد شعري، ومن ثم الشاهد الشعري يشفعه بتركيب قرآني آخر، كما في مقاربة التركيب القرآني(عَالِمُ الغيب) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾، (الأنعام: ٧٣) بالتركيب القرآني (رِجَالٌ) في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾، (النور:٣٦-٣٧)، على قراءة ابن عامر وأبي بكر بالبناء للمجهول[2]، أي: يسبحه رجال، فالتركيبان المُمثَّل له والمُمثَّل به كل منهما فاعل لفعلٍ محذوف يدل عليه الفعلُ المبنيُّ للمجهول؛ "لأنه لمَّا قال (يُنفخ في الصور) سأل سائلٌ فقال: من الذي يَنْفُخ؟ فقيل: (عالم الغيب)، ينْفخ فيه عالمُ الغيب، أي: يأمر بالنفخ فيه، كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ أي يُسَبِّحُه"[3]، وجعل السمين التركيبين المتقاربين مثيلين لقول الشاعر:

ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيح الطوائح

أي: مَنْ يَبْكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع و من ثَمَّ جعل التركيب القرآني نظيرا للتراكيب الثلاث المتقدمة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ

(١) البيت من شواهد معاني القرآن: الفراء: ١٠٥/١، وشرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٣٤٣٧/٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٥٥/٣، والدر المصون: ٩٧/١.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري: ٧٩٨/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه: ١١٠/٢.

(٣) الدر المصون: ٦٩٥/٤.

أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾، (الأنعام:١٣٧)، فـ(شركاؤهم) فاعل لـ(زُيِّن) فكأنه قيل: مَنْ زيَّنه لهم؟ فقيل: زيَّنه شركاؤهم(١).

والذي يلحظ في جميع الصور تقديم التراكيب القرآنية على الشعرية والأمثلة المصنوعة، ولعلَّ السبب في هذا يعود إلى قداسة النص القرآني وعلو شأنه وسمو بلاغته عنده.

ثانيًا: التفاوت في عرض مقارباته بين التفصيل والاجمال:

يتفاوت اسلوب السمين الحلبي في عرض المقاربات التركيبية التمثيلية بين الاجمال والتفصيل، فأحيانًا يعمد إلى اجمال المقاربات التي يعقدها قرآنية كانت أم شعرية أم مصنوعة، من غير تفصيل وتوضيح وتبيين، كما في تنصيصه أنَّ قوله تعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ ﴾، (القارعة:١-٢) كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ ﴾، (الحاقة: ١-٢)، وكقولِه: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧ ﴾، (الواقعة: ٢٧)، فالذي يلحظ مما سبق أنَّه ذكر المقاربة إجمالا فاكتفى بذكر المُمثَّل له والمُمثَّل به من غير تعليق عليهما ولو بعبارات مختصرة، موضّحة ومبيّنة لنقاط الالتقاء والافتراق بين المُمثَّل له والمُمثَّل به، وفي أحايين أخرى نجده يلجأ إلى التفصيل أي: يبسط القول في المسألة من تناول وعرض لآراء النحاة والمفسرين في التركيبين موضع المقاربة، المُمثَّل له والمُمثَّل به، وتبيين نقاط الالتقاء والافتراق والوظيفة التي سيقت لأجلها المقاربة، من ذلك نقله مقاربة الزمخشري قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾،(البقرة: ٢٥)، بقوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾،(مريم: ٤)، إذ يرى الزمخشري أن (أل) في التركيب القرآني المُمثَّل له(الْأَنْهَارُ) عوض عن الهاء، فالأصل(أنهارها)، كما أنَّ (أل) في التركيب المُمثَّل به عوض عن ياء المتكلم، إذ الأصل: واشتعلَ رأسي(٢)، وقد صرّح بأنَّ هذا ليس مذهب البصريين،

(١) ينظر: الدر المصون: ٤/٤٩٤-٤٩٥.

(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/١٠٧.

بل قال به بعض الكوفيين[١]، وهذه المقاربة التي قال بها الزمخشري لم يرتضِها السمين وهي مردودة عنده؛ لكون الذي قال به الزمخشري لوكان صحيحا ما جُمع بين العوض والمعوض[٢] في قول طرفة بن العبد:

رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رفيقةٌ بجَسِّ الندامى بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ[٣].

ففي البيت الشعري جمع بين (أل) والضمير في قوله "رحيب قطاب الجيب منها"[٤].

ثالثًا: تنوع وظائف المقاربة:

تنوعت وتعددت وظائف المقاربة عند السمين الحلبي بين ترجيحٍ ورفضٍ وتضعيفٍ وتأكيدٍ وتفصيلٍ، وهذا ينمُّ بثقافته الموسوعية الكبيرة التي نتجت عن استقراء كلام العرب وتتبع نصوص اللغة التراثية، التي أُتيحت له فيما بعد توظيف المقاربات لترجيح حكم نحوي، أو إثبات صحة الحكم النحوي.... الخ، ويمكن تفصيل القول في وظائف المقاربات بالشكل الآتي:

١) ترجيح الوجه النحوي:

عمد السمين الحلبي إلى ترجيح وجه نحوي ما باستعمال المقاربة ، وهذا الحكم مبني على القياس ومؤيد بالسماع، وهو يقع بين مرتبتين من الأحكام؛ الوجوب والجواز، غير أنَّه أقرب إلى الجواز منه إلى الوجوب؛ إذ إنه يقوم على تعدد أوجه الجواز، فيستحسن أحد هذه الوجوه، فيقدم على بقية الأوجه مع الإبقاء على جوازها. ويعني به في اصطلاح النحويين "**حكم نحوي ناتج عن صور الإلحاق في القياس، يحكم به النحوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه، فيقدَّم أحد هذه الأوجه على ما سواه؛ لعلة خاصة به مستندا إلى السماع أو القياس**"[٥] ، كما أن الترجيح

(١) ينظر: الدر المصون: ١/٢١٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢١٥.

(٣) ديوانه: ٤٣.

(٤) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية: ١/١٣٢٤.

(٥) الأحكام النحوية بين الثبات والتحول: ١١٩.

النحوي في كتب التفسير يعني تقوية أحد الآراء النحوية التي يحتملها النص والاحتجاج له بالأدلة التي تؤكد علاقته بالسياق وترابط ألفاظه ليكون دليلاً على دقة المعنى المراد نظراً لتنوع المعاني، ويؤكد لنا أن الترجيح النحوي هو تقوية أحد المحتملات لدليل يقترن به أو يكون ميلاً لأحد الآراء أو الأقوال باعتبار الاجتهاد، وقد وظَّف السمين الحلبي أغلب مقارباته في الترجيح النحوي، كما في مقاربة التركيب القرآني (إِلَّآ أَن يَقُولُواْ) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾،(الحج: ٤٠)، فالتركيب القرآني (إِلَّآ أَن يَقُولُواْ) منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطع؛ لأنه لا يمكن تَوَجُّه العامل إليه، أي: لا يمكن الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، فلا نقول: الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ[1]، وقد جعل السمين الحلبي الأمثلة المصنوعة (ما زاد إلاَّ ما نقصَ)، و(وما نفع إلاَّ ما ضَرَّ)[2] مقاربة للتركيب القرآني فـ(ما)الأوُلى نافية، و(مَا)الثانية مصدرية مع الفعل بعدها في موضع مصدرٍ منصوبٍ، وفي(زاد) ضمير يعود إلى مذكور، وكذلك في (نَفَعَ). والمعنى ما زاد النَّهْرُ إلّا النُقْصانَ، وما نفع زيدٌ إلا الضُّرَّ، أقام النقصانَ مُقامَ الزيادة، والضرَّ مقامَ النفع، وعلى هذا فلا يجوز في المستثنى فيه إلَّا النصب، لتعذّر البدل إذ لا يمكن الاستغناء عن المستثنى بالمستثنى منه[3] ، كما في قولنا: (ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ)، إذ يمكن حذف (أحد) والاستغناء عنه بالمستثنى منه (حمار)، و يرى النحاة أنَّ الاستثناء في هذا الباب استدراك ، أي أنَّ (إلا) في التراكيب موضع المقاربة جاءت بمعنى لكن، فيكون تقدير الكلام (ما زاد لكنه نقص) و(ما نفع لكنه ضر) (ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ لكن يقولون ربنا الله)[4]، وما كان غرضه الاستدراك فمجمع على نصبه، من ذلك نخلص إلى أنَّ السمين الحلبي وظَّف المثال المصنوع لترجيح وجه نحوي.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٢٨٢/٨، والتعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي: ٥٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/٨، والمصدر نفسه: ٥٧/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل:٥٨/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٦٩/٣.

٢) رفض الوجه النحوي:

سعى السمين الحلبي في دُرِّه إلى توظيف المقاربة في رفض بعض الأوجه النحوية المحتملة للتركيب؛ وذلك لتعذُّر جوازها، وانعدام وقوعها لمخالفتها ما سمع عن فصحاء العرب والقياس، فهو أحد الأحكام النحوية الناتجة عن القياس الذهني، ففيه يقيس النحويُّ أو المفسر المقيس على المقيس عليه، فإذا انتفى الجامع بين المقيس والمقيس عليه، حكم بامتناع المقيس لمخالفته السماع والقياس، وقد لجأ السمين الحلبي في بعض المقاربات النحوية إلى رفض التوجيه النحوي؛ وذلك لمخالفته قواعد الصنعة النحوية، وهذه المخالفة لا تخلو من أن تكون أمَّا مخالفة بالاتفاق أو أنَّها رأي مدرسة نحوية معينة. وتبيَّن فيما عقده السمين الحلبي من مقاربات أنَّ مخالفة قواعد الصناعة النحوية كانت السبب الرئيس في رفض التوجيه النحوي، ومن المقاربات التي رفض السمين الحلبي التوجيه النحوي فيها، مقاربة السمين الحلبي قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗاۗ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴿٤١﴾ ﴾، (آل عمران: ٤١)، إذ قرأ (أَلَّا تُكَلِّمَ) بالرفع[١] وهذه القراءة تقتضي أن تكونَ (أَنْ) مصدرية مؤولة ومدخولها بمصدرٍ كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾، (البقرة: ٢٣٣)، أو أن تكونَ (أَنْ) مخففةً من الثقيلةِ، واسمُها ضمير شأنٍ محذوف، والجملة المنفيَّة بعدها في محلِّ رفع خبر (أَنْ)[٢]، وقد رفض السمين الحلبي هذا التوجيه بمقاربته بقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾،(طه: ٨٩)، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾، (المائدة:٧١)[٣] ، فبمقابلة التركيبين نجد أنَّ الأداة في التراكيب المُمثَّل بها مسبوقة بفعلٍ يدلُّ على اليقين، في حين التركيب المُمثَّل له لم تقع بعد فعل يدل على اليقين، وهذا الخلاف

(١) ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف اليشكري: ٥٩٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٣/ ١٦٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٦٤.

بين التركيبين المتقاربين ينبني عليه تغيُّر الحكم النحوي، إذ وقوع الأداة بعد الفعل الدال على اليقين يقتضي أن تكون مخففة من الثقيلة في التراكيب المُمثَّل بها، في حين التركيب المُمثَّل له يقتضي أن تكون الأداة مصدرية .

ومن هنا نخلصُ إلى أنَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة لرفض التوجيه النحوي بناء على ما استقرَّ من قواعد لدى النحاة.

٣) تضعيف الوجه النحوي:

يلجأ السمين الحلبي أحيانًا إلى توظيف المقاربة لبيان ضعف الوجه النحوي، معتمدا في استعمال هذا الحكم على قواعد الصنعة النحوية والمعنى والسياق، فما يبعد عن قواعد الصناعة النحوية والمعنى والسياق حُكِم عليه بالضعف أو الضعيف، واحتلَّ الوجه الضعيف مكانا في الدر المصون، إذ أكد في مقدمة الكتاب أنه لم يترك وجها غريبا من الإعراب، وإن كان واهيا، ومقصوده بذلك هو التنبيه على ضعفه؛ حتى لا يغتر به من اطلع عليه، ومن المقاربات التي عمد إليها السمين الحلبي لتضعيف الوجه النحوي، مقاربة قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾[١]، (لقمان:٢٧)، فالتركيب القرآني (أنّما في الأرض) فيه مذهبان: مذهبُ سيبويهِ الرفع على الابتداء[٢] وعليه يكون تقديرُ العطفِ: (ولو البحر) ومذهب المبردِ أنَّ هذا التركيب مرفوع على الفاعليةِ بفعلٍ مقدر[٣]، غير أنَّ الشيخَ لم يرتضِ قول سيبويه لأنه لا يلي (لو) المبتدأُ اسما صريحاً إلاَّ في الضرورةِ[٤]، كقول عدي بن زيد العبادي:

لو بغير الماءِ حَلْقي شَرِقٌ ... كنت كالغصان بالماء[٥]

(١) ينظر: الدر المصون: ٦٨/٩.
(٢) ينظر: الكتاب: ٥٤٠/١.
(٣) ينظر: المقتضب: ٧٧/٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٠/٨.
(٥) ديوانه:٩٣.

على أنه قد ولي (لو) اسم صريح مرفوع بالابتداء[١]، ذلك أنَّ في الكلام تقديما وتأخيرا، فكأنَّ تقدير الكلام (لو حَلْقي شَرِق بغير الماءِ)، وقد اختلف في تخريج البيت، فذهب ابن جني إلى أنَّ الاسمية وضعت موضع الفعلية شذوذًا والباء متعلقة بشرق الواقع خبرًا لحلقي[٢]، في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (حلقي) فاعل مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، فيكون التقدير(لو شرق حلقي بغير الماء)[٣]، غير أنَّ سيبويه لزم أن يلي (لو) الاسم وهو مبتدأ، إذ يصير التقدير: ولو البحرُ، والتزم هذا التوجيه لأنَّ البحر معطوف على موضع (أنَّ واسمها وخبرها)، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة[٤]، والصواب أنَّ موضع (أنّ) رفع بإضمار فعل؛ لأنّ (لو) بالفعل أولى، لما فيها من معنى الشرط، كأنّه في التقدير: (ولو وقع أنّ ما في الأرض)[٥] ولا يجوز أن تعطف (البحر) على موضع (أن) لأنَّها مفتوحة، وقد ذهب عنها معنى الابتداء[٦]، كما أنَّ هذا الوجه الذي خرّج عليه سيبويه التركيب القرآني لا يجوز، لأنَّ النص القرآني لا يحمل على الضرورة الشعرية.

وقد قارب السمين هذا الوجه بالمثال المصنوع (رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك)[٧]، فمعلوم أنَّ مجرور (رُبَّ) يجب أن يكون نكرة وكذلك ما عُطِفَ على مجرور ربَّ أيضا يجب أن يكون نكرة؛ لأنَّه تابع والتابع يتبع متبوعه، فلما كان المعطوف عليه نكرة كان من حق المعطوف أن يكون نكرة إلا أنَّه جاء معرفة؛ لأنَّهم اغتفروا في المعطوفِ ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوفِ عليه[٨] نخلص من مقاربته أنَّه جاء بمثال مصنوع بتركيب مغاير لما عليه التركيب المُمثَّل له، فبمقابلة التركيبين نلحظ أنَّه عمد

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٣٦/٣.
(٢) ينظر: شرح اللّمع في النحو: ١١٠.
(٣) ينظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٤٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٢٠/٨، والدر المصون: ٦٨/٩.
(٥) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٣٩٢، وإعراب القرآن: الأصبهاني: ٣١٠.
(٦) ينظر: إعراب القرآن: الأصبهاني: ٣١٠.
(٧) ينظر: الدر المصون: ٦٨/٩.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨/٩، واللباب: ٤٥٩/١٥.

إلى آلية الاستبدال فالأداة في التركيب المُمثَّل له(لو) بينما في التركيب المُمثَّل به(ربَّ)، كما أنَّ خروجًا في كلا التركيبين عن الشائع الذائع في اللغة، غير أنَّه في التركيب المُمثَّل به تسامحوا به، فضلا عن هذا كلّه أرى أنَّ السمين الحلبي جاء بهذه المقاربة لتضعيف التوجيه النحوي الذي يريده سيبويه، لأنّ (لو) بالفعل أولى، لما فيها من معنى الشرط.

٤ – تأكيد حكم نحوي:

من دواعي التمثيل وعقد المقاربة عند السمين الحلبي هو تأكيد حكم نحوي وتقريره، من ذلك مقاربة قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾،(البقرة: ٨٣)، بقول الشاعر:

أَلا أَيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأَنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي(١)

فأمَّا التركيب المُمثَّل له فَقد حُذِفَ حرف الجر؛ لأنَّ حَذْفَه مطَّردٌ مع (أَنَّ) و(أَنْ) ثم حُذِفَتْ (أَنْ) الناصبة فارتفع الفعل بعدها، فالتقدير: أَخَذْنَا ميثاقَهم على أَنْ لا تعبدوا أَو بأَنْ لا تَعْبدوا ، وأمَّا التركيب المُمثَّل به فأصل الكلام: ألا أيُّهذا الزاجري عن أن أحضرَ الوَغى، يريد عن حضور الوغى، وحذف (عن) فصار (أن أحضرُ الوَغى) ثم حذف (أنْ) ورفع الفعل، والذي أحوج إلى تقدير (أنْ) معنى الكلام؛ لأن الزاجر لطرفة زجره عن شيء من أفعاله فـ (عن) مقدرة و (أنْ) حذفت من الكلام، و (عن) من حروف الجر ولا تدخل على الأفعال، وإنما تدخل على الأسماء، و(أنْ والفعل) في تأويل مصدر(٢).

نخلصُ مما تقدَّم أنَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة لتأكيد حكم نحوي مقرَّر عند النحاة، ومن المقاربات التي ساقها السمين الحلبي للغرض نفسه أو جيء بها

---

(١) ديوان طرفة بن العبد: ٤٥.

(٢) ينظر: شرح ابيات سيبويه: ٦١/٢ .

مؤدية الوظيفة نفسها مقاربته قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم ﴾، (المائدة: ٦٤)، فـ(كيف) في هذا التركيب شرطية ومفعولُ المشيئة محذوف، وكذلك جواب الشرط محذوف دلَّ عليه الفعل(ينفق) السابق لـ(كيف)[١]، وعندئذٍ تقديره (ينفق) وعلى هذا فالمعنى(ينفق كما يشاء أن ينفق ينفق)، و(يبسطُ في السماء كيف يشاء أن يبسطَه يبسطه)، ولا يجوز في هذا التركيب جعل الفعل المتقدم (ينفق) عاملا في أداة الشرط؛ لأنَّها لها صدر الكلامِ، وهي حينئذٍ لا يعمل فيها إلا حرف الجر أو المضاف، وقد جعل السمين الحلبي التركيب القرآني مقاربًا للمثال المصنوع، (أقوم إنْ يقم زيد)، ويتضح من التركيبين أنَّهما اشتملا على أداتي شرط كل منهما جوابه محذوف دلَّ عليه الفعل السابق له.

٥- توضيح حكم نحوي:

وظَّف السمين الحلبي المقاربات التركيبية التمثيلية في أغلب الأحيان لتفصيل الأحكام النحوية مستثمرًا سمة تعدد المقاربات وتنوعها في التفصيل للمسائل، وذلك بأن يقارب التركيب القرآني بأكثر من تركيب سواء أكان قرآنيًا أم شعريًا أم مثالًا مصنوعا متبوعا بتناول كافة التفصيلات النحوية التي تخص الأحكام النحوية كلها، وقد شغلت هذه الوظيفة حيزًا لا يستهان به في تفصيلاته للأحكام النحوية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾، (البقرة: ١٣٣)، فجملة (وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ) في التركيب القرآني في أحد وجوهها النحوية المحتملة هي جملة اعتراضية مؤكِّدة، تفيد تقوية الحكم، أي: ومِنْ حالِنا أنَّا له مخلصونَ[٢]، إمَّا بين جُزْئَي الصلة والموصول كقول الشاعر[٣]:

---

(١) ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ٢٥٠/٢، والعُدّة في إعراب العُمدَة: ٥٤١/١. ينظر: الدر المصون: ٤٤٥/٤، والبرهان في علوم القرآن: ٣٣٢/٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/٢، وينظر: حاشية الطيبي: ٣/ ١١٢.

(٣) البيت من شواهد شرح التسهيل: ٢٣٢/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٥/١.

– ماذا _ ولا عُتْبَ في المقدورِ_ رُمْتَ أما يَكْفِيك بالنَّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وتَضْلِيل

وقول الآخر[1]:

– ذاكَ الذي _وأبيك _ يَعْرِفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الباطِلِ

أو بين مسندٍ ومسند إليه كقوله[2]:

– وقد أَدْرَكَتْني _ والحوادِثُ جَمَّةٌ_ أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

أو بينَ شرطٍ وجزاءٍ أو قَسَمٍ وجوابِه، ممَّا بينهما تلازُمٌ ما، وهذه الجملةُ قبلَها كلامٌ مستقلٌّ عمَّا بعدَها، لاَ يُقال: إنَّ بينَ المُشار إليه وبينَ الإخبارِ عنه تلازماً لأنَّ ما قبلها مِنْ مقول بني يعقوبَ وما بعدَها من كلام الله تعالى، أَخْبر بها عنهم، والجملةُ الاعتراضيةُ إنما تكونُ من الناطقِ بالمتلازِمَيْنِ لتوكيدِ كلامِه[3].

رابعًا: استثمار التماثل التركيبي في بيان المحذوف:

قد يلجأ السمين الحلبي في مقارباته إلى استثمار التماثل بين التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به في بيان المحذوف وتبيان التقدير المناسب، كما في مقاربة قوله جلّ وعلا: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾، (النمل: ٦٠)، وتقدير تلك الجملة المعادلة هو (كمن لم يخلق)[4].

واختلفت تقديرات اللغويين والمفسرين لتلك الجملة المعادلة، فقد قدَّرها الزمخشري بـ(خلق السموات والأرض خير أم ما يشركون)[5]، أو (أمن يفعل هذه الأشياء كمن لا

(١) البيت من شواهد: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي: ١/١٨٠.

(٢) البيت من شواهد: المسائل الحلبيات: ١٤٦، والخصائص: ابن جني: ١/٣٣٢، وسر صناعة الإعراب: ١/١٥.

(٣) الدر المصون: ٢/١٣٣.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٨/٦٣٠، وينظر: البحر المحيط: ٨/٢٥٧، وينظر: الجدول في اعراب القران وصرفه وبيانه: محمود صافي: ٣/٨٧٥.

(٥) ينظر: الكشاف: ٧/٢٣٨، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢١/٣٢، وصفوة التفاسير: ٢/٣٨٠.

يقدر على شيء منها)[1]، وقد جعل السمين الحلبي هذا التركيب مقاربا لقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُ ﴾، (النحل: ١٧)، نخلص من هذه المقاربة إلى أنَّ الآيتين تماثلتا في ناحية احتياجهما إلى جملة معادلة، غير أنَّ التركيب المُمثَّل به ذُكرت فيه الجملة المعادلة، بينما التركيب المُمثَّل له خلا منها، فاستثمر السمين الحلبي هذا التماثل التركيبي بين النصين القرآنيين في بيان المحذوف استنادًا إلى الآية المقارب بها.

خامسًا: توجيه القراءات الشاذة:

قد يعمد السمين الحلبي إلى توظيف المقاربة في ايضاح توجيه القراءات الشاذة وبيان مدى موافقة القراءة في تركيبها للمدونة اللغوية، من ذلك مقاربة قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ ﴾، (يس: ٣٨)، حيث قرأ (لا مستقرٌ)[2]، وهنا(لا) عاملة عمل ليس، فبذلك يكون اسمها (مستقر)، وشبه الجملة (لها) في محل نصب خبر (لا)[3]، بقول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وَزرٌ ممَّا قضى اللهُ واقِيَا[4]

فموطن الشاهد في البيت الشعري هو(فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً)، فـ(لا) عاملة عمل ليس، و(شيءٌ) اسم لا، و(باقيا) خبر لا، فالتركيب المُمثَّل له لا دليل فيه على عمل (لا) عمل (ليس) لأن الخبر شبه جملة فلا تظهر العلامة عليه فقد تكون (لا) غير عاملة لكنه حملها على العمل، أمَّا في التركيب المُمثَّل به فالخبر اسم ظاهر منصوب فيتحتم أن تكون (لا) عاملة عمل ليس، فمن هذه المقاربة نخلص إلى أنَّ المقاربة عنده متنوعة ومتعددة فمرة تكون للآية نفسها، أو لمقاربة فيها، أو لتوجيه خاص يوضح طبيعة التركيب وفق التوجيه.

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣٦٩/٣، ومختصر تفسير ابن كثير: الصابوني: ٦٧٧/٣، والأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله: عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع: ١٠٨٦/٣.

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: ١٨٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١.

(٤) من شواهد: شرح التسهيل:٣٧٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٤٠/١، وأوضح المسالك: ٢٧٥/١.

سادسًا: وضوح الشخصية العلمية في المقاربات ونقدها:

استقلَّ السمين الحلبي بشخصيته العلمية الفذة وذكائه الحاد بما تحصَّل له من مراجعة لأقوال النحويين وكتبهم عن شيخه أبي حيان في المصادر والمنهج الذي اعتمده في بناء مقارباته التمثيلية، حتى إنَّه تعقَّبه في كثير من المقاربات واعترض عليه ونقده، كذلك فإنَّ تعقباته واعتراضاته قد طالت ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء وغيرهم الكثير وقد ينتصر لهم أحيانًا، كما سيتبين في المباحث اللاحقة، مع أنَّ هذا لا يتنافى مع كثرة اعتماده عليهم وإفادته منهم، وأحيانًا ينقل مقاربات شيخه أبي حيان وابن عطية والزمخشري، غير أنَّ جهد السمين الحلبي لم يكن مقتصرًا على النقل عن شيوخه والسابقين له بل كان له رأي واضح في كثير من ذلك، فقد ينتصر لشيخه وقد ينتصر لغيره وينقد شيخه، وأحيانًا نجد مقاربات تفرَّد بها. وأحيانًا نجده متابعًا للسابقين بلا تفصيل ولا توضيح، وهذه السمة يمكن أن يلحظها القارئ بشكلها الجلي عند تتبع مقارباته المبثوثة في طيات دُرِّه.

سابعًا: مقاربة الأوجه الضعيفة والمتروكة بأمثلة مصنوعة:

حرص السمين الحلبي على استثمار المقاربة في ايضاح الوجوه التركيبية المحتملة للنص القرآني، ولم يقتصر توظيف المقاربة على الأوجه القوية أو الراجحة بل أفاد من المقاربة في بيان احتمالية الأوجه الضعيفة أو المرجوحة، وأحيانًا كثيرة يوظف المقاربة لبيان مدى ضعف التوجيه النحوي وبعده عن تركيب الآية الكريمة وعدم التماثل بين تركيب الآية والوجه المحتمل، يعني استثمار المقاربة هنا على نحوين:

١- بيان إمكانية الوجه النحوي ولكن على ضعف، وهذه السمة تتضح بصورة جليَّة في مقاربة التركيب القرآني(لك) في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٥﴾،(يوسف: ٥)، بالتركيب القرآني(لكم) في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾،(النمل: ٧٢)، فاللام في كلا التركيبين

المُمثَّل له والمُمثَّل به زائدة كما ادَّعى أبو البقاء[١]، وهذا الوجه ضعيف؛ لأنَّ اللامَ لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً[٢].

٢- رد الوجه النحوي ورفضه، كما في مقاربة قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، (البقرة: ٢٤٦) ، إذ يرى الطبري أنَّ ثَمّت واوًا قبل قوله (أَلَّا نُقَاتِلَ) محذوفة والتقدير: (وما لنا وأن لا نقاتل) وضُعِّف هذا المذهب وقد جعل هذا التركيب مقاربًا للمثال المصنوع (إياك أن تتكلَّم)، أي: إياك وأن تتكلم، فحذفت الواو، وهذا ضعيفٌ جداً. قال السمين الحلبي: "**أمَّا قولُه: إنَّ قولَهم إياك أَنْ تتكلم على حذفِ الواوِ فليس كما زعم، بل (إياك) ضُمِّنتْ معنى الفعلِ المرادِ به التحذيرُ، و(أَنْ تتكلمَ) في محلِّ نصبٍ به تقديره: احذَرْ التكلمَ**"[٣]، وتضعيف هذا الوجه النحوي لم يكن السمين الحلبي مجتهدا فيه، فقد سبقه إليه غيره[٤].

نخلص ممّا سبق أنَّ مقاربات السمين لم تقتصر على الأوجه القوية وإنَّما شملت الأوجه الضعيفة والمتروكة، وهذا يدلُّ على نضج علمه وفكره العميق، وعلى استيعابه آراء السابقين من النحاة، ومقدرته على الموازنة بينها، ومن ثم الترجيح وتقوية بعض الآراء بقبولها ورد آخر منها، من غير تعصب لمذهب أو لعالم.

ثامناً: تفاوت المقاربات في التطابق بين المُمثَّل له و المُمثَّل به:

تقوم المقاربة على وجود أوجه التقاء في التركيبين المُمثَّل له و المُمثَّل به، وهذه الأوجه هي الأساس في عقد المقاربة وهي مناط صحة الحكم، وعدم وجود هذا الالتقاء في التركيبين ينفي صحة المقاربة ويبطل الحكم المترتب عليها. فإنَّ الحكم على توجيه لتركيب ما بالصحة وبعدمها استنادا إلى مثال آخر يستند إليه المفسر

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٢/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤٣٩/٦، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي: ٦١٩/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٥/٤.

(٣) الدر المصون: ٥١٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٦٥/١، واللباب: ٢٦٥/٤ ، وجامع البيان في تأويل القرآن: ٣٠٤/٥.

يتمتع بالمقبولية والصحة، إنَّما يصح بلحاظ التقائهما في سمات معينة هي التي يناط بها صحة المقاربة.

وهذا لا ينفي وجود نقاط افتراق بين التركيبين، لا تؤثر في صحة المقاربة وأصلها، وتتفاوت المقاربات التركيبية التي عقدها السمين الحلبي في مدى تطابقها مع التركيب المُمثَّل له وافتراقه فقد يكون التركيبان متطابقين تماما، كما في مقاربة قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾، (يونس: ٣٠)، فـ(ما) في التركيب القرآني المُمثَّل له في أحد وجوهه النحوية المحتملة في محلِّ نصب على إسقاط الخافض، إذ الأصل (بما أسْلَفَتْ)، فلمَّا سقط الخافض انتصبَ مجرورُه[١]، بقول جرير[٢]:

تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلامُكمُ عليَّ إذنْ حَرامُ

فلفظة(الديار) منصوبة على اسقاط الخافض، فالأصل فيها (تمرون بالديار)[٣]، ومن تحليل التركيبين المُمثَّل له و المُمثَّل به نلتمس تطابق المقاربة تطابقًا كبيرًا، وقد يفترقان في سمات غير مؤثرة في أصل المقاربة، كمقاربة قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[٤]،(ابراهيم: ٤٧)، بنصب كلمة (وَعْدَهُ) وجر كلمة(رُسُلِهِ)[٥]، فهذه القراءة ذكرها السمين الحلبي مثالًا على الفصل بين المتضايفين بمفعول المضاف إذا كان وصفاً، وقد جعل أبو البقاء العكبري[٦] هذه القراءة نظيرًا لقول الشاعر: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

فأضافَ سَارقًا إلى الليلة ونصب (أهل الدار) وَكَانَ بعض النحويين ينصب (الليلة) ويَخفض (أهل) فيقول: يا سارق اللَّيْلَةَ أهلِ الدار[٧].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٩٤/٦، وينظر: اللباب: ١٠/ ٣١٨.

(٢) ديوانه: ٢٧٨، صدر البيت في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تحيا.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٩٤/٦.

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢٧٤.

(٥) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن النوري الصفاقسي: ٢٢٥.

(٦) ينظر: التبيان: ٧٧٤/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧٤/٢.

فممَّا تقدَّم نخلص إلى أنَّ المقاربة التي عقدها أبو البقاء العكبري كان الفاصل بين المضاف (الوصف) في الآية القرآنية والمضاف إليه (مفعوله) لذا راعت المقاربة هنا هذا الأمر بالتحديد ولم تراعِ نوع الفاصل أهو مفعول به أم ظرف، فالفاصل في التركيب القرآني(المفعول) وفي البيت الشعري الظرف، وهذا ليس بشيء، فهو لا يؤثر في صحة المقاربة وأصلها، أيضًا نلمح هذه الصفة في مسألة جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه او مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه[1]، فقد ذكر السمين الحلبي لذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾، (البقرة: ٢٥٩)، فالعروش هي بعض القريةِ، مما سهَّل مجيء الحال من المضاف إليه(عروشها) كونه بعض المضاف؛ لأنَّ المعنى اللغوي لـ(عرش) البيت وجمعه عروش[2]، أي: بيوت ومعلوم أنَّ البيوت هي جزء من القرية، وقد جعل السمين الحلبي التركيب القرآني مقاربا لقوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ ، (الحجر: ٤٧)، ف(إخوانًا) جزء من الحال(هم) في المضاف إليه(صدور) والصدور جزء من المضاف إليه[3]، ويرى أبو البقاء إنَّ(إخوانا) حال من الضمير في الظرف (جنات)[4] (جنات)[4] قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾،(الحجر: ٤٥-٤٧) وذكر ابن الحاجب في أماليه أن (إِخْوَٰنًا) أمَّا أن يكون حالا من الضمير في (ٱدْخُلُوهَا) أو من الضمير في (ءَامِنِينَ)، أو من الضمير في (صُدُورِهِم)[5]، ويبدو ممَّا سبق أنَّ التمثيل

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان: ١٥٨٠/٣، والجدول: ٤١٢/١٤، والعدة في إعراب العمدة: ٣٠٧/١.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٦١/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣٨٤/٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: محمد الخراط: ٥٦٠/٢.

(٤) ينظر: التبيان: ٧٨٣/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٣٠/١.

اقتصر على جانب واحد وهو مجيء الحال من المضاف إليه فمثَّل بالآية الكريمة لتوضيح ذلك، غير أنَّه أغفل التقديم والتأخير الذي اشتمل عليه التركيب المُمثَّل له.

تاسعًا: قبول التمثيل والمقاربة من وجه ورفضها من وجه آخر:

للسمين الحلبي شخصية علمية بارزة تُلحظ في طيات دُرِّه فيما يعقده من مقاربات تمثيلية تركيبية، إذ أجده يقبل المقاربة والتمثيل في أحايين كثيرة ، وفي أحيانٍ أخرى يرفض المقاربة من وجه ويقبلها من وجه آخر، وقد تُلحظ هذه السمة في ما مثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ٤٥﴾، (البقرة: ٤٥)، فالضمير في(أنَّها) مختلف فيه أ هو عائدٌ على الصبر أم على الصلاة أم عليهما معا؟؛ ذلك أن عود الضمير مسألة خلافية بين النحاة إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ ضمير الواحد يعود للأقرب إذا كان واحدا بعد اثنين فصاعدا، ولا يجعل لغيره(١)، وقد نقل السمين الحلبي اختلاف المفسرين في مرجع الضمير في التركيب المُمثَّل له، إذ اختلفت أقوالهم فيه كما سيأتي:

الأول: عود الضمير على غيرهما: إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ الضمير عائد على المصدر وهو(الاستعانة) بدليل استهلال الآية بقوله تعالى (استعينوا) أو عائد إلى الكعبة؛ لأنَّ الأمر بالصلاة عائد إليها، أو عائد على العبادة المَدْلُول عليها بالصَّبر والصلاة(٢).

الثاني: عود الضمير عليهما معا: نقل السمين الحلبي عن المفسرين أنَّ الضمير عائدٌ على الصبرِ والصلاةِ(٣)، وإنْ كان بلفظِ المفردِ، وهذا ليسَ بشيء عنده(٤).

ويبدو لي أنَّ الضمير عائدٌ على الصلاة لسببين: الأول: أنَّها تكبر على النفوس، فقد عُبِّر عنها بأنها سجن النفس البشرية، فهي ليست كالصوم الذي يمنع

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: ١٥٧/١.

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي: ١٨٩/١ ، والتسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي: ٨٢/١ .

(٣) ينظر: التفسير البسيط: النيسابوري: ٤٥٣/٢، والكشف والبيان: ٢٧٤/٣، والكفاية في التفسير بالمأثور والدراية: ٢٣٧/٢ .

(٤) من لطائف وأسرار (تفسير السمين الحلبي): ٧٠. وينظر: الدر المصون: ٣٣١/١، واللباب: ٢/ .

فيه شهوة الطعام والشراب والنساء ثم تُتاح له سائر الشهوات الأخرى من المشي والكلام وغيرها في حين أنَّ الصلاة يكون المنع فيها مطلقا عن جميع الشهوات، وبذلك تكون أصعب من الصوم ومكابدتها أشد[١]، والثاني: أن الصبر داخل في الصلاة، بدليل أن رضا الرسول هو رضا الله[٢] في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾، (التوبة: ٦٢) وبهذا وغيره من النصوص القرآنية ذهب المفسرون إلى هذا الرآي، ويرى السمين الحلبي أن الضمير عائد على الصلاة لأنها أهم وأبلغ[٣]، وقد جعل السمين الحلبي التركيب القرآني مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾، (الجمعة: ١١)، وفي النص القرآني المُمثَّل به، اختلف المفسرون أيضا في معاد الضمير إلى:

الأول: قول الأخفش: جعل الأمر اختياريا ان شئنا جعلنا الكلام على الأول وان شئنا جعلناه على الآخر، غير أنه جعل الحمل على الآخر أقيس؛ "**لانك ان تجعل الخبر على الاسم الذي يليه [الخبر] فهو أمثل من أن تجاوزه الى اسم بعيد منه**" [٤]، ولكنه حمل الضمير على الأول في قوله جلَّ وعلا.

الثاني: قال الزمخشري: حذف أحدهما لدلالة المذكور عليه، والتقدير: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه[٥].

الثالث: قال الطيبي: الضمير راجع إلى اللهو، باعتبار المعنى، والسر فيه: أنَّ التجارة إذا شغلت المكلّف عن الذكر عُدت لهواً، وتعد فضلاً إن لم تشغله[٦].

الرابع: قول القرطبي: أعاد الضمير على التجارةِ؛ لأنها أهمُّ وأَغْلَبُ؛ لِأَنَّهَا مَقْصُودَ الْقَوْمِ[١].

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٦٧/١.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن: النيسابوري: ٩١/١. والكشف والبيان: ١٨٩/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٣٠/١، وينظر: اللباب: ٣٣/٢.

(٤) معاني القران: الاخفش: ٨٨/١ .

(٥) ينظر: الدر المصون: ١٩٤/٦، وينظر: اللباب: ١٠/ ٣١٨.

(٦) ينظر: (رأيه) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤٥/٧.

الخامس: محمد مكي الناصري: يعود الضمير إِلَى التِّجَارَةِ اكتفاء بذكر ضميرها عن الآخر. وهذا أسلوب متعارف في لسان العرب[٢].

السادس: قال السمين الحلبي: "يعود الضمير على التجارةِ لأنها أهمُّ وأَغْلَبُ، كذا قيل وفيه نظرٌ، لأنَّ العطف بـ(أو) فيجبُ الإفرادُ، لكنَّ المرادَ أنه ذَكَر الأهمَّ من الشيئين فهو نظيرُها من هذه الجهةِ"[٣]، والواضح من كلام السمين الحلبي أنه يختلف في الرؤية عن غيره، فله توجيهان في عود الضمير على التجارة، فأمَّا **التوجيه الأول:** فهو اعتماد القاعدة النحوية في تعليل ذلك، وذلك لما كان الفصل بـ(أو) اقتضى افراد الضمير وعوده على التجارة؛ لأنها أقرب مذكور[٤]، **الآخر:** هو النظر إلى التركيب من جهة أخرى وهي الأهمية أو عدمها، وباعتماد وجهة النظر الثانية نجد مطابقة التركيب القرآني المُمثَّل له للتركيب القرآني المُمثَّل به.

عاشراً: عدم دقة المقاربة:

لم يتوخَ السمين الحلبي الدقة في جميع مقارباته، اذ نجده أحيانا يعمد إلى مقاربات غير دقيقة كما في مقاربة قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾، (الزمر: ٦٤)، فالفعل (أَعْبُدُ) مسبوك مع أن المصدرية المحذوفة والمصدر مجرور بحرف جر محذوف: أي بالعبادة، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم[٥]، وذهب جمهور النحويين إلى أنَّ حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ) يحذف قياسا، ومع غيرهما يقتصر الأمر فيه على السماع، غير أنَّ الأخفش يذهب إلى جواز الحذف مع غيرهما قياسا، بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف[٦]، وأنَّ حذف (أن) وبقاء عملها شاذ، وأجاز الأخفش حذف (أن) قياسا ولكن

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٢٥، وينظر: الأساس في التفسير: سعيد حوى: ٥٩٠٧/١٠.

(٢) ينظر: التيسير في أحاديث التفسير: محمد المكي الناصري: ٣٨٥/٢.

(٣) الدر المصون: ٣٣٠/١.

(٤) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار – حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي: ٥٠١/٢ ، والتفسير الوسيط للقرآن الكريم: طنطاوي: ١١٨/٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٦٥/١ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٥١/٢.

بشرط رفع الفعل المضارع، وذهب قوم إلى أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقًا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع[١].

ويجوز حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ) قياسا مطردا بشرط أمن اللبس، كقولنا: عجبت أن يدوا، و عجبت أنك قائم فالأصل: عجبت من أن يدوا، و عجبت من أنك قائم فإن حصل لبس لم يجز [٢]، وقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك بقوله تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾، (الرحمن: ٢٠)، فالتركيب القرآني(لَا يَبْغِيَانِ) حال في قوة التعليل؛ إذ المعنى: لئلا يَبْغِيا، إذ تكلَّف بعضهم هذا الرأي، وذهبوا إلى القول بأنّ أصل التركيب المُمثَّل له (لئلا يَبْغِيا) كما زعم السمين الحلبي، فحذف حرف الجر اللام ومن ثمَّ حذف الحرف المصدري وهو حذف مطرد [٣]، وقد جعل التركيب القرآني المُمثَّل له مقاربا لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾، (الروم: ٢٤)، فالتركيب القرآني المُمثَّل به (يُرِيكُمُ)، مرفوع على اسقاط الحرف المصدري الناصب للفعل المضارع، وهذا هو القياس؛ "**لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله**"[٤]، وبمقابلة التركيبين موضع المقاربة أجد أنَّه عمد إلى مقاربة ما هو في تأويل المصدر المفيد التعليل بما هو بتأويل المصدر المفيد التعليل مع بقية عناصر التركيب، أي: أنَّ التركيب المُمثَّل له أفاد التعليل بمفرده، بخلاف التركيب المُمثَّل به، فلو قلت (أراءتكم) وسكتت لم يفهم من المصدر المؤول التعليل لكن أفاده هذا المعنى بضمه إلى (ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)، أي: أنَّ السياق الذي ورد فيه التركيب المُمثَّل به أُفيد منه التعليل، فضلا عن هذا فإنَّ التركيب المُمثَّل له قد اشتمل على حذفين حذف حر الجر وحذف الحرف المصدري وهو حذف قياسي

---

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٤٦٢/٣ .

(٢) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ابن الوردي: ٤٤/١، وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١٤٨/٣، وينظر: تيسير وتكميل شرح ابن عقيل: د. محمد علي سلطاني: ٢٠٣/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون: ض١٠/١٦٣، وينظر: اللباب: ٣١٦/١٨، وينظر: الجدول: ٩٢/٢٧.

(٤) تيسير وتكميل شرح ابن عقيل: ١٦٤/٤، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦٧/٣.

مطرد، بينما التركيب المُمثَّل به حُذِف منه الحرف المصدري فقط ، وهو حذف سماعي.

ونخلصُ إلى أنَّ المقاربة التي عقدها السمين الحلبي ليست دقيقة، وأنَّه وظَّفها لبيان اشتراك التركيبين المؤولين في المعنى الوظيفي فالمصدر المؤول في التركيب المُمثَّل به في موضع مبتدأ وحق المبتدأ أن يكون اسما، وقد أفاد هذا المبتدأ وخبره الإخبار وهو يشترك بذلك مع المصدر المؤول في التركيب المُمثَّل له والواقع حالا، لأنَّ الحال قد يفيد الإخبار.

حادي عشر: اتصاف المقاربات بالتكرار:

قد تتكرر المقاربة التمثيلية بتكرر التراكيب التي تقع أحد طرفي المقاربة ، كما في مقاربة ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ (النساء: ١٥٩)، بقوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾، (الصافات: ١٦٤)[١]، ومقاربة قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ ، (الأعراف:١٦٨)، بالتركيب القرآني: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ وبالمثال المصنوع كقولهم: (منا ظَعَن ومنَّا أقام)[٢] ، و مقاربة التركيب القرآني ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾بقول الشاعر:

– أنا ابنُ جَلا وطلاَّعُ الثَّنايا[٣](*).

وهذا التكرار في التراكيب التمثيلية موضع المقاربة لم ينفرد به السمين الحلبي، بل هو سمة تكاد تطغى على مؤلفات النحويين والمفسرين واللغويين.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٤٨/٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠١/٥-٥٠١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٩.

(*) وفرة المقاربة بالتراكيب القرآنية إذا ما وُزنت بالتراكيب الشعرية والأمثلة المصنوعة.

المبحث الثاني:

الأسس المعتمدة في بناء المقاربة ونقدها:

لابدَّ لمن يعقد مقاربات تمثيلية نحوية أو صرفية أو بلاغية من اعتماد سبلٍ تسهم في تحليل التراكيب المتقاربة، وتكون أسسًا تكشف عن نقاط الالتقاء والافتراق بين طرفي المقاربة المُمثَّل له والمُمثَّل به، كي يتسنى للباحث أو القارئ الوقوف على ماهية التراكيب المتقاربة، ومعرفة هل عملية عقد المقاربات تتم بصورة اعتباطية أم قصدية، أي: تحصل وفق آليات وأسس يعتمدها منشئها أم لا، ومن خلال دراستي القائمة على استخراج المقاربات التي عقدها السمين الحلبي ومحاولة الوقوف عليها بالتحليل استشفيت اعتمادها على أسس تحليلية يتم من خلالها مقاربة تركيب بتركيب ما دون سواه، أي: يتم اختيار طرفي المقاربة بقصدية عالية لاثبات صحة توجيه ما أو تأكيد التوجيه أو تضعيفه أو رفضه، وقد تنوعت وتعددت لتباين الأسس التي اعتمدها السمين الحلبي في بناء مقارباته التمثيلية ونقدها، إذ لا تكاد تخلو مقاربة منها، وهذا ينمُّ عن موسوعية السمين الحلبي وعقليته الفذة، فالمتتبع لمقاربات السمين الحلبي يستشف براعة تلك العقلية ومهارتها فيما يعقده من مقاربات تركيبية معتمدا أسسا عدَّة ومتنوعة منها:

أولاً: التشاكل والتناسب بين المُمثَّل له و المُمثَّل به:

فقد يبني السمين الحلبي مقاربته التركيبية على التشاكل والتناسب بين المُمثَّل له والمُمثَّل به، ويُرَاد بالتشاكل التناسب وهو ما يُسمى بمراعاة النظير، الذي حدَّه الكفوي بـ"**جمع أَمر مَعَ أَمر يُنَاسِبه لَا بالتضاد**"[1]، كما في مقاربة التركيب القرآني(فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ) في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۚ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيۡنَا يُرۡجَعُونَ ٧٧ ﴾، (غافر: ٧٧)، فالتركيب القرآني المُمثَّل له يمثل جملة فعل شرط، جوابها محذوف، بقوله تعالى: ﴿ أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ فَإِنَّا عَلَيۡهِم مُّقۡتَدِرُونَ ٤٢ ﴾، (الزخرف:٤٢)، ومما يُلاحظ في النص القرآني المُمَّثل به أنَّه اشتمل

(١) الكليات: الكفوي: ٨٤٣.

على جملتين شرطيتين بفعلين شرطيين وجزاءين، وبمقابلته بالنص المُمثل له ، نجد مخالفته له؛ ذلك أنَّ الأخير يتألف من جملتين شرطيتين وجزاء واحدٍ، إذ جملة جواب الشرط الأولى محذوفة دلَّ عليها المعنى، والغرض فيما أرى من حذف جواب الشرط في الأولى وذكره في الثانية، هو أن الحذف اقتضى الإثارة والتشويق لما سيحصل لهم جزاء أعمالهم، إذ لو ذكره لكان شيئا عاديا، أما حذفه فاقتضى حيرتهم وهم لا يعرفون مآلهم ، وأمَّا ذكره في الثانية فهو تطمين للرسول بأنَّهم سيجزون بما فعلوا وإن تأخر جزؤاهم في الدنيا فإنَّهم سيحاسبون لأنَّهم راجعون إلى الله.

والذي نخلص إليه مما سبق أن السمين الحلبي بنى مقاربته على التشاكل والتناسب بين المُمثَّل له والمُمثَّل به، لبيان الجزء المحذوف من المُمثَّل له، بدلالة المذكور في المُمثَّل به بوجود تشاكل تركيبي بين الآيتين.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع من المقاربات مقاربة قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾،(المائدة: ١١٦) ، والأصل: تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما عندك، وقيل: يُراد بها أنت تعلم ما أخفي ولا أعلم ما تُخفي؛ لأنَّ نفسي أنت تملكها، غير أنَّه ذكر النفس على المقابلة والمشاكلة؛ لأنّ ما تُخفيه كأنّه إخفاء في النفس[١]، وقيل: إنَّ المراد بالنفس الذات الإلهية الجامعة لكل الصفات، فإن الحق تعالى وتقدس، لا يستعمل في حقه لفظ النفس، إلا أنها استعملت هنا مشاكلة لما تقدم من لفظ النفس، وهي هنا يراد بها الذات[٢]، ويرى أبو حيان أنَّ من زعم أنَّ النفس مراد بها الذات "**كَانَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ تَعْلَمُ كُنْهَ ذَاتِي وَلَا أَعْلَمُ كُنْهَ ذَاتِكَ**"[٣]، وجعل السمين الحلبي التركيب القرآني آنف الذكر مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ ، (آل عمران: ٥٤)، والأصل: أخذهم بمكرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ، (البقرة: ١٩٤)، أي: فعاقبوه،

(١) ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني: ١٠٩.

(٢) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل: الخازن: ٩٤/٢.

(٣) البحر المحيط: ٤١٧/٤.

فعدل عن هذا لأجل المشاكلة اللفظية[١]، وقد اعتُرضت هذه المقاربة القائمة على المشاكلة والمقابلة، ذلك أنَّ الصفة إذا كانت كمالاً في حال ونقصاً في حال لم تكن جائزة في حق الله، فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً، وذلك كالمكر والكيد والخداع ونحوها، فهذِه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثله؛ لأنها حينئذ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله أو أشد، وتكون نقصاً في غير هذِه الحال، ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها[٢].

مما تقدَّم يتبيّن لنا إلى مطابقة التركيب القرآني المُمثَّل له للتركيب القرآني المُمثَّل به، فكلا التركيبين حُمِل على المشاكلة والمقاربة على الوجه الذي تمَّ تفسيره.

ثانياً: اعتماد السياق أساسا في بناء المقاربات:

أولى السمين الحلبي السياق عناية كبرى بعدِّه أساسا تنبني عليه مقارباته، و لاسيما مراعاة المقام أو السياق الخارجي، وديدنه في هذا ديدن العلماء العرب، حيث اهتم العلماء العرب بما يسمى بالسياق الخارجي للكلام، فحال المتكلم والسامع والظروف المحيطة والبيئة الاجتماعية والثقافية كلها تتدخل في عملية التخاطب بين شخصين أو أكثر، ونلتمس استعمال هذا الأساس في بعض مقارباته التركيبية، إذ قد يلجأ السمين الحلبي في بناء مقارباته التركيبية القرآنية إلى السياق الموضوعي، أي: أن يجمع التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به موضوع واحد، سواء أكان الموضوع عامّاً كالقصص القرآنيّ أو الأمثال أو الحِكم الفقهية، أم خاصّاً كالقصص المخصوصة بنبيّ من الأنبياء أو حُكم من الأحكام أو غير ذلك، وتتبّع مواقعها في القرآن الكريم، وقد جعل السمين الحلبي من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ ۚ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾، (يونس: ٢٨)، فالآية الكريمة تخاطب العالمين بأنَّهم سوف يجمعون جميعا يوم

(١) ينظر: مصباح التفاسير القرآنية الجامع لتفسير ابن قيم الجوزية: ابن قيم الجوزية: ٢٢/٨، خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي:٢٥٢/٢، ومحاسن التأويل:١٥٠/١.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٢٠/٣.

الحساب، ثم يقال فيه للمشركين منهم وشركائهم الذين كان يعبدونهم والأوثان من دون الله امكثوا مكانكم وقفوا في مواضعكم، وأيضا يتم تفريقهم عن شركائهم الذين أشركوا بهم؛ وذلك حين يتبرأ كل معبود من دون الله ممن عبده[١]، فمعلوم من المعنى العام للآية أنَّ القول والتفريق سيتم في المستقبل، أي: الأفعال (فَزَيَّلْنَا) و(قال) أفعال مستقبلية، جاءت بصيغة الماضي، كونها وقعت في سياق الإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها، وهو ما يسمى عند النحاة بالزمن المجازي[٢]، فدلالة الفعل الماضي قد تتحول من الدلالة على الزمن الماضي إلى الدلالة على الزمن المستقبل، ويتحقق هذا في مواضع حددها محمد رجب الوزير في كتابه (الدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية) وهي: بعد ما المصدرية الظرفية[٣]، وإذ وردت بعد (قد)[٤]، وإذا وردت بعد كلما وحيث[٥]، وبعد أدوات الشرط[٦]، منفية بـ(لا) أو(إن) بعد قسم[٧]، أو وردت في سياق الأمر[٨] أو الرجاء[٩] أو الدعاء[١٠] أو الوعد[١١] أو التحضيض[١٢] أو التمني بعد (لو)[١٣] أو بعد همزة التسوية[١٤] أو إذا

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٧٩/١٥-٨٠، وتفسير السمرقندي: ٩٧/٢، والتفسير الوسيط: الواحدي: ٥٤٦/٢، والكشاف: ٣٢٧/٢.

(٢) الزمن النحوي في اللغة العربية: دكتور كمال رشيد: ٥٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٤٣/١.

(٦) ينظر: المقتضب: ٥٠/٢، وينظر: شرح المفصل: ١٠٥/٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: تح: يوسف حسن عمر: ١٢/٤.

(٨) ينظر: الدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية: محمد رجب محمد الوزير: ١٥٤.

(٩) ينظر: الأفعال في القرآن الكريم: عبد الحميد مصطفى السيد: ١٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ١٤٢/١، والمقتضب: ١٣٢/٢، والخصائص: ٣٣٣/٣.

(١١) ينظر: الدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية: ١٥٢.

(١٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣١.

(١٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٤/٥.

(١٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٣/١.

وردت صفة لنكرة عامة[١]، وإذا وردت في سياق حكاية حال آتية، وهذه بدورها تكون على ثلاثة أوجه: الأول: إخبار الله تعالى عمَّا سيأتينا في الدنيا، والثاني: إخبار الله تعالى عمَّا يتوقع إتيانه في الدنيا ويوم القيامة، والثالث: إخبار الله تعالى عمَّا سيأتينا في يوم القيامة[٢]، وهذا ما مثَّل له السمين الحلبي بالتركيب القرآني آنف الذكر[٣]، وجعله مقاربا للتركيب القرآني في قولِه تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾، (هود: ٩٨)[٤]، يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ إلى النار، كما يتقدمهم في الدنيا إلى الضلال، (فَأَوْرَدَهُمُ): أدخلهم النَّارَ ذكره بلفظ الماضي، لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به فكأنه قيل يقدمهم فيوردهم النار لامحالة يعني كما كان قدوة لهم في الضلال كذلك يتقدمهم إلى النار وهم يتبعونه[٥].

مما تقدَّم نستشف أن السمين الحلبي اعتمد السياق القرآني في بناء مقاربته، وبالعود إلى كتب التفسير نجد أنَّ المطابقة كانت سمة تلك المقاربة، كما لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ السياق الذي ترد فيه الألفاظ يضفي على التركيب التلاؤم والانسجام.

ثالثاً: اعتماد المعنى أساساً في بناء المقاربة:

من الأسس المعتمدة لدى السمين الحلبي في بناء مقارباته التركيبية هو المعنى، إذ لابدَّ لمن يعقد مقاربات نحوية تمثيلية تركيبية أن يلاحظ المعنى مع اعتداده بما تجوزه له قواعد الصنعة النحوية، إذ التعويل على قواعد الصناعة النحوية وحدها غير كافٍ، ذلك أن قواعد النحو قد تجيز شيئًا لكن المعنى يرفضه، فينبغي مراعاة المعنى الذي هو قصد المتكلم والتلطف في الإعراب؛ لأنَّ المعنى يقود إلى الإعراب، ولعلَّ السمين الحلبي لم يكُ أولًا في ذلك، فقد قال به النحويون الأولون سيبويه ومن

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٣/٤.

(٢) ينظر: التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية(بحث منشور): أ. البشير جلول: ٩-١٠، (مجلة المخبر) جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السادس،٢٠١١م.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٩٢/٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢/٦.

(٥) ينظر: تفسير السمرقندي: ١٦٩/٢، والنكت والعيون: ٥٠١/٢، ومدارك التنزيل: ٨٢/٢.

تقدمه[١]، وهذا يدلّ على تأثر السمين الحلبي بالنحاة، فعلى الرغم من شخصيته العلمية الناضجة والمتميزة، والتي تظهر بشكلٍ جلي فيما لديه من آراء وتصويبات لمن سبقه إلا إنَّه لم يخرج عن عباءة النحاة فيما قعَّدوه من قواعد وآراء، ولعليَّ أجد أنَّ السمين اعتمد على المعنى في غير مقاربة لقبول وجه نحوي أو رفضه من ذلك مقاربته قوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾، (فصلت: ٢٣)، بالمثال المصنوع: (سَيِّدُ الجارية مالِكُها)، وبتحليل التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به سيتضح الأساس الذي بنيت عليه المقاربة، فأمَّا التركيب القرآني(وذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ) فقد احتمل وجوها متعددة، **الأول** منها: أنَّ(ذَلِكُمْ) مبتدأ و(ظَنُّكُمُ) خبرُه، و(ٱلَّذِى ظَنَنتُم) نعتُه، و(أَرْدَىٰكُمْ) حالٌ، **والثاني**: أنَّ (ظَنُّكُمُ) بدلاً والموصول خبرُه، و(أَرْدَىٰكُمْ) حال أيضا، **والثالث**: أَنْ يكونَ الموصولُ خبراً ثانياً، **والرابع**: أَنْ يكونَ (ظَنُّكُمُ) بدلاً أو بياناً، والموصول هو الخبر، و(أَرْدَىٰكُمْ) خبرٌ ثانٍ، **والخامس**: أن يكون(ظَنُّكُمُ) والموصولُ والجملةُ مِنْ (أَرْدَىٰكُمْ) أخبارا، وهذا الوجه لم يرتضيه السمين الحلبي، لعدم تحقق الفائدة من الإخبار[٢]، وذلك؛ لأنَّ قوله: (وَذَلِكُمْ) إشارةٌ إلى ظَنِّهم السابقِ فيصير التقديرُ: وظَنُّكم بربكم أنه لا يعلم ظنُّكم بربكم، فاسْتُفيد من الخبر ما اسْتُفيد من المبتدأ وهو لا يجوز[٣]، وأما المثال المصنوع (سَيِّدُ الجارية مالِكُها) فمنع أن تكون(مالِكُها) خبرا للمبتدأ (سَيِّدُ الجارية) لعدم تحقق الفائدة[٤]، غير أنَّه بإمعان النظر في سياق الآية التي رفض توجيهها السمين الحلبي، يظهر لنا أنَّ المعنى المترتب على هذا الوجه يحقق إخبارا، بدليل كلام السيد الطباطبائي، إذ يقول: "**ذلكم الظن الذي ذكر ظن ظننتموه لا يغني من الحق شيئا والعلم والشهادة**

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥/١، ٥٤/١، ٨٨/٢.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٢١/٩.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢١/٩.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢١/٩-٥٢٢.

على حالها أهلككم ذلك الظن فأصبحتم من الخاسرين"[1]، ومن ثمَّ فإنَّ ظنكم لا يخلو من فائدة؛ لذلك يصح أن يجعل خبرا لاسم الإشارة (ذلكم)، وأنَّ رفض السمين الحلبي لهذا الوجه مبالغٌ فيه، وعليه فإنَّ الوجه الأقرب للسياق أن يعرب(ظنكم) خبرا، (والذي ظننتم بربكم)صفة، و(أرادكم) خبرا ثانيا[2].

ويتضح مما سبق أن السمين الحلبي اعتمد المعنى أساسًا لرفض التوجيه النحوي، ذلك أنّ الإعراب وثيق الصلة بالمعنى، فهو ليس مجرد علامات تتغير بتغيير موقع الكلمة في الجملة وحسب، وإنَّما المعنى يقود إلى الإعراب.

رابعاً: اعتماد التناظر بين التركيبين أساسًا في بناء المقاربة:

من الأسس التي اعتمدها السمين الحلبي في مقارباته التركيبية التي عقدها في دُرِّه هو التقابل بين التركيبين، إذ قد يتقابل التركيبان المُمثَّل له والمُمثَّل به مع اختلافهما في الناحية التركيبية، من ذلك مقاربته التركيب القرآني (فِي الظُّلُمَاتِ) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكۡمٞ فِي ٱلظُّلُمَٰتِۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٩﴾، (الأنعام: ٣٩)، لقوله تعالى: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾، (البقرة: ١٨)، فبإمعان النظر في التركيبين المُمثَّل له و المُمثَّل به من الناحية التركيبية نجد أنَّ العمى في التركيب الأول خبر ثانٍ متعلِّق بمحذوفٍ[3]، أمَّا في التركيب الثاني فيقع خبرا ثالثا، وهذا ليس بشيء مادام مدلولهما واحدا في التركيبين، ذلك أنَّ (العمى) لم يذكر في التركيب القرآني المُمثَّل له وإنَّما ذكر مدلوله (الظلمات)، وأمَّا إذا نظرنا إلى التركيب من جهة الإضمار والإظهار ، فإنَّنا نجد أنَّ العمى في النص الأول مكنى عنه بـ(في الظلمات)، في حين أنَّ(العمي) في النص الثاني ظاهر،

---

(١) تفسير الميزان: ١٩٧/١٧.

(٢) ينظر: الوجه النحوي المرفوض في الدر المصون للسمين الحلبي(رسالة ماجستير)، الباحثة: شاميران رعد اسماعيل: ٢٣.

(٣) ينظر: الدر المصون:٦١٣/٤، واللباب: ١٣٠/٨، وتفسير أبي السعود: ١٣٢/٣، وحدائق الروح والريحان: ٣٣٤/٨.

والحقُّ فيما قاله أبو حيان في هذه التكنية أنَّها أبلغ من (عُمْيٌ)؛ لأنَّها جُعِلت ظَرْفًا لَهُمْ، فضلا عن جمعها لاختلاف جهات الكفر(١).

والذي نخلص إليه أنَّ السمين الحلبي بنى مقاربته على أساس تناظر الآيتين في الجمع بين الصفات التي وُصِف بها الكاذبون والكفار، فالقول بأنَّ (في الظلمات) خبر ثانٍ جاء تناسبا مع آية أخرى جمعت ثلاثة معان للكفار هي الصَّمَمَ والبكم والعمى، وإذا اتجهنا نحو المقابلة أمكن أن يحل محل(عمي) (في الظلمات) فهي تساوي عمي في الدلالة وان اختلف اللفظ.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤/٥٠٥.

المبحث الثالث:

آليات المقاربة:

عمليات ذهنية تُرجع التركيب إلى أصل لغوي مفترض، فهي تؤدي وظيفة عملية تهدف للوصول إلى شيء ما، وبما أنَّ الآلة عند التهانوي تعني المعنى العملي أو كيفية العمل للوصول إلى الشيء المقصود لذاته، فهي الرابط بين الوسيلة والغاية[١]، فإن عمل الآلية مشاكلٌ لذلك، مع الفارق أن الآلة قد تعني الأداة، والآلية تعني الإجراء الذي يتم على وفق منهج معين، ولكن هذا لا يمنع أن تكون الآلية في حد ذاتها عبارة عن آلة يستعان بها لتحقيق الهدف[٢]، وبما أنَّ محور المقاربات التركيبية التمثيلية هو التركيب النحوي في صيرورته الشكلية، لذلك نجد السمين الحلبي سعى من خلال الآليات الذهنية المعقدة والمتعددة إلى اكتشاف الأسس والضوابط التي انتجت هذا المستوى الشكلي للتركيب، وذلك بتحليله وتحديد نقاط الاتفاق والافتراق بين التركيبين المُمثَّل له والتركيب المُمثَّل به، والآليات التي لجأ إليها السمين الحلبي في بناء مقارباته متعددة ومتنوعة وهي لا تخرج عن الآتي:

١) الاستبدال:

ونعني به أن يعمد إلى استبدال كلمة في التركيب بكلمة أخرى، قد تكون الكلمة المستبدل بها أكثر قدرة على إيضاح المراد من الكلمة المستبدلة، والاستبدال أهم آلية من آليات المقاربة فلا مقاربة من غير استبدال[٣]، من ذلك مقاربة قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾،(الشورى: ٢١)، بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾ ﴾،(طه: ١٢٩)، فبمقابلة التركيبين نجد (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ) في النص المُمثَّل به خُصصت بوصف، أمَّا في النص المُمثَّل له عُرِّفت

(١) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢٢.

(٢) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث: د. طه عبد الرحمن: ٨٥.

(٣) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٤٨.

بالإضافة، فهو هنا عمد إلى آلية الاستبدال، استبدال التخصيص بالإضافة بالتخصيص بالوصف، وهو فيما أرى لا يؤثر في المقاربة بشيء ذلك أنَّ العادة جرت على تعريف النكرة بإضافتها إلى المعرفة وتخصيصها بإضافتها إلى نكرة. ويلحظ أنَّه استبدل المفردات التي يلمح بينها نحو من العلاقة الدلالية، أي: قد يكون الجامع بين طرفي الاستبدال هو: العلاقة الدلالية والموقع[١]. ومن المقاربات التي عمد فيها السمين الحلبي إلى آلية الاستبدال مقاربة قراءة التخفيف لـ(لَمَّا) في قوله جلَّ وعلا: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ۝٥﴾، (ق: ٥)، إذ قرأ الجحدريُّ بكسرِ اللام وتخفيفِ الميمِ[٢]، أي: (لِما) على أنَّ اللام لام الجرِّ دَخَلَت على(ما المصدرية)[٣]، فـ(لِما) على قراءة التخفيف جاءت بمعنى(عند)، أي: عند مجيئه إياهم[٤]، وقيل اللام بمعنى (في)، أو أنَّها مفيدة للاختصاص، وهي على ثلاثة أضرب: اختصاص الفعل بالزمان لوقوعه فيه أو بعده أو قبله[٥]، أو هي ما عُبِّر عنها بلام التوقيت[٦]، أو بمعنى بعد[٧]، بالمثال المصنوع(كتبْتُه لخمسٍ خَلَوْن)، فاللام في المثال المُمثَّل أي: عندها[٨]، وبمقابلة التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به نجد أنَّ اللام في (لما) تقابل اللام في (لخمس)، فاللام في كلا التركيبين بمعنى (عند)، أي: (فعند ما جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ) و(كتبته عند خمس خلون)، فمن هذه المقاربة نخلص إلى أنَّ السمين الحلبي اعتمد آلية الاستبدال وهي إحدى الآليات التي يعتمدها النحاة في تمثيلهم النحوي لتقرير وجهٍ أو تضعيفه أو رفضه.

---

(١) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٤٨.

(٢) ينظر: المحتسب: ٢٨٢/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٩/١٠، وينظر: اللباب: ١٥/١٨.

(٤) ينظر: الدر المصون: ١٩/١٠، والمحتسب: ٤٠٧/٢، الجنى الداني: ١٠١، ومغني اللبيب: ٢٨١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي:٣١٢/٣، وينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم: ٢٧١/١ .

(٦) ينظر: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي: ١٤٠/٨

(٧) ينظر: حاشية الصبان: ٣٢٤/٢.

(٨) ينظر: الدر المصون : ١٩/١٠.

٢) الاختزال:

عمد السمين الحلبي في تمثلاته النحوية إلى آليات تمثيلية متعددة في أحايين ومنفردة في أحايين أخرى، وقد نلتمس مظاهر الأخيرة في مسألة حذف الحال وهو ما ينضوي تحت ما يسمى بآلية الاختزال، فالأصلُ في الحال أن تذكر، ويجوز حذفها في مواطن كثيرة(١)، حددها عبد الفتاح الحموز، وذكر أنَّ هذه الحال قد تحذف؛ لأنها لأنها فضلةٌ، ولا تُحذف إلا لقرينة، إذا كانت عاملة في معمول مذكور، أو حذف الحال اكتفاء بالأخرى، أو اقتضاء المعنى لها، أو حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها، أو حذف الحال المبينة لإبهام (ما)، أو حذف الحال المعلقة عن العمل، أو حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى، أو حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها، أو حذف الحال المستثنى منها، أو إذا كانت الحالُ قولاً أغنى عنه ذكرُ القَول(٢)، وقد تمثَّل السمين الحلبي للحال المحذوفة عندما تكون قولًا أغنى عنه المقول، بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ ﴾، (الفرقان: ٢٢)، فجملة: (لَا بُشْرَىٰ ...) في محلّ نصب مقول القول لقول مقدر، أي: يوم يرون الملائكة يقولون لا بشرى، فجملة القول المقدّرة في محلّ نصب حال من الملائكة(٣)، وجعل السمين الحلبي التركيب القرآني آنف الذكر مقاربا للتركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾، (الرعد: ٢٣-٢٤)، أي: قائلين(٤)، ويرى ابن جني أنَّ حذف الحال لا يحسُن؛ وذلك لأنَّ "**الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف لأنه ضِدّ الغرض ونقيضه**"(٥)، غير أنَّ الباقولي وصفَ مسألة حذف الحال

(١) ينظر: الخصائص: ٣٨٠/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٧/٢٩، وشرح التسهيل: ٣٥٣/٢، وشرح الرضي: ٥٢/٢.

(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح الحموز: ٣٣٨-٣٤٩.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٧٠/٨، واللباب: ٥٠٩/١٤، والتفسير المظهري: ٢٠/٧، والتفسير الوسيط: طنطاوي: ١٨٧/١٠.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٢٨٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٤/٢، والمسائل الحلبيات: ٢٤٠ .

(٥) الخصائص: ٣٧٨/٢

بأنَّها شيءٌ لطيف غريب[١]، هذا وأنَّ ما قال به ابن جني لم يرتضِه الحموز؛ لأن حذف الحال مطرد منقاس لكثرته وشيوعه[٢].

نستشف من التركيبين القرآنيين اللذين اعتمدهما السمين الحلبي في مقاربته، أنهما محذوفا الحال، وهما في كلا التركيبين القرآنيين القول ومقوله.

ومن ذلك حذف التمييز في قوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴾، (المؤمنون:١٤)، فحذف التمييز (خَلْقاً) لدلالةِ المضافِ إليه عليه أي: أحسن الخالقين خَلْقاً[٣]، وفسَّر بعضهم الخالقين بالمقدّرين، فرارا من وصف المخلوق بأنه خالق، والحقيقة لا ضير في تسمية المخلوق خالقا، إذا أردنا به أنَّه (صانع)[٤]، وقد قاربه السمين الحلبي بقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ ﴾[٥]، (الحج: ٣٩)، حُذِف المأذونُ فيه لدلالةِ الصلةِ عليه(يُقَٰتَلُونَ)، وتقديره: القتال[٦]. فنستنتج من مقاربته أنَّه بناها على جواز الحذف إذا دلَّ عليه دليل من غير مراعاة للعناصر المكونة للتركيب فهو لم يركز على مقاربة تركيب الآية للآية الأخرى من حيث للعناصر المكونة للتركيب، ففي المثال الأول حذف التمييز وفي المثال الثاني حُذِف نائب الفاعل (أُذِنَ القتالُ)، وفي كلا المثالين دلَّ على المحذوف دليل، وفي الحقيقة هذا لا يؤثر في المقاربة في شيءٍ، كما سبق وأن ذكرت أنَّ المقاربة لا تستلزم المطابقة، ومن الأمثلة على ذلك مقاربة قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾، (البقرة: ٥٥)، بالمثال المصنوع (ضَرَبْتُ هنداً قائماً)[٧]، فـ(قائما)

---

(١) اعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٧٨٣/٣ .

(٢) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح الحموز: ٣٣٧.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٢٤/٨.

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٤٩/٢، وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ١٢٧/٦.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٣٢٤/٨.

(٦) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٣٥٣/١٨، والتيسير في أحاديث التفسير: ١٧٨/٤، وروح البيان: ٣٦/٦.

(٧) الدر المصون: ٣٦٨/١.

حال من التاء في (ضربت)، والمعنى ضربت حال كوني على هيئة القيام هندا ، ذلك أن الحال لا تقوم بنفسها منفردة عن الأسماء التي هي حال منها فلا نقول: (ضربت قائمة) وننصب(قائمة) على أنَّها الحال ونحن نريد(ضربت هندا قائمة)[1].

وبمقابلة التركيبين(وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً) و(ضَرَبْتُ هنداً قائماً) نجد أنَّ (ضَرَبْتُ) يقابل(وَإِذْ قُلْتُمْ) و(هنداً) تقابل جملة مقول القول(يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ) و(قائماً) تقابل(جهرة)، فنلحظ في المقابلة الأولى والثانية أنَّه عمد إلى آلية الاختزال، لخلو التركيب المُمثَّل به من الظرف(إذ) المتضمن معنى الشرط، وفي المقابلة الثانية جعل(هنداً) في التركيب المُمثَّل به مفعولا به، وجعل جملة مقول القول في التركيب المُمثَّل له مفعولا به ، أي جعل ما هو مفرد يقابل ما هو جملة، وفي المقابلة الثالثة(قائماً) و(جهرة) في كلا التركيبين وقع حالا من الفاعل.

ومن المواطن التي لجأ فيها السمين الحلبي إلى آلية الاختزال مقاربته التركيب القرآني(فَنِعْمَ الماهدون) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾، (الذاريات:٤٨)، بالتركيب القرآني(نِعْمَ ٱلْعَبْدُ) في قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ ﴾،(ص: ٣٠)، فكلا التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به موضع المقاربة مشتملان على الحذف، ذلك أنَّ المخصوص بالمدح محذوف تقديره(نحن) في التركيب المُمثَّل له، إذ الأصل (فَنِعْمَ الماهدون نحن)، و في التركيب المُمثَّل به أيضًا محذوف تقديره(سليمان)، أي:(نعْم العبد سليمانُ)[2].

وممَّا سبق نستشف استعمال آلية الاختزال للوقوف على الصورة الشكلية للتركيبين موضع المقاربة، ومن ثمَّ الحكم بمطابقة المثال المصنوع للتركيب القرآني في أحد وجوهه النحوية المحتملة.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٢٩٣/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٨/١٠، و ٣٧٤/٩، ومن المواضع التي نلتمس فيها آلية الاختزال: و٣٢٤/٨، و٧/٣، ١٦٤/٢، ٥٢/٤، ١٤٨/١٢.

٣) التقدير:

عمد السمين الحلبي في بعض مقارباته إلى آلية التقدير، وهذه الآلية تتداخل مع آلية الاختزال بوصفها آلية تأويلية، غير أنَّ الاختزال يعني أن ثمة عناصر اجتزئ بها يشتمل عليها التركيب، ولم يعد لها وجود في المستوى الشكلي له، أما التقدير، فهو يتضمن إعادة لتلك العناصر المختزلة، ولعلَّ الضابط في آلية التقدير هو المعطيات الشكلية في التركيب، فإذا ما قرئت في ضوء المقام الوارد فيه التركيب، لجأنا إلى آلية التقدير للوصول إلى الأجزاء الرئيسة التي يقوم عليها التركيب ، والتي بدورها تؤدي وظيفتها الإيصالية الإبلاغية[١]، ولقد استعمل السمين هذه الآلية في مقاربته قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾، (الأعراف:٣٠)، فـ(فريقاً) الثاني في أحد أوجهه النحوية المحتملة مفعول به منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره الفعل المذكور بعده(حقَّ عليهم الضلالة)[٢]، بالمثال المصنوع (عبدَ الله أكرمته وزيداً أحسنت إليه) فانتصب زيداً بفعل محذوف يفسره المذكور (أحسنت إليه) بعده وهو بمعناه لا من لفظه وتقديره (نَفَعْته)، ومن المقاربات التركيبية التمثيلية التي عمد فيها إلى آلية التقدير مقاربته التركيب القرآني(وَأَن تَصُومُواْ) في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾، (البقرة:١٨٤) بالتركيب القرآني (وَأَن تعفوا) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾،(البقرة: ٢٣٧)، فكلا التركيبين المُمثَّل له و المُمثَّل به في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، تقديره(صيامكم خير لكم) و(عفوكم أقرب للتقوى)[٣]، وأيضًا مقاربته التركيب القرآني(أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ) في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾،(البقرة: ٣١)، بالتركيب القرآني(كظُلُمات) في قوله تعالى: ﴿ أَوْ

(١) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٣٣-٣٤.

(٢) ينظر: الدر المصون:٥ /٣٠٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٧٦.

كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ ﴾،(النور: ٤٠)، فكلا التركيبين اشتملا على تقدير مضاف، ففي التركيب المُمثَّل له مُقدَّر ب(مُسَمَّياتِ الأسماء) وفي التركيب المُمثَّل به مُقدَّر بـ(كذي ظُلُمات)[١]،

فنلحظ من هذه المقاربة أنَّه عمد إلى آلية التقدير، فهو بذلك لم يخرج عن سنة النحويين في الحفاظ على شكلية التراكيب، إذ قولبوا التراكيب النحوية بقوالبٍ تُضفي على اللغة صفة الجمود وكل ما خرج عن ما أقرَّوه فهو محمول على الحذف أو التقدير...الخ.

٤) التقديم والتأخير:

لما كانت عناصر التركيب تقوم على وجود علاقة نحوية معينة بينها، تربط عناصر التركيب فيما بينها، فإن ترتيب هذه العناصر المكونة للتركيب ليس عشوائياً، ذلك أنَّ لكل عنصر موقع معين في التركيب يكشف عن أثره في أداء التركيب لوظيفته، لذلك كان من الأمور التي لابدَّ منها إرجاع عناصر التركيب إلى مواقعها التي يفترض وجودها النظام النحوي فيه، إذ يمثل التقديم والتأخير خروجاً عن نظام الرتبة، فيتقدم ما رتبته أن يتأخر أو العكس، وهو خروج مستساغ إذا ما نظرنا إلى الحرية التي يمنحها النظام النحوي لبعض عناصر التركيب، فضلا عن الفائدة التي يقصدها المتكلم من جراء هذا التقديم والتأخير[٢].

وقد عمد السمين الحلبي إلى آلية التقديم والتأخير في مقاربته قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾، (هود:١٢)، إذ يجب أن يكون (ضائقٌ) خبراً مقدماً؛ لأنَّه اسم فاعل لم يعتمد على شيء، و(صدرك) مبتدأً مؤخرًا، والجملة الاسمية من(المبتدأ المؤخر والخبر المقدَّم) خبر الحرف المشبه بالفعل(لعل)، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عُطِفت على مفرد، إذ هي

(١) ينظر: الدر المصون: ٢٦٢/١-٢٦٣، ومن المواضع التي لجأ فيها إلى آلية التقدير: ٢٥١/٣٨٤،٨/٨، ٤٨٩/٤، ٢٦١/١، ٢٧٥/٣.

(٢) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٥٨.

بمعناه[١]، وجعل السمين الحلبي هذا التوجيه للتركيب القرآني مقاربا للمثال المصنوع (إنَّ زيداً قائم وأبوه منطلق)[٢] ،أي: إنَّ زيداً قائم يقابل فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ ، وأبوه منطلق يقابل وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ، ولكي يوضح كيف تكون الجملة المعطوفة خبرا ثانيا من حيث المعنى، وضَّح ذلك بقوله: إنَّ زيدا أبوه منطلق، أي لعلك صدرك ضائق ، وربَّما يرى أحدٌ أنَّ المثال المقارب للآية هو (إنَّ زيدا قائم ومنطلق أبوه) ، باعتبار أن الوصف في التركيب القرآني قد تقدّم، أما قول السمين الحلبي (أن زيدا قائم وأبوه منطلق) فهو يقارب لو كانت الآية لعلك تارك بعض ما يوحى إليك وصدرك ضائق به، ولتوضيح ذلك نقول إنَّ الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل لبس كما في قوله جلَّ وعلا (ضائق به صدرك) ، أمَّا بالنسبة للمثال المصنوع إنَّ زيداً قائم وأبوه منطلق فجيء به على الأصل المقرر لدى النحاة وهو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنَّ المبتدأ موصوف والخبر صفة وحق الموصوف أن يكون قبل الصفة، ولأنَّ المبتدأ محكوم عليه والخبر محكم به، وحق المحكوم عليه التقديم، "**مع أن تقديمه جائز لكن الأرجح والأبلغ أن يكون موافقاً للأصل، وأما إذا وجد علة أو وجد معنى بلاغي، حينئذ صار التقديم هو الأفصح**"[٣]، ولأنَّ غاية التمثيل التقريب والتوضيح قدَّم المبتدأ وأخَّر الوصف، فلو جعل الوصف مقدَّما لما تحقق التوضيح إذ لابدَّ من أن يتصف المثال بعناصر التوضيح والتقريب ولا يكون كالآية في كل شيء.

---

١) ينظر: التمثيل النحوي في كتاب سيبويه: ٢٩٤/٦، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣٢٢/٤، وينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح: ١٤٢/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢٩٤/٦. ومن المواطن الأخرى التي عمد فيها السمين الحلبي إلى آلية التقديم والتأخير :٢٩٠/٧، ٢٠٦/٨، ٣٠٧/٤، ٣٠٩/٤، ٤٤٤/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن طولون: ٥٠.

الفصل الثاني

أنماط المقاربة

المبحث الاول: ((مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر))

المبحث الثاني: ((مقاربة التركيب القرآني بشاهد شعري))

المبحث الثالث: ((مقاربة التركيب القرآني بالمثال المصنوع))

المبحث الأول:

مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني آخر:

توطئة:

مما لاشك فيه أنَّ القرآن الكريم هو الأصل السماعي الأول من أصول النحو العربي، فالعلاقة وثيقة بينهما، ذلك أنَّ نشأة النحو مرتبطة به ارتباطا لا يمكن فك عراه، فقد كان السبب الرئيس في ظهور النحو، لاستخراج الثوابت اللغوية الخاصة بإعرابه، فحيثما وجد النحو، وجد النص القرآني، فهو النص الثر الذي لا يخلو منه أيُّ كتابٍ نحوي أو صرفي أو لغوي، إذ عمد إليه النحويون بصورة خاصة، واللغويون بصورة عامة في متون مصنفاتهم ومصادرهم في تمثلاتهم النحوية واستشهاداتهم.

وقد عقد السمين الحلبي في كتابه (الدرّ المصون) جملة من المقاربات التركيبية القرآنية، عمد من خلالها إلى تقوية وجه نحوي، أو تضعيفه، أو تأكيده، أو ابانة المعنى المراد منه، معتمدا في تلك المقاربات على تراكيب قرآنية متماثلة ومستندا في ذلك إلى آليات متعددة كالاستبدال، والاختزال، والتقدير، والتقديم والتأخير، وقد اتخذت تلك المقاربات أشكالًا متعددة، فمنها ما كانت تركيبية معقدة، أو ما كان السياق أساس بنائها، أو ما كانت مبنية على أساس تناظر التركيبين، ومنها ما بُني على آليات ذهنية متعددة، يستشف من خلالها المستوى الشكلي للتركيب، ومنها ما كانت معقودة بين تركيبين غير متطابقين، فهي بذلك تعطينا صورة عن طبيعة اللغة العربية بوصفها أداة طيعة على ألسنة متكلميها ومتداوليها، ذلك وإن اختلفت الصورة الشكلية لكلا التركيبين إلا إنَّهما يحتملان الوجوه الإعرابية أنفسها، ومنها ما بُني على أساس المشاكلة، فضلا عن هذا كله أجد السمين الحلبي وظَّف تلك المقاربات لبيان اشتراك التركيبين المؤولين في المعنى الوظيفي، ولنفي المقاربة ببيان الفارق بين التركيبين، فقد يجيء بتركيب قرآني لإيضاح مخالفة التركيب المترتب على التوجيه لتركيب الآية، ومن ثمَّ رفض التوجيه

النحوي، ولتسليط الضوء على خاصية الاتساع والمرونة التي تتماز بها اللغة العربية، ولكشف الارتباط الوثيق بين الحذف والتقدير، والذي يجيء به في غالب الأمر على سبيل الاتساع والاختصار، كذلك لإجازة التقديم والتأخير في الكلام توسعا فيه، فهو يُبيح وقوع الشيءِ في غيرِ موضعه، ولمنع وجه نحوي ؛ لإخلاله بصحة التركيب وتنافر عناصره بمقاربته بنصٍ مخالف له في التركيب، ولبيان بلاغة التركيب على أنَّ في الاتساع اختزالا للمعاني الوظيفية في التركيب، فالمفردة التي تحل محل المحذوف في اشغال المعنى الوظيفي ستترك معناها الوظيفي، وبدا لي أنَّه وظَّف هذه المقاربة لرفض التوجيه النحوي، لأنَّ التحليل الذهني للتركيب القرآني المُمثَّل له يخرج عن النسق الذي حدده النحاة، وبما أنَّه خرج على النسق الذي قرره النحاة صار مرفوضا.

ومن هذه الأنماط التركيبية ما يأتي:

١- مقاربة التركيب القرآني بتركيب قرآني.

٢- مقاربة التركيب القرآني ببيت شعري.

٣- مقاربة التركيب القرآني بمثال مصنوع.

وفيما يلي بيان للمواضع التي قارب فيها السمين الحلبي التركيب القرآني بآية قرآنية أخرى:

أولا: الأسماء وتشتمل على:

أ - الأسماء المعربة:

١- جواز تقديم معمول خبر كان عليها:

معمول خبر الفعل الناقص في العربية، لا يخلو من أن يتقدم على الفعل الناقص وحده أو يتقدم هو والخبر، فإن قدمته وحده لم يجز ظرفا كان أم اسم مجرورا أو غير ذلك فلا نقول: (في الدار كان زيد قائما)، ولا (يوم الجمعة كان عمرو منطلقا) ولا (طعامك كان زيد آكلا)؛ لكثرة الفصل بين

المعمول (صلة الخبر) والعامل (الخبر) على رأي الجمهور[١]، غير أنَّ ابن السراج ينصُّ على جواز تقديم معمول الخبر، بقوله: وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام بيضرب (ويقدّمونه) لأن كلّ ما جاز أن يتقدّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله[٢]، والصواب جواز تقديم معمول الخبر، بدليل القراءة القرآنية، فقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك بقوله تعالى: ﴿وَحَبِطَ مَاصَنَعُواْفِيهَاوَبَٰطِلٌ مَّاكَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾،(هود: ١٦)، (وَبَٰطِلٌ مَّاكَانُواْ يَعۡمَلُونَ) هي موطن الشاهد حيث تقدَّم معمول الخبر(باطل) عليه، بلحاظ قراءة النصب، إذ وردت في (باطل) قراءة النصب لأبي وابن مسعود وعاصم [٣]، "فعلى قراءة النصب تصح المقاربة، ذلك أنَّ (باطلا) مفعول به مقدم للخبر (يعملون)، وعلى الرفع الذي هو رسم المصحف تنتفي المقاربة ذلك أنَّ (باطل) خبر مقدم مبتدأه الاسم الموصول (ما)، وجعل السمين الحلبي التركيب القرآني المُمثَّل له بالوجه المذكور مقاربا لقوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾، (سبأ: ٤٠)"[٤]، وبمقابلة التركيبين القرآنيين نجد أنَّهما قد تقدَّم فيهما معمول الخبر، فضلا عن ذلك بمقارنة التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به نجد أنَّ (بَاطِلًا) تقابل (إِيَّاكُمْ) فكل منهما يمثل معمول الخبر المتقدم و(ما كانوا) تقابل(كانوا) أي: اختزل (ما) في التركيب المُمثَّل به، وهذا الحذف ليس بشيء، وأمَّا (يَعْمَلُونَ) فأنَّها تقابل (يَعْبُدُونَ) فكلاهما يمثل طرفي الاستبدال وهما خبر الفعل الناقص المتقدِّم عليهما معمولهما، فهما بذلك يشتركان في الموقع الإعرابي، فضلا العلاقة الدلالية التي يمكن أن تلحظ بينهما، ذلك أنَّ الفعل الناقص في كلا التركيبين يؤدي المعنى نفسه في التركيب، وهو الدلالة على المضي.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١١٨٥/٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٨٧/١.

(٣) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٢٠/١.

(٤) الدر المصون: ٢٩٨/٦.

والـذي أخلـص إليـه مـن هـذه المقاربـة أنَّـه وظَّفهـا لبيـان جـواز التقـديم والتأخير لمعمول الخبر وحده دون الخبر في الكلام توسعا فيه.

٢- مجيء الحال من المضاف إليه:

يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا في الحال، أو جزءًا ما أضيف إليه، أو مثل جزئه، فإن لم يكن شيئًا من ذلك امتنع(١)، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ١٨ ﴾،(غافر: ١٨)، فكاظمين حال من أصحاب القلوب على المعنى أو حالٌ عن القلوب؛ إذ المراد: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها(٢)، وجعل ابن عطية هذا التركيب مقاربا لقوله تعالى: ﴿ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٤٢ مُهۡطِعِينَ مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ لَا يَرۡتَدُّ إِلَيۡهِمۡ طَرۡفُهُمۡۖ وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ ٤٣ ﴾، (ابراهيم: ٤٢-٤٣)(٣)، فـ(مُهۡطِعِينَ) حال أول و(مُقۡنِعِي رُءُوسِهِمۡ) حال ثانية من أصحاب الأبصار أو تكون الأبصار دلت على أصحابها، أراد: تَشْخَصُ فيه أبصارُهم، إذ التقدير فجاءت الحال من المدلول عليه، غير أنَّ السمين الحلبي رفض الوجه النحوي الذي ذهب إليه ابن عطية فهو لا يصح عنده البتة؛ لأنَّ ظاهر قولِه أنه حالٌ ممَّا أُبْدِل منه فتكون(إِذِ ٱلۡقُلُوبُ) أُبْدِل مِنْ (يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ)(٤) أمَا إذا حملت التركيب القرآني المُمثَّل له (إِذِ ٱلۡقُلُوبُ) على البدلية من (هم) في(وَأَنذِرۡهُمۡ)(بدلَ اشتمالٍ) صحَّ التوجيه عند السمين الحلبي(٥)، والذي يهمنا في ما سبق المقاربة التمثيلية التي عقدها ابن عطية، والتي يُلحظ فيها استعماله آليتي التقدير في كلا التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به في أحد وجهيهما، والذي بدوره

---

(١) ينظر: نتائج الفكر: السهيلي: ٢٤٦/١، وأمالي ابن الحاجب: ١٣١/١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٣٧.

(٢) ينظر: الكشاف: ١٦٢/٤، وإرشاد العقل السليم: ٢٧٢/٧، وفتح القدير: ٥٥٧/٤، فتح البيان في مقاصد القرآن: القِنَّوجي: ١٧٤/١٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٥٢/٤.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤٦٨/٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٨/٩.

يتداخل مع مصطلح الحذف، الذي يعني أن ثمة عناصر يحتويها التركيب قد اجتزأها ولم يعد لها وجود في المستوى الظاهري للتركيب، فجيء بالتقدير استعادة لتلك العناصر المحذوفة، ولعلَّ هذه المقاربة وظَّفها لتكشف عن الارتباط الوثيق بين الحذف والتقدير، الذي يجيء به في غالب الأمر على سبيل الاتساع والاختصار.

٣- حذف الموصوف:

يُحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه، إن قبل العامل، نحو قوله تعالى: ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾، (الصافات: ٤٨)، أو كان جملة مسبوقة بمن أو (في) جارّة لما المنعوت بعضه[١]، وهذا الحذف يُعد جائزا حسنا في العربية، كما أنَّه لا يخلو من الفصاحة والبلاغة، وقد ذكر السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٩٦﴾،(البقرة: ٩٦)، أوجهًا نحوية منها أن يكون التركيب القرآني المُمثَّل له (وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۚ) خبرا مقدما و(يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ) صفةً لمبتدأ محذوف تقديرُه: (ومن الذين أَشْركوا قومٌ) أو (ومن الذين أَشْركوا فريق يَوَدُّ أحدُهم)[٢]، ويرى السمين الحلبي أنَّ هذا من الأماكن المطَّرد فيها حَذْف الموصوفِ بجملته[٣]، وقد جعل السمين الحلبي التركيب القرآني المُمثَّل له مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾، (الصافات: ١٦٤)، فجملة(لَهُۥ مَقَامٞ) في التركيب القرآني المُمثَّل به جملة اسمية في محل رفع صفة لموصوف محذوف، قدَّره النحاة بـ(ما منا أحد إلا له مقام معلوم)[٤]، فبمقابلة التركيبين نجد أنهما يتطابقان في اشتمال كلٍّ منهما على حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، وكذلك اشتمالهما معا على التقدير، فضلا عن هذا

---

(١) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٤٨٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٢/٢، والبحر المحيط: ٥٠٣/١، والتفسير المظهري: ١٠١/١، ومجمع البيان في تفسير القرآن: الطوسي: ٢٢٧/١.

(٣) الدر المصون: ١٢/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/١، وإعراب القرآن: الزجاج: ٩٦٦/٣، وارتشاف الضرب: ١٠٤٦/٢، والحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: علي خان المدني: ٧٢٤/١.

فإنَّ في الحذف عدولا عن الأصل، إذ الأصل أنَّ يأتي المنعوت متبوعا بالنعت إلا أنَّه يُحذف عدولا لأسباب مختلفة منها الاتساع أو الضرورة الشعرية أو المقام، وهنا فيما أرى أنَّ السبب في هذا العدول هو الاتساع حيث حُذِف المنعوت وأضفى حذفه تغييرا في خصائص التركيب الشكلية، جعله يتخذ شكلا آخر قائما على اشغال بعض المفردات في تركيب المعنى الوظيفي للعنصر المحذوف، وهذا يدل على أنَّ في الاتساع اختزالا للمعاني الوظيفية في التركيب، فالمفردة التي تحل محل المحذوف في اشغال المعنى الوظيفي ستترك معناها الوظيفي، ويبدو لي أنَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة للرد على من ادَّعى أنَّ حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه مقصور على الضرورة الشعرية، بتمثيله بتركيبين قرآنيين كلٌّ منهما فنَّد ما قالوه.

٤ – البدل:

البدل في العربية يتخذ أشكالا أربعة إمّا أن يكون بدل كل من كل، أو بعضَه، أو مشتمَلًا عليه، أو يكون على وجهِ الغَلَط، ويقاس البدل في جميع الكلام، إذا كان الثاني هو الأول، أو بعض الأول، كقولك: رأيت قومك ناسا منهم، أو كان المعنى مشتملا عليه في: ما قام القوم إلا زيد، فلما كان زيد بعض القوم، والمعنى مشتمل عليه؛ جاز البدل فيه على قياس غيره من سائر الأبدال[١]، وبناء على هذا الأصل المقرر رفض السمين الحلبي التوجيه النحوي المحمول عليه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾، (البقرة: ٢٧٢–٢٧٣)، والذي ينص على أنَّ (لِلْفُقَرَآءِ) بدلٌ من قولِه: (فَلِأَنفُسِكُمْ)، والحقُّ أنَّ الفقراءَ ليستْ هي الأنفسَ ولا جزءاً منها ولا مشتملةً عليها[٢]، ولعلَّ هذا الرأي مجانب للصواب فالبدلية تظهر من تعلق الجار والمجرور الذي هو الفعل(تنفقوا) الذي يقدَّر بالاستقرار، فتقدير الكلام

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: الرماني: ٤٤٨.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦١٧/٢.

(ما تنفقوا من خير للفقراء... فلأنفسكم)، وقد علل الواحدي رفض هذا التوجيه، بقوله: "**لأنَّ بدلَ الشيءِ من غيرِهِ لا يكونُ إلا والمعنى مشتملٌ عليه، وليس كذلك ذِكْرُ النفسِ ههنا، لأنَّ الإنفاقَ من حيث هو عائدٌ عليها، وللفقراءِ من حيث هو واصلٌ إليهم**"[١]، ونفى السمين الحلبي أن يكون هذا التوجيه مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، (آل عمران: ٩٧)، فهنا البدل بعض من كل؛ لأنَّ الأمرَ لازمٌ للمستطيع خاصةً، ويرى السمين الحلبي أنَّ من قال بأنَّ (الفقراء) بدل من (أنفسكم)، لعلَّه توهم أن التركيب القرآني المُمثَّل له محمول على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢]، (النساء: ٢٩)، في أحد تأويليهِ: فقد تأوَّلوا (أنفسكم) في قوله جلَّ وعلا بـ(إخوانكم)[٣]، أو أن تكون (أنفسكم) هي كناية عن نفس الإنسان نفسه ونفس غيره أيضا نفسه فلو قتل نفسه أو غيره فقد قتل نفسه[٤]، فكأنَّما من قال ببدلية الفقراء من الأنفس حملها على أنفسكم في التركيب القرآني(وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ)، التي يراد بها جنس نفس الانسان نفسه أو نفس غيره، ومن ذلك نخلص إلى أنَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة لرفض التوجيه النحوي، لأنَّ التحليل الذهني للتركيب القرآني المُمثَّل له يخرج عن النسق الذي حدده النحاة لأنماط البدل، وبما أنَّه خرج على ذلك النسق الذي قرره النحاة صار مرفوضا.

ب – الأسماء المبنية:

١ – الضمير العائد:

يُعرف الضمير بأنَّه "**وحدة لغوية لها معنى إعرابي يؤدي وظيفة ما**"[٥]، يربط بين عناصر الجملة، ويتحكم بقدر معين في ترتيب تلك العناصر[٦]، ذلك أنَّ مهمته الرئيسة تتلخص في الربط بين طرفين بينهما سبب وصلة في جملة صغرى أو كبرى

(١) الدر المصون: ٦١٧/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦١٧/٢.
(٣) ينظر: ليس في كلام العرب: ابن خالويه: ٩٦.
(٤) ينظر: تفسير الميزان: ٥٢٩/٤.
(٥) الضمير بنيته ودوره في بناء الجملة: محمد أبو موسى: ١٨.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥.

لها بعد دلالي داخل التركيب[١]، سواء أ كان الضمير متقدما على الظاهر أم متأخرا عليه، غير أنَّ الأصل فيه أن يعود على متقدم لفظا ورتبة، وقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك، بقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾، (البقرة: ١٣٢)، فالضميرُ الهاء في (بِهَآ) يعودُ على متقدم وهو (المِلَّة) في قوله: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾، وقد نسبَ أبو حيان هذا القول إلى الزمخشري[٢]، وهو لم يذكره، بل ذكر أنَّ الضمير في(بها) عائدٌ لقولِه تعالى: ﴿ أَسۡلَمۡتُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، (البقرة: ١٣١) على تأويلِ الكلمةِ والجملةِ[٣]، وهذا الرأي تبناه ابن عطية بقوله: "**هو أصوب لأنه أقرب مذكور**"[٤]، وقيل إنَّ الضمير عائد على متأخر وهو الكلمة المفهومة من قوله(فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ)[٥]، أو عائدٌ على الوصيَّةِ المدلولِ عليها بالفعل: (وَوَصَّىٰ)[٦]، فالسمين الحلبي ذكر جميع ما تقدَّم غير أنَّه قدَّم عود الضمير على الملة[٧]؛ ولعَّله هو الوجه الراجح، لخلوه من التأويل الذي يُعد تكلفا في أغلب الأحيان؛ ولأنَّ ظاهر التركيب القرآني يُشير إلى ذلك، فجلَّ وعلا قال أولًا (وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ) ثم قال (وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ)، فنستشف من هذا أنَّ الضمير عائدٌ إلى الملة، إذ هو المتبادر للذهن؛ ولإظهار إبْرَاهيم وعطف يَعْقُوب عليه، وعطف(وصى) عَلَى ما قال له ربه يقتضي الضَّمير، والذي يرجِّح كون الضمير راجعا إلى ملة ابراهيم[٨]؛ لأنَّ عوده على الظاهر أولى من عوده على المضمر، وقد جعل الزمخشري التركيب القرآني المُمثَّل به مقاربا لقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةً ﴾، (الزخرف: ٢٨)، فالآية مشتملة على ضميرٍ في (وَجَعَلَهَا)

(١) ينظر: أراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: خليل عمايرة: ١٨.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٣٦/١.
(٣) ينظر: الكشاف: ١٩١/١.
(٤) المحرر الوجيز: ٢١٣/١.
(٥) ينظر: الدر المصون: ١٢٤/٢.
(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦٣٦/١، والدر المصون: ١٢٥/٢.
(٧) ينظر: الدر المصون: ١٢٤/٢.
(٨) ينظر: حاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي: عصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد الحنفي: ٢٥٢/٤.

عائد على متأخرٍ وهو (كلمة التوحيد) الدال عليها التركيب القرآني(إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلاَّ الذي فَطَرَنِي)[1]، فعاد الضمير على ذلك اللفظ لأجل المعنى به، والدليل على أنَّ الضمير عائد على (كلمة التوحيد) هو تأنيثه، إذ قال(جعلها) ولم يقل(جعله)، وهو مرجوعٌ إلَى مضمون قوله (قال أسلمت)، ذلك أن لفظ(إِنَّنِي بَرَاءٌ) يجوز فيه التذكير والتأنيث ولا يمكن تأويله بالكلمة.

والذي أخلص إليه من تلك المقاربة أنَّه قارب بين تركيبين متماثلين في أحد أوجهه، فالتركيب المقارب له الضمير يعود فيه على لفظ ظاهر مصرح به (الملة) وهو أولى من عوده على (الكلمة) التي هي غير مصرح بها، فعود الضمير على المصرح أولى من عوده على المفهوم، فضلا عن ذلك أن في عود الضمير على (الملة) يكون عائدا على (كل)، بخلاف ما إذا كان عائدا على الكلمة التي هي بعض الملة، والأولى عوده على الكل للفوز بالآخرة، كما أنَّ ترك المضمر إلى المظهر أولى [2]، في حين التركيب المقارب به الضمير فيه عائد على متأخر غير مصرحٍ به، ولعلَّ الزمخشري قد وظَّف هذه المقاربة لبيان أهمية الضمير في ربط تراكيب الجمل تقدَّم ذلك الضمير أم تأخَّر، إذ يعد أهم عنصر من عناصر الربط في التركيب الجملي.

٢- حذف العائد المجرور:

عمد السمين الحلبي في تفسيره الدر المصون إلى مقاربة تركيبين قرآنيين في أحد الأوجه النحوية المحتملة في مسألة حذف الضمير المجرور العائد على الاسم الموصول من غير توافر شروط الحذف، ذلك أن النحاة اشترطوا لحذف الضمير العائد على الاسم الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجر شروطا عدة[3]، هي:

الأوّل: أن يكون العائد المجرور غير محصور، فلا يحذف من نحو (مررت بالّذي ما مررت إلّا به)، **والثاني:** ألّا يكون العائد المجرور نائبا عن الفاعل، فلا يحذف من نحو: (مررت بالّذي مُرَّ به)، **والثّالث:** أن يكون العائد المجرور متعينا للرّبط، فلا

(١) ينظر: اللباب: ٢٥٢/١٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٣٦/١.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢٠٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٣/١، وحاشية الصبان: ٢٥١/١.

يحذف من نحو: (مررت بالّذي مررت به في داره)، **والرّابع** : يحذف العائد المجرور عند أمن اللبس، فلا يحذف من نحو: (غبت فيما رغبت فيه)؛ لأنّه لا يعلم أنّ أصله: فيه أو عنه، **والخامس**: أن يكون العامل في المجرورين متّفقا لفظا ومعنى، **والسادس**: أن يكون الموصول مجرورا بحرف الجر الّذي جرّ به الضّمير لفظا ومعنى، أو معنى فقط(١).

وقد تمثل السمين الحلبي لحذف عائد الاسم المجرور، من غير توفر شرطٍ من شروط حذفه، بقوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾، (البقرة: ٤٠)، فجملة(ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ) حُذِف عائدها من غير توافر شرط الحذف، ذلك أنَّه حُذِف بعد أَنْ صار منصوباً بحَذْفِ حَرْفِ الجرِّ اتساعاً فبقي: أنعمتُها، إذ التقدير(أنعمت بها)(٢)، وهذا الأمر تسويغ لحذف العائد؛ لأنَّه تحول إلى منصوب بالاتساع، وقد جعل السمين الحلبي قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾، مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾، من قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ ﴾، (التوبة: ٦٩)، وبالوقوف على تفسيرات اللغويين والمفسرين للتركيب القرآني المقارب به، نجدها تتلخص فيما يأتي:

أولًا: أنَّ (الذي) صفةٌ لمفردٍ مُفهم للجمع، أي: وخضتم خَوْضاً كخوض الفوج الذي خاضُوا، أو الفريق(٣).

ثانيا: جاء (الذي) هنا مصدرية، والتقدير: وخضتم خوضاً(٤).

---

(١) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١٦٢/١، وحاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٦٣٣/١، وحاشية الصبان: ٢٥١/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٣١٢/١، واللباب: ٩/٢، ومن لطائف وأسرار (تفسير ابن عادل الحنبلي من خلال تفسيره (اللباب في علوم الكتاب): ٤٥/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٨٣/٦.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٨٤/٦، واللباب: ١٤٣/١٠، والقران ونقض مطاعن الرهبان: صلاح الخالدي: ٣٥٢/١.

ثالثـــا: أن (الَّـذي) مـن صـفة المصـدر، والتقـدير: وخضـتم خوضـاً كـالخوضِ الـذي خاضـوه وعلـى هـذا فالعائـدُ منصـوبٌ مـن غيـر واسـطةِ حـرفِ جـر. وهـذا الوجهُ هو الراجح، عند ابن عادل الدمشقي، إذ يرى أنَّه لا محذور فيه[1].

رابعـــا: حـــذف المصـــدرُ الموصـــوفُ، والمضـــافُ إلـــى الموصـــول وعائـــدُ الموصـــول، إذ الأصـــل: خضـــتم كـــالخوض الـــذي خاضـــوا فيـــه؛ لأنَّ الفعـــل (خـــاض) يتعـــدَّى بـــ(في) فاتَّســـع فيـــه فحـــذف الجـــارُّ، واتصـــل الضـــمير بالفعـــل، فساغ حذفه، والتقدير عندئذٍ (خاضوه)[2].

وبمقارنة تفسيرات النحويين واللغويين للتركيب القرآني المُمثَّل به نجد أن تفسير التركيب القرآني المُمثَّل له (يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ) قد ماثل التفسير الرابع (خضتم كالخوض الذي خاضوا)، بلحاظ أنَّ (الذي) اسم موصول، أمَّا إذا كان (الذي) حرفا موصولا مؤولا وصلته بمصدر تنتفي المقاربة؛ ذلك أن الموصول الحرفي لا يتطلب عائدا[3]، والذي يهمنا هنا(الذي) الاسم الموصول، فبمقابلة التركيبين نجد أن الاسم الموصول في كلا التركيبين احتَّل موقعا إعرابيا مختلفا عن الآخر فـ(التي) صفة لـ(نعمتي)، في حين(كالذي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وكل منهما له ضمير عائد محذوف منصوب على نزع الخافض، غير أنَّ هذا الخافض مختلفٌ في كليهما ففي التركيب الأول كان(الباء) وفي التركيب الثاني(في)، وهما وإن اختلفا فلا يؤثران في المقاربة بشيء، ذلك أنَّ المقاربة لا يشترط فيها المطابقة التامة بين المُمثَّل له والمُمثَّل به، فالمقاربة تتمركز في التقاء التركيبين في الآيتين في حذف عائد مجرور لم تتوافر فيه الشروط التي بسطها علماء النحو إلا على تأويل نزع الخافض ليتحول العائد إلى منصوب وحينئذٍ يصحَّ حذفه.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٨٤/٦، واللباب: ١٤٣/١٠.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٨٣/٦، وحاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي: ٣٢٢/٤، وتفسير روح المعاني: ١٣٤/١٠.

(٣) ينظر: ضياء السالك: ١٤٧/١.

٣- العطف على موضع اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر:

أجاز الكوفيون العطف على محل اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر، وقد تمثَّل السمين لذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾، (المائدة: ٦٩) ، فـ(وَٱلصَّٰبِـُٔونَ) جيء به مرفوعا لأنَّه عُطف على محل اسم إن[١]، غير أنَّ البصريين يرفضون هذا الوجه[٢]، وجعل السمين الحلبي التركيب القرآني موضع التمثيل مقاربا لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾ ﴾، (سبأ: ٤٨)، فرفعُ (عَلَّٰمُ) على أنَّه نعت لـ(رَبِّي) على المحلِّ في أحد وجوهه النحوية المحتملة[٣]، وبمقابلة التركيبين نجد أنَّ السمين الحلبي استبدل بالاسم المعطوف(الصَّابِئُونَ) في التركيب المُمثَّل له النعت(عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ) في التركيب المُمثَّل به مستفيدا من تلك المقاربة لبيان العلاقة الترابطية بين التابع والمتبوع من حيث المعنى والإعراب، وذلك من خلال حاجة أحدهما للآخر لإكمال المعنى المراد من التركيب توضيحا وبيانا أو تخصيصا لإزالة الوهم عند المخاطب، أمَّا من ناحية الإعراب فالتابع لا يقتصر متابعته لما قبله في المعنى فقط، وإنَّما يتبعه ويشاركه في إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا، كما هو الحال في التركيبين المتقاربين موضع التمثيل، فالنعت(عَلَّٰمُ) والاسم المعطوف(وَٱلصَّٰبِـُٔونَ) كل منهما جاء مرفوعا تابعا لاسم أنَّ محمولا على موضعها قبل دخول الناسخ عليها، وهو في مقاربته هذه يؤيد مذهب الكوفيين الذين يجوِّزون العطف على محل اسم إنَّ قبل تمام الخبر، فهو بذلك يكون قد عقد هذه المقاربة لترجيح وجه نحوي على غيره من الوجوه النحوية المحتملة.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٣٥٧/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٥١/١، وشرح المفصل: ٥٤٢/٤.

(٣) ينظر: الجمل في النحو: ١٥٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٣، والبديع في علم العربية: ٣١٩/١، وشرح المفصل: ٥٤٠/٤، وشرح تسهيل الفوائد: ٥٢/٢.

٤- **الْإِخْبَار بظرف الزَّمَان عَن اسْم الْمَعْنى:**

يجوز الْإِخْبَار بظرف الزَّمَان عَن اسم المعنى، فإذا كَانَ وَاقعا فِي جَمِيعه وهو معرفَة جَازَ رَفعه ونصبه بإجماع النحويين، نحو: صيامك يوم الخميس غير أنَّ الأصل والغالب هو النصب، وإن كان نكرَة فأوجب الكوفيون رَفعه، نَحْو: ميعادك يَوْم ويومان، وفي قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾، (البقرة: ١٩٧)، فالتركيب القرآني(ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ) مبتدأ وخبر متغايران، ذلك أنَّ (الحج) فعل من الأفعال، و(أشهرٌ) زمان، فلابدَّ عندئذٍ من تأويلهما، وللنحاة في تأويلهما ثلاثة احتمالات: "**الأول**: أنه على حَذْف مضافٍ من الأول، تقديره: أشهر الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ، **والثاني**: حذف مضاف من الثاني تقديره: الحَجُّ حَجُّ أشهر، **والثالث**: "ان تَجْعَلَ الحدثَ نفسَ الزمانِ مبالغةً، ووجهُ المجازِ كونُه حالاً فيه، فلما اتُّسِعَ في الظرفِ جُعِلَ نفسَ الحدثِ"[(١)]، يُريد أنَّ الحج حدث أخبر عنه بظرف الزمان(أشهر) على جهة المبالغة ذلك أنَّ الأصل أن يكون الزمان وعاءً للحدث وليس خبرا عنه. فالحج في أشهر وليس هو أشهرًا، وفسر هذا على المجاز بجعل الزمن(الظرف) نفس الحدث. لأنَّ الزمن وعاء الحدث وحال فيه، وجعل السمين الحلبي هذا التوجيه مقاربًا لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾، (الأحقاف: ١٥)، فالحمل والفصال أخبر عنه بظرف الزمان(ثلاثون) والأصل ان يكون الزمان وعاءً للحدث وليس خبرا عنه، فالحمل والفصال في ثلاثين وليس هو ثلاثين، فقد حُمِل هذا على المجاز بجعل الزمن(الظرف) نفس الحدث كون الزمن وعاء الحدث وحالا فيه، وهذا التوجيه ينبني عليه حكم نحوي، فظرف الزمانِ في كلا التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به جيء به نكرة مخبرا به عن حدث، فبذلك يحتمل وجهين الرفع والنصب، غير أنَّ رفعه أكثر، وإن كان معرفة جاز الرفعُ والنصبُ باتفاق من البصريين والكوفيين[(٢)]، نحو: قيامُك يوم الخميس أو اليوم، والغالبُ

(١) الدر المصون: ٣٢٢/٢.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٨/١.

النصبُ، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي، خلافاً للكوفيين فيجوزُ عند البصريين في النكرة الرفع والنصبُ والجر بـ(في)[١]، وقد نُقِلَ عن الفراء مَنَع نصْبَ (أشهر) في الآية لأنها نكرةٌ[٢]، قال ابن عطية: "**ومَنْ قَدَّر الكلامَ: (الحج في أشهر) فيلزَمُهُ مع سقوط حرف الجر نصبُ الأشهر، ولم يقرأ بنصبها أحدٌ**"[٣] غير أنَّ أبا حيان لا يلزم هذا القول كما زعم السمين الحلبي؛ لأنَّ الرفعَ على جهةِ الاتساعِ، وإن كان أصلُهُ الجرَّ بـ(في)[٤].

والذي نخلص إليه أن السمين الحلبي قارب بين تركيبين قرآنيين في أحد وجوههما النحوية المحتملة، ووظَّف هذه المقاربة لبناء حكم نحوي.

٥- اجتماع الشرط مع الاستفهام:

وظَّف السمين الحلبي أدلة النحو (السماع والقياس) في مقاربة تركيبيةٍ قرآنيةٍ، كاشفا عن جمالية التركيب القرآني، في تناوله مسألة اجتماع الشرط مع الاستفهام، إذ ذهب النحاة إلى اجتماع همزة الاستفهام مع الشرط، وتقدَّم الاستفهام على أداة الشرط، سواء كانت تلك الأداة اسما أم حرفا فالجواب عندئذٍ يكون للشرط، والاستفهام يكون داخلًا على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما جملة واحدة، نحو: أمن يضربك تضربه، بجزم تضرب[٥]، وقد تمثَّل السمين الحلبي لمسألة دخول الاستفهام على الشرط بقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[٦]، (الأنبياء: ٣٤) فالهمزة في التركيب القرآني(أفإن مت فهم الخالدون)، همزة استفهام دخلت على جملة الشرط (إن مِتَّ)، وجملة جواب الشرط (فهم الخالدون)[٧]، وهذه الآية احتج بها سيبويه على يونس، إذ يرى سيبويه أنَّ الاستفهام داخل على الشرط

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٨/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٣٢٢/٢، ومعاني القرآن: ١١٩/١.

(٣) المحرر الوجيز: ٢٧١/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٧٦/٢، والدر المصون: ٣٢٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٤٦٤/٤.

(٦) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٤٣/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن: الدعاس: ٢٨٥/٢.

وجوابه وهو في موضعه الصحيح، في حين يرى يونس أن جوابَ الشرط محذوف، وأنَّ الفعل الثاني الذي هو جزاءُ الشرطِ ليس بجزاءٍ بل هو المستفهم عنه وأنَّ الهمزةَ داخلة عليه تقديراً فينوى به التقديمُ وعندئذٍ يكون الجوابُ محذوفًا، ولا بد أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً، إذ لا يُحْذَفُ الجوابُ إلا والشرطُ ماضٍ، فيكون ترتيب الآية عنده (أهم الخالدون إن متّ؟)[١]، وربَّما يسأل سائل عن همزة جواب الشرط التي قال بها سيبويه في جزءٍ من كلامه، فأُجيب عن تساؤلهِ بأنَّ العرف جرى على إسقاط حرف الاستفهام، وهو مما يُكثر في كلامهم، فيكون تقدير الكلام (أَفَإِنْ مِتَّ أفهم الخالدون)[٢]، وقد قارب السمين الحلبي التركيب القرآني آنف الذكر بقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾،(آل عمران: ١٤٤)، فالاستفهام عند سيبويه داخل على جملة الشرط في التركيب القرآني، غير أنَّه عند يونس داخل على المستفهم عنه، وجملة جواب الشرط عنده محذوفة ، فيكون تقدير الكلام (أ أنقلبتم على أعقابِكم إنْ ماتَ محمدٌ؟)[٣]؛ "**لأنَّ الغرضَ إنكارُ انقلابِهم على أعقابِهم بعد مَوْتِه**"[٤]. وقد جاء السمين بهذين التركيبين جاعلا (أفَإن) في النص المُمثَّل به مقابل (أَفَإِنْ) في النص المُمثَّل له، وفعل الشرط(مَّاتَ)، مقابل(مِتَّ) و(انقلبتم) مقابل (هم الخالدون)؛ ليُفسد ما ذهب إليه يونس من رأي، وإثبات صحة ما قال به سيبويه؛ موظفا قداسة النص القرآني وبلاغته ورُقيه في مقاربته، إذا ما قُورِن بغيره من نصوص فهو لا يرقى إليه ولا يسمو لبلاغة وبراعة تراكيبه أي نصٍ، فإن قلنا بصحة مذهب يونس، فقولنا يُرد لأمرين: **الأول** لم يكن للفاءِ وجه لو قَدَّمْنا الجواب، **والثاني:** أنَّ الهمزةَ وأداة الشرط لهما صدر الكلام، والمعنى يتمُّ بدخول الهمزة على جملةِ الشرط والجواب؛ لأنهما كالشيء الواحد[٥]، والذي نخلص إليه اعتماد السمين الحلبي على السماع والقياس

(١) ينظر: اعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٧٨٢/٣، والتبيان: ٢٩٦/١، وبدائع الفوائد: ٤٩/١، والبرهان: ٢٦٦/٢، و الخصائص اللغوية لراوية حفص.. دراسة في البنية والتركيب: علاء إسماعيل الحمزاوي: ١٤٨.

(٢) ينظر: دراسات تاريخيّة من القرآن الكريم: محمد بيومى مهران: ١٢٣/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون:٤١٧/٣، والبرهان: ٣٦٥/٢.

(٤) الدر المصون: ٤١٧/٣، واللباب: ٥٧٣/٥، والبرهان: ٣٦٥/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٤١٧/٣-٤١٨.

في مقاربته، مما يمنحها قوةً ومتانةً أكثر من تلك التي تعتمد القياس وحده أو السماع وحده.

٦ – الإخبار بالجار والمجرور عن الجملة الظرفية:

أجاز النحاة وقوع حروف الجر، ومجرورها طرفاً في عملية الإسناد في الجملة، وقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾، (البقرة: ١٣٧)، فقوله تعالى: (فِي شِقَاقٍ) خبرٌ للضمير المنفصل (هُمْ)، وقد علل السمين الحلبي مجيء خبر الجملة الظرفية ذات الجار والمجرور بأنَّها أبلغ من الخبر المفرد، وتجلَّى تعليله هذا في قوله: "**وجَعَلَ الشِّقاقَ ظرفاً لهم وهم مظروفون له مبالَغَةً في الإخبارِ باستعلائِه عليهم، وهو أَبْلَغُ مِنْ قولِك هم مُشاقُّون**"[(١)]، والشقاق مأخوذ من الشق وهو الجانب فكأن كل واحد منهما– أعني الفريقين– في شق غير شق صاحبه بسبب العداوة أو البغضاء أو الْخِلَاف، أَوِ الْفِرَاق، أَوِ الْمُنَازَعَة، أَوِ الْمُجَادَلَة، أَوِ الضَّلَال وَالِاخْتِلَاف، أَوْ خَلْع الطَّاعَةِ، أَوِ الْبِعَاد وَالْفِرَاق إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ويرى أبو حيان أنَّ هذه الألفاظ جميعها متقاربة المعنى، فهي ألفاظ مترادفة تقاربت معانيها حتى أشكل الفرق بينها[(٢)] .

ويمكن أن نلحظ أنَّ ثمة تقاربًا بين المعنى اللغوي والتركيب النحوي، إذ جعل الخبر ظرفاً لهم، وهم مظروفون له، أي: كما الظرف في اللغة هو الوعاء الذي يحتوي شيئًا ما، كذلك هو الشقاق صار لهم مثل الوعاء يحتويهم ويحيط بهم من جميع جوانبهم، ومستول عليهم إحاطة البيت بمن فيه[(٣)].

وقد جعل السمين الحلبي قوله تعالى: ﴿فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾مقاربا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ ﴾، (الأعراف: ٦٦)، ووجه المقاربة تكمن في جعل السفاهة ظرفا على طريق المجاز، أرادوا أنه متمكن فيها،

---

(١) الدر المصون: ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٤/١ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٦٥٣/١، وينظر: الدر المصون: ١٤٢/٢.

غير منفكّ عنها، أي: جعلوا نبي الله هود منغمسا في خفة العقل ومتمكنة فيه[١]؛ لأنه فارق دين أجدادهم ودعا إلى دين جديد دين الله الواحد الأحد [٢]، فكما الشقاق في الآية الأولى صار وعاءً لهم متمكنا منهم يحيطهم من كل جانب، كذلك الحال بالنسبة لنبي الله هود صارت السفاهة صفة متمكنة ومتلبسة فيه_ على ما ادَّعوه.

يُلحظ مما تقدَّم أنَّ السمين الحلبي قارب بين تركيب قرآني وآخر معتمدا المعنى أساسا لتلك المقاربة، وقد وُفِّق في هذه المقاربة وبيان القيمة البلاغية لهذا التركيب القرآني بتقديم النظير القرآني وتوضيحه.

٧- أوجه إعراب (ما):

من وظائف المقاربة في الدر المصون منع وجه نحوي؛ لإخلاله بصحة التركيب وتنافر عناصره بمقاربته بنصٍ مخالف له في التركيب بها يلحظ الفرق بين التركيبين.

و(ما) لا تخرج في اللغة العربية عن أن تكون مصدرية أو زائدة أو موصولة أو شرطية أو استفهامية أو تعجبية أو نافية أو مهملة أو ظرفية أو كافة، ولكل منها سياقها وشرطها الذي حدَّده النحاة تمييزا لنوع ما دون سواه من الأنواع الأخرى في تركيب معين، وربّما تحتمل (ما) وجوها متعددة في نصٍ واحدٍ، من ذلك ما مثَّل له السمين الحلبي ونقله من تعدد تأويلات المفسرين واللغويين لـ(ما) في قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾، (البقرة: ٨٨)، إذ جاز في(ما) أن تكون زائدة لتأكيد المعنى[٣]، أو أن تكون(ما) صفة لظرف، والتقدير عندئذٍ (فزمانا قليلا ما يؤمنون)[٤]، أو أن تكون (ما) نافية، أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا[٥]، وهذا الوجه قويٌّ من جهة المعنى عند أبي البقاء، غير أنّ تقديم (ما) في

(١) ينظر: محاسن التأويل: ١١٥/٥، وتفسير جوامع الجامع: الطبرسي: ٦٦٨/١، والكشاف: ١١٦/٢.

(٢) ينظر: زبدة التفاسير: فتح الله الشريف الكاشاني: ٥٤٤/٢.

(٣) ينظر: التبيان: ٥٠/١، والجدول: ١٩٢/١.

(٤) ينظر: التبيان: ٥٠/١.

(٥) ينظر: درج الدُّرر في تفسير الآي والسور: الجرجاني: ٢٢٨/١، والتبيان: ٥٠/١، والدر المصون: ٥٠٢/١، واللباب: ٢٧٢/٢.

حَيِّزها عليها لم يُجْزِه البصريون، وأجازه الكوفيون، وقد سبقه ابن الأنباري إلى ذلك، إذ يرى أنَّه جاء على لغة بعض العرب، حيث يقولون: قلما رأيت مثل هذا الرجل، وهم يريدون: ما رأيت مثله[١]، ونفى أبو البقاء تأويل(ما) بالمصدرية؛ لأنّ (قليلاً) يبقى بلا ناصب ذلك إذا جُعِلت (ما) مصدريةً كان ما بعدَها صلتَها، ويكون المصدرُ المؤول من(ما) والفعل(يؤمنون) مرفوعاً بـ(قليلاً)على أنه فاعلٌ به فأين ناصب(قليلا) عندئذٍ؟ وهذا بخلافِ قولِه: ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾، (الذاريات: ١٧)[٢]، فإنَّ(ما) هنا تحتمل عدَّة أوجه: الأول أن تكون نافية، والتقدير حينئذٍ (كانوا قليلا من الليل لا يهجعونه)، والثاني: أن تكون مصدرية، والتقدير عندئذٍ (كانوا قليلا من الليل هجوعهم ونومهم)[٣]، والثالث: أن تكون(ما) رفعا على البدل من اسم كان، والتقدير (كان هجوعهم قليلا من الليل)، والرابع: أن تكون(ما) زائدة مؤكدة بـ(يهجعون)على تقدير (كانوا وقتا قليلا) أو (هجوعا قليلا يهجعون)، وإذا لم تكن(ما) زائدة تعيَّن إعراب (قليلا) خبر كان ولم يجز نصبه بـ(يهجعون)؛ لأنه إذا قدر نصبه بـ(يهجعون) مع تقدير (ما) مصدرا قدمت الصلة على الموصول[٤] يجوز أن تكونَ مصدريةً لأنَّ (قليلاً) منصوبٌ بكان.

وباستعراض آراء المعربين واللغويين في التركيبين القرآنيين نجد صحة ما نقله السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري إذ نفى أحد الأوجه النحوية المحتملة للتركيب القرآني المُمثَّل له محل المقاربة ببيان الفرق بين التركيبين.

---

(١) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٨٧/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٠٢/١-٥٠٣، وتفسير الثعالبي: ٢٧٨/١، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا: ١٧٦/١.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٢٨١/٤، وينظر: التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون: ٤٣٤/٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٨٧/٢.

ثانياً: الأفعال:

أ) العطف على جواب الشرط:

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا وهو قليل[١]، وقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك بقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾، (البقرة: ٢٧١). ففي (يُكَفِّر) في قوله جلَّ وعلا ثلاثة أوجه: **الأول:** الرفع؛ لأن الكلام الذي بعد الواو أجرى مجراه في غير الجزاء[٢]، **والثاني:** الجزم بالعطف على موضع الفاء، والثالث: النصب بـ(أنْ) مضمرة وجوبا بعد واو المعية عطفا على مصدر متوهم مأخوذ من قوله (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)، والتقدير: "**وإن تخفوها يكن خيرٌ وتكفيرٌ**"[٣]، قال الزمخشري: "**ومعناه: إن تخفوها يكن خيرا لكم**"[٤]، وقد فسَّر أبو حيان قوله: "**وظاهر كلامه هذا أن تقديره: وأن نكفر، يكون مقدرا بمصدرا ويكونُ معطوفاً على(خيراً) الذي هو خبر(يَكُنْ) التي قَدَّرَها، كأنه قال: يَكُنِ الإخفاءُ خيراً لكم وتكفيراً، فيكونُ(أَنْ يكفِّر) في موضِعِ نصبٍ والذي تقرَّر عند البصريين أن هذا المصدر المنسبك من أن المضمرة مع الفعل المنصوب بها هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم مرفوع، تقديره من المعنى**"[٥]، وقد نصَّ على ذلك الأخفش، بقوله: "﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾ **جزم ورفع على ما فسرت. وقد يجوز في هذا وفي الحرف الذي قبله النصب لأنه قد جاء بعد جواب المجازاة**"[٦]، وقد جعل السمين

---

(١) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٥١/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك: ٤٧/٤.

(٣) الدر المصون: ٦١٢/٢.

(٤) الكشاف: ٣١٦/١.

(٥) البحر المحيط: ٦٩٢/٢، والدر المصون: ٦٩٢/٢.

(٦) معاني القرآن: ٦٩/١-٧٠.

الحلبي التركيب القرآني المُمثَّل له مقاربا لقوله تعالى: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾، (البقرة: ٢٨٤)، (فَيَغْفِرُ) في التركيب المُمثَّل به يقابل(وَيُكَفِّرُ)، و(يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ) يقابل(فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)، وبتحليل التراكيب المتقاربة نجد أنَّه استبدل (فَيَغْفِرُ) بـ(وَيُكَفِّرُ)، وهما في كلا التركيبين يشتركان في الموقعية فكلاهما معطوف على جواب الشرط، وكلاهما يحتمل الأوجه النحوية الثلاثة الرفع والجزم والنصب على تقدير مصدر منسبك من أن والفعل، غير أنَّه تقدير المصدر في التركيب المُمثَّل به أسهل لوجود الفعل (يحاسبكم) مصرحا به، والتقديرُ: يَقَعُ محاسبةٌ فغفرانٌ في حين أنَّ التركيب المُمثَّل له خلا من فعل ملفوظٍ به، فبذلك تكون عملية تقدير المصدر عملية ذهنية معقدة تحتاج إلى تأويل الجملة المعطوف عليها جملة جواب الشرط (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) والمؤولة بـ(وإنْ تُخْفوها يكنْ أو يوجَدْ خيرٌ وتكفيرٌ)، وقد نصَّ السمين الحلبي على ذلك بقوله: "**أنَّ تقديرَ المصدرِ في قوله: (يحاسِبْكم) أسهلُ منه هنا، لأنَّ ثمةَ فعلاً مصرَّحاً به وهو (يحاسبْكم)، والتقديرُ: يَقَعُ محاسبةٌ فغفرانٌ، بخلافِ هنا، إذ لا فعلَ ملفوظٌ به، وإنما تَصَيَّدْنَا المصدرَ من مجموعِ قولِهِ:** ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾"[1]، والذي أخلصُّ إليه من تلك المقاربة التي عقدها السمين الحلبي أنَّه قارب بين تركيبين متباينين، وهو وإن قارب بين تركيبين غير متطابقين، فأنَّه يعطينا صورة عن طبيعة اللغة العربية بوصفها أداة طيَّعة على ألسنة متكلميها ومتداوليها، ذلك وإن اختلفت الصورة الشكلية لكلا التركيبين إلا إنَّهما يحتملان الأوجه الإعرابية نفسها، وبذلك نستشف من مقاربته أنَّه وظَّف خاصية الاتساع والمرونة التي تنماز بها اللغة العربية، فضلا عن هذا كله فالسمين الحلبي استثمر آلية التقدير في مقاربته، فاشغال التراكيب(فَيَغْفِرُ) و(وَيُكَفِّرُ)، لمحل المعطوفات على جواب الشرط في أحد أوجهه المحتملة ألا وهو وجه النصب، استلزم تأويلَ مصدرٍ منسبكٍ من(أنَّ والفعل) بما ينسجم مع متطلبات النظام النحوي الذي

(١) الدر المصون: ٦١٢/٢.

يقتضي أن يكون جواب الشرط المقترن بالفاء أو الواو في حالة النصب مصدرا مؤولا من (أن والفعل).

ب) تقديم النعت غير الصريح على النّعت الصريح:

قد يجتمع نعتان مختلفان في الجملة، فالقياس فيهما أن تأتي بالنعت المفرد ثم بعد ذلك تأتي بالنعت الجملة، وذلك لأنَّ المفرد أصلٌ والجملة فرعٌ عليه، فلا يتقدم ما هو فرع على ما هو أصل إلاّ في ضرورة الشعر[١]، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، بقوله: "**وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان احداهما اسم والأخرى في تقديره قَدَّمت الاسم ، ثم الظرف أو المجرور ثم الجملة... ولا يجوز خلاف ذلك إلاّ في نادر الكلام أو في ضرورة الشعر**"[٢]، غير أنَّ سيبويه جوَّز تقديم النعت الجملة على النعت المفرد، إذ قال: نحنُ قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إنْ جعلته وصفاً، وإن لم تجعله وصفاً نصبتَ، كأنه قال: نحنُ ننطلقُ عامدين[٣]، أمَّا ابن مالك فقد قال بغلبة تقديم المفرد على شبه الجملة وشبه الجملة على الجملة[٤]، أي اتخذ هذا الرأي موقفًا وسطاً بين الموقفين السابقين. مع العلم أنَّ السائد في الاستعمال العربي النمط الذي يبدأ بالنعت المفرد، وهذا يعني وجود أنماط أخرى خرجت على هذا النمط لدلالات ومعان أرادها منشئُ اللغة، من ذلك ما مثَّل له ابن عطية ونقله السمين الحلبي من قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾، (يونس: ٢٧)، إذ يرى ابن عطية أنَّ (مُظْلِماً)، نعت ل (قطعًا) فكان حقّه أن يتقدم على شبه الجملة(من الليل) المتعلقة بمحذوف صفة(قطعًا) أيضًا، ولكن قد يأتي بعدها، والتّقدير: قطعا استقرّ من اللّيل مظلما[٥]، ويرى أبو حيان أن تقدير العامل

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٣/٢.

(٢) المقرّب: ٢٤٧ – ٢٤٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٠٥ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٩/٢.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ٦٩.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ١١٦/٣.

في المجرور بالفعل لا يتعيّن، بل الظاهر تقديره باسم الفاعل، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد، والتقدير: قطعاً كائناً من اللّيل مظلما[١].

ويرى السمين أنّ تقديم النّعت غير الصريح على الصريح هو المحذور، ولو كان مقدّراً بمفرد[٢]، وجعل ابن عطية التركيب القرآني السابق مقاربا لقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾، (الأنعام: ٩٢)، فبمقابلة التركيبين (أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا) و(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ) نجد أنَّ (أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا) تقابل (وَهَٰذَا كِتَٰبٌ) و(مِّنَ ٱلَّيْلِ) تقابل (أَنزَلْنَٰهُ) و(مُظْلِمًا) تقابل(مُبَارَكٌ)، فالذي نلحظه أنَّ هناك أكثر من اختلاف بين الآيتين حيث استبدل الجملة الفعلية (أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا) بالجملة الاسمية (وَهَٰذَا كِتَٰبٌ)، كما استبدل شبه الجملة النعت (مِّنَ ٱلَّيْلِ) وأوّلها بـ(استقر) لتقابل الجملة الفعلية(أنزلناه) و(مُظْلِمًا) بـ(مُبَارَكٌ)، وهذه المقاربة تصحح هذا التوجيه النحوي، إذ يذهب أكثر النّحاة إلى تقديم المفرد ثم الظرف أو المجرور ثمَّ الجملة وعلّة ذلك عندهم أنّ الأصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وتقدّم الظرف لأنّه من قبيل المفرد عند قوم[٣]، غير أنَّ ابن أبي الربيع يقول بتقديم الجملة الفعليّة على الاسميّة؛ لأنّ الوصف بها أقوى ويجوز تقديم الجملة على المفرد، كما هو الحال في المقاربة موضع التمثيل، فالذي نستشفه من هذه المقاربة أنَّها جاءت بحكم جديدٍ مغايرٍ لما هو الأقيس والأولى عند أغلب النحويين؛ لأنَّهم خصوا النعت الصريح بالتقديم، وما جاء مخالفا لما أقروه خصّوه بالضرورة أو بنادر الكلام أو قليله، وقولهم هذا ليس بشيء؛ لورود تقديم النعت غير الصريح في أفصح الكلام(القرآن الكريم) كما في التركيبين المتقاربين، وإن كان الأكثر ترتيبها الترتيب الّذي ذكره النّحاة.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٨/٦.

(٢) ينظر: الدر المصون: ١٨٨/٦.

(٣) ينظر: الارتشاف والهمع: ١٥٥/٣، ٢١٧/١، وشرح التصريح: ١٩٢٩-١٩٣٠: ٤.

والذي أخلصُ إليه أنَّه وظَّف هذه المقاربة لتأكيد حكم نحوي يُجيز تقديم النعت غير الصريح على النّعت الصريح، مستفيدا من خاصيتي المرونة والاتساع اللتين تتماز بهما اللغة العربية عن غيرها من اللغات.

ج) جواب الطلب بين الرفع والجزم:

عقد السمين الحلبي مقاربة نحوية بين تركيبين قرآنيين سعيًا منه إلى بيان صحة التوجيه النحوي، ذلك أنَّ وظائف المقاربة وغاياتها تتنوع وتتعدد، فقد تتجاوز بيان صحة التركيب النحوي وموافقته لسنن العرب في كلامها إلى رفض التوجيه النحوي، أو إلى توضيح المسألة وتقريبها للإفهام وتحقيق الغاية المرجوة من التمثيل، ولعلَّ احدى هذه الغايات تحققت في مقاربة قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ١١٤﴾، (المائدة: ١١٤)، فجملة (تَكُونُ لَنَا عِيدًا) ليست جوابا للطلب(أَنزِلْ)، فالفعل المضارع مرفوع كما يتضح من الرسم القرآني، وجملته في محل نصب صفة لـ(مائدة)[١]، إذن فالطلب هنا لم يتضمن معنى الشرط غير أنَّه تضمنه في قراءة عبد الله(تَكُنْ)[٢]، حيث ورد الفعل المضارع مجزوما، إذ أجمع النحاة على جزم جواب الطلب بشروط أربعةٍ: أن يتقدم الطلب على الفعل، وأن يخلو جواب الطلب من الفاء السببية، وأن يكون المقصود بالمضارع جزاء الطلب، أي: أن يكون المضارع مسبَّبًا وناتجا عن ذلك الطلب المتقدم عليه، ويكون ذلك بإضمار شرط في الطلب، ويُراد بالطلب الجملة التي فيها أمر أو نهي أو استفهام أو تحضيض[٣]، اذن في جواب الطلب وجهان: هما الرفع والجزم، أمَّا الرفع فمبني على عدم تضمن الطلب معنى الشرط، وعندئذٍ يرفع المضارع على الابتداء أو الوصف أو الحال، وأما الجزم فعلى تقدير الشرط في الطلب[٤]، فالسمين الحلبي قد مثَّل لجواب الطلب المرفوع والمجزوم

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: أحمد بن عبد الكريم الأشموني: ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: الشواذ: ٣٦.

(٣) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان: ٧٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١٢٧/٦، وتوجيه اللمع: ابن الخباز: ٣٧٦.

بالتركيب القرآني آنف الذكر، ناقلا مقاربة الزمخشري التركيب القرآني للتركيب القرآني نفسه الوارد في قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾، (مريم: ٥-٦)، فجملة(يَرِثُنِي وَيَرِثُ) أيضا واقعة جواب للطلب غير أنها لم تُضمَّن معنى الشرط، وجملته في محل نصب صفة بـ(وَلِيًّا)[١]، وقرأ أبو عمرو والكسائي "جزمًا جوابًا للأمر"[٢]، ويرى السمين الحلبي أنَّ قراءتي الرفع للنص المُمثَّل له والمُمثَّل به هما قراءتان متواترتان، في حين قراءة الجزم قراءة شاذة[٣]، وبمقابلة التركيبين القرآنيين آنفي الذكر نخلصَّ إلى صحة المقاربة النحوية التي عقدها الزمخشري، ومن ثمَّ نستشف أنَّ هذه المقاربة سيقت لبيان صحة التوجيه النحوي بناءً على ما تمَّ تقعيده في هذا الجانب، فهي بذلك تكون مؤكدة لما قُرِّر من أحكامٍ.

٤- جملة جواب الشرط:

الجملة الشرطية تتألف من جملتين متلازمتين مترابطتين بواسطة أداة الشرط، هما جملة جواب الشرط فيها تتحقق بتحقق جملة فعل الشرط، أي: تحققها مشروطٌ بوقوع جملة الشرط في الغالب، فإذا تحقَّق الشرط تحقَّق الجواب، غير أنَّ جواب الشرط قد يُحذف لدلالة فعل الشرط عليه وتعلُّقه به، وقد اتفق جمهور النحاة على جواز حذف جواب الشرط إذا دلَّ عليه دليل مقالي أو مقامي، وبشرط أن يكون فعل الشرط في زمن الماضي لفظًا أو معنى بأن يكون فعلا مضارعا مجزوما بلم، وإذا كان فعل الشرط في زمن المضارع فلا يحذف جواب الشرط إلا للضرورة الشعرية[٤]، وقد تمثَّل السمين الحلبي لحذف جملة جواب الشرط، بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ

---

(١) ينظر: الكشاف: ٦٩٣/١، والدر المصون: ٥٠٣/٤.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه: ٩/٢، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: الشَّهْرَزُوري: ٥٤٤، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ابن القاصح: ٢٨٣، الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي بن أبي مريم: ٨١٢.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥٠٣/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٧٩/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨٥/٥، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود: ٤٨٩ .

صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٥٢﴾ ﴾، (آل عمران: ١٥٢)، "فجملة جواب الشرط محذوفة في التركيب القرآني، وهي مختلف في تقديرها عند المفسرين فابن عطية قدَّرها بـ: (انهزمتم)[١]، والزمخشري بـ: (مَنَعَكم نَصْرَه)[٢]، وأبو البقاء بـ: (بان لكم أمرُكم)[٣]، مستدلين على ذلك بقوله: ﴿ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ﴾"[٤]، وقدَّره النيسابوري والقرطبي: (امتُحِنْتُم)[٥]، وقدَّره أبو حيان: (انقسمتم إلى قسمين)[٦]، قائلا: "**لا يُقال كيف يقال: انقسمتم إلى مريدِ الدنيا وإلى مريد الآخرة فيمَنْ فَشِل وتنازع وعصى؛ لأنَّ هذه: الأفعالَ لم تصدُرْ من كلِّهم بل من بعضِهم**"[٧].

وقد جعل السمين الحلبي هذا التركيب المُمثَّل له، مقاربا لتركيب قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوۡجٞ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ وَمَا يَجۡحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٖ كَفُورٖ ﴿٣٢﴾ ﴾، (لقمان: ٣٢)، فجملة(فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ) جملة شرطية جوابها مختلف فيه، فمنهم من رأى أنَّ جملة(فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ) هي جواب الشرط، ذلك أنَّ (لمَّا) جوابها جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء وهذا رأي ابن مالك، مستدلين على ذلك بنصوص من التنزيل قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ﴾، (العنكبوت: ٦٥)، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾، (يونس: ٢٣)، وفيهما كان جواب (لما) جملة اسمية مصدرة بـ(إذا)

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٢٤/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤٣٧/٣، وتفسير الكشاف: ٤٢٧/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٣٧/٣، والتبيان: ٣٠١/١.

(٤) مغني اللبيب: ١٧٤/١، واعراب القران وبيانه: ٧٣/٢، والدر المصون: ٤٣٦/٣-٤٣٧.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٧٤/٦، وتفسير القرطبي: ٢٣٦/٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٣٧٩/٣.

(٧) المصدر نفسه: ٣٨٠/٣.

الفجائية[1]، ومنهم من رأى أنَّ جملة جواب الشرط محذوفة والفاء في (فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ) تدل على مُقَدَّرٍ وهم (مخالفو ابن مالك)، تقديره: (فَلَمَّا نَجَّاهُمُ انْقَسَمُوا فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ غَيْرُهُ)[2]، فلعلَّ المشترك في تلك المقاربة التي عمد إليها السمين الحلبي في دُرِّه، هو حذف جواب الشرط أو عدمه ومن ثمَّ تقديره تقديرا مناسبا يتلاءم والمعنى المراد من النص، غير أنَّي أذهب مذهب ابن مالك، انطلاقا من وظيفة اللغة الإبلاغية التواصلية، فلما تحقَّقت تلك الوظيفة الابلاغية التواصلية في التركيب القرآني المُمثَّل به، لم أرَ داعيًا إلى تقدير جواب الشرط، ما دامت الفائدة المرجوة من اللغة متحققة، وأيضا ممَّا يجب عدم إغفاله في هذه المقاربة أنَّ السمين الحلبي لجأ إلى آلية الاستبدال، فأداة الشرط في التركيب القرآني المُمثَّل له هي(إذا) وفي التركيب القرآني المُمثَّل به هي(لمَّا)، وهما لم يُؤثِرا في المقاربة في شيء ذلك أنهما متفقتا الموقع الإعرابي، فهما أداتا شرط تعربان في محل نصب ظرف زمان، لم يؤثرا في مدخوليهما فما بعدهما يعرب حسب موقعه من الجملة، ومن ثمَّ يقُال عنه وهو فعل الشرط أو وهو جواب الشرط، فهنا السمين الحلبي يحافظ على الصورة الشكلية التركيبية للمُمثَّل له وللمُمثَّل به.

والذي نخلصُ إليه أنَّ السمين بنى مقاربته التركيبية على آليات ذهنية متعددة، نستشف من خلالها المستوى الشكلي للتركيب أسسا وضوابط، فضلا عن ذلك أنَّه عقد هذه المقاربة بين تركيبين قرآنيين لكل منهما توجيهان لدى المفسرين واللغويين، أحد هذين التوجيهين في التركيب القرآني المُمثَّل له يماثل التوجيه الآخر في التركيب القرآني المُمثَّل به.

(١) ينظر: النحو العربي: ابراهيم بركات: ٣٩٩/٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب:١٧٤، والتحرير والتنوير: ١٩١/٢١.

المبحث الثاني:
مقاربة التركيب القرآني بشاهد شعري:

توطئة

احتلَّ الشاهد الشعريّ مكانة كبيرة في كتب اللغة والنحو وأصبح جزءاً لا ينفصل عنها، فقد حظي باهتمام اللغويين عموماً والنحويين خصوصاً لما له من أهمية كبرى، في تقعيد القواعد، وتأييد ما تبنوه من آراء ومذاهب، وقد أفاد السمين الحلبي من الشاهد الشعري ووظفه في مقارباته النحوية واستدلالاته اللغوية شأنه في ذلك شأن الدارسين والباحثين في مختلف العصور والأمكنة بتتبع الشواهد الشعرية في كتب اللغة والنحو، فخصّوها بدراساتهم وأبحاثهم بعد جمعها وتصنيفها وشرحها وبيان موضع الاستشهاد فيها، والعمل على نسبتها الى قائليها، وقد وظَّف السمين الحلبي الشواهد الشعرية لرفض التوجيه النحوي أو تأييده، أو ترجيح وجه على غيره من الأوجه، علما أن هذه الشواهد الشعرية لا يشترط في الأخذ بها، التزام الدائرة الزمانية والمكانية التي اشترطها النحاة في استقراء لغة العرب وإقرار قواعدهم النحوية، ذلك أنَّ الشاهد الشعري في حقلي الاستشهاد والاحتجاج يختلف عمَّا هو في حقل التمثيل، إذ إنَّ كل شاهد في تلك الحقول يصح في باب التمثيل والعكس لا يصح، وسأعرض للمواضع التي اعتمد فيها السمين الحلبي على الشاهد الشعري في مقاربة تركيب الآيات.

أ) الأسماء المرفوعة:

١) خبر جارٍ على غير صاحبه:

وهو كل وصف وقع خبرًا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر، وعن مدلوله[١]، ولابد أن يرفع الخبر الوصف ضميرًا بارزًا، أو مستترا عند أمن اللبس، أواسمًا ظاهرًا، وقد تمثَّل السمين الحلبي لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٦/١، وشرح المكودي على الألفية: ٤٩، والنحو الوافي: ٤٦٣/١.

ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾، (الأعراف:٢٠٢)[١]، فالتركيب القرآني (وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ) الضمير(هم) في(إخوانهم) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه وهو عائدٌ على الشياطين لدلالةِ لفظ الشيطان عليهم، أو جنس الشياطين والضمير المنصوب في (يَمُدُّونَهُمْ) عائدٌ على الكفار، وتقدير الكلام حينئذٍ: (وإخوان الشياطين يَمُدُّهم الشياطين) فبهذا يكون الخبر جاريًا على غير منْ هو له في المعنى، ذلك أن (الإمداد) مسند إلى (الشياطين) في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن (إخوانهم)[٢]، وقد جعل السمين التركيب القرآني مقاربا لقول الشاعر:

– وَهُمْ إِذَا الْخَيْلُ جَالُوا فِي كَوَاثِبِهَا فَوَارِسُ الْخَيْلِ لَا مِيلٌ وَلَا قَزَمُ [٣]

فالجملة الفعلية (جالوا) خبر المبتدأ (الخيل) وضميرها عائدٌ على ما عاد عليه الضمير(هم)[٤]، وبمقابلة التركيبين نجد أنَّ المقاربة مطابقة، فكلا التركيبين قد اشتمل على خبر جارٍ على غير من هو له.

٢) إقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل:

ينوب شبه الجملة من الجار والمجرور عن الفاعل المحذوف للفعل المبني للمجهول، فيُقال بإن الجار والمجرور سدّا مسدّ نائب الفاعل؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى؛ ولذا تصح نيابته عن الفاعل خلافا لابن درستويه والسهيلي إذ يرون النائب ضمير المصدر لا المجرور[٥]، وقد تمثَّل السمين الحلبي لقيام الجار والمجرور مقام الفاعل، بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾، (الأعراف:١٤٩)، فالتركيب القرآني(سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ) قام الجارّ والمجرور مقام الفاعل[٦]، وقيل: القائم

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٥٤٨/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٤٨/٥، وينظر: التحرير والتنوير: ٢٣٥/٩.

(٣) ينظر: الخصائص: ٤٣٧/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٢٧٢/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٨/٣.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٥٤٨/٥، وينظر: التحرير والتنوير: ٢٣٥/٩.

(٥) ينظر أوضح المسالك: ١٢١/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٢٢/١.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٤٦١/٥.

مقام الفاعل ضمير المصدر الذي هو السُّقوط ،أي: سُقِط السقوط في أيديهم، وقيل: إنَّ عبارة(سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ) تقال عند الندم، فكأنَّه قال(سقط الندم في يده)، وبهذا التصريح يكون الذي قام مقام الفاعل الجار لا ضمير المصدر[١]، وجعل السمين الحلبي هذا التركيب مقاربا لقول امرئ القيس:

– دَعْ عنك نَهْباً صِيح في حُجُراتِه ولكنْ حديثاً ما حديث الرواحلِ[٢]

فالتركيب(صِيح في حُجُراتِه) موطن الشاهد حيث بُنِي الفعل(صاح) للمجهول فصُيِّر(صِيح)، والجار والمجرور(في حُجُراتِه) ناب مناب الفاعل، فكأنَّه قيل: (صاح المنتهبُ في حجراته)، فبمقابلة التركيبين نخلصُ إلى تمام المطابقة بينهما.

ب) الأسماء المنصوبة:

١ – النصب على اسقاط حرف القسم:

يرى الزجاج أنَّ حروف التهجي مبنية على الوقف لا تعرب، "ومعنى قولنا(مبنية على الوقف) أنك تستطيع أنْ تسكت على كل حرف منها، فالنطق: ألف، لام، ميم،...، غير ذلك. والدليل على أنك تقدر السكت عليها جمعك بين ساكنين في قولك (لام) وفي قولك (ميم)"[٣]، ونقل أبو جعفر النحاس الآراء المختلفة لمن تقدَّمه من العلماء كالخليل وسيبويه والفراء وابن كيسان في الحروف المقطعة في (الم) وما أشبهها أنها لم تعرب؛ لأنها بمنزلة حروف التهجّي فهي محكيّة ولو أعربت ذهب معنى الحكاية ولأعرب بعض الاسم[٤]، وهي عند الفراء أيضا لم تعرب؛ لعدم إرادة الإخبار عنها بشيء[٥] ، وقد نقل النحاس عن ابن كيسان رأيه في إعراب حروف التهجي فقد خرَّجها على النصب بفعل تقديره (اقرأ) أو اسم فعل(عليك الم)، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف: (هذا الم)أو (هو الم) أو(ذاك الم)[٦]، وهي عند الزمخشري

(١) ينظر: الدر المصون: ٤٦١/٥، ارتشاف الضرب: ١٧٢٩/٤.

(٢) ديوانه: ١٤١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥٩/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢٣، وكتاب سيبويه: ٢٦٥/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:٢٣.

تحتمل وجوها ثلاثة: الرفع على الابتداء، والنصب على اضمار فعل، والجر بحرف القسم[١]، وتبعه في توجيهي الرفع والنصب أبو البركات الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن[٢]، ويرى السمين الحلبي أن الحروف المقطعة تحتمل الرفعُ على الابتداء خبرها ما بعدها أو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على إضمار فعلٍ لائقٍ، أو على اسقاط حرف القسم، وذكر السمين الحلبي ذلك في قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ فـ(الٓمٓ) تحتمل الرفع على الابتداء خبرها(ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ)، أو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا ألم)، والنصب على إضمار فعلٍ لائقٍ تقديرُه: (اقرَؤوا ألم)، أو على اسقاط حرف القسم، وقد قارب السمين الحلبي هذا الوجه بقول الشاعر:

– **إذا ما الخبزُ تَأْدِمُه بلَحْمٍ فذاك أمانةَ الله الثريدُ**[٣]

يريد: وأمانةِ الله[٤]، فقد اجتمع قسمان على مقسم واحد، فلم يرتضِ الزمخشري هذا التوجيه ؛ لأنَّ العرب تستكره ذلك[٥]، وخرَّج البيت على أنَّ (أمانة اللَّه) مرفوعة على الابتداء، والخبر محذوف تقديره قسمي، أو نصب بفعل القسم المقدر بعد حذف الجار، والتقدير: أقسم أمانة اللَّه، أو جر بواو قسم مقدرة، غير أنَّ البصريين خصوا هذا بلفظ الجلالة[٦].

وزعم ابن عصفور في (شرح الجمل) أن (أمانةَ) يجوز أن ينتصب بفعل القسم أو بفعل مضمر يصل بنفسه، تقديره: ألزم نفسي يمين الله، متابعا ابن خروف في ذلك[٧].

---

(١) ينظر: تفسير الكشاف: ١٣/١.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣/١.

(٣) البيت من شواهد الجمل في النحو: ١٣٤، وكتاب سيويه: ٦١/٣، والأصول في النحو: ٤٣٣/١، ولسان العرب: ٩/١٢.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٨٠/١، وينظر: الجمل في النحو: ٤٨٧ .

(٥) ينظر: تفسير الكشاف: ٢٥/١.

(٦) تفسير الكشاف: ٢٤/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢١/٢، والتذييل والتكميل: ٣٤٤/١١.

نخلصُ مما سبق أنَّ المقاربة التي اعتمدها السمين الحلبي بين تركيب البيت الشعري والآية متباينة، ذلك أنَّ المقسم به في التركيب المُمثَّل له هو الحروف المقطعة بينما المقسم به في التركيب المُمثَّل به هو لفظ اليمين أو الحلف(أمانة الله)، غير أنَّ الرابط بين المُمثَّل له والمُمثَّل به هو حذف حرف القسم فقط، فربما كانت كثرة استخدام حرف الخفض علة لإسقاطه وبقاء عمله[١]، وكذلك وضوح المعنى والدلالة على حرف الجر المحذوف كانا مسوغَّين كافيين لإسقاط حرف الجر.

٢- المكان المختص:

المكان المختص وهو ما له أقطار تحويه، وهو منصوب على الظرفية شذوذا عند جمهور النحاة والمحققين، ومنصوب على إسقاط حرف الجر عند الفارسي، وهذا هو المختار عند ابن مالك، وذهب آخرون إلى أنَّه منصوب على التشبيه بالمفعول به[٢]. وقد تمثَّل السمين الحلبي للظرف المنصوب بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾، (التوبة:٥)، فقوله: (كُلَّ مَرْصَدٍ) ظرف مكاني منصوبٌ[٣]، فهو عند الزجاج كقولنا: (ذهبت مذهباً)[٤]، إلا أنَّ أبا علي الفارسي لم يرتضِ قوله؛ وذلك لأنَّ ظرف المكان المختص عنده، يتعدى بحرف الجر(في)، نحو: صَلَّيْتُ في الطريق، وفي البيت، ولا يتعدى الفاعل بنفسه إلا في ألفاظٍ محصورةٍ بعضها مقيس عليها وبعضها مسموع وجعل أبو علي الفارسي[٥] هذا الوجه مقاربا لقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي الكوفي: الجبالي: ٣٦٦.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٦٥٧/٢، شرح ابن عقيل: ١٩٦/٢-١٩٧، والمقاصد الشافية: ٢٨٦/٣، وشرح المكودي: ١١٩/١، وأبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف: د. مزيد إسماعيل نعيم . روفائيل مرجان: ١٣، والنحو المعقول: د. جميل عبد الله عويضة: ٥٤.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١١/٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢، ينظر: الدر المصون: ١١/٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٣٥/٣، وينظر: توضيح المقاصد: ٦٥٧/٢، وينظر: تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: د. محمّد علي سلطاني: ٢٥٤/٢.

– لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[١]

فالطريق مفعول به منصوب على اسقاط حرف الجر(في) المقدر فيه، والأصل (في الطريق)، فحُذِف حرف الجر ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به (الطريق)، وهذا الحذف مخصوص بالضرورة عند الجمهور، وهو مما حُذِف فيه الحرفُ اتِّساعاً لا على الظرف، فيُفهم من كلامهم أنه نُصب على المفعولية[٢]؛ غير أن أبا حيان ينصبه على الظرفية مشايعا في ذلك جمهور النحاة؛ لأنَّ (واقعدوا) في السياق القرآني لا يُراد به حقيقةُ القعود، وإنما المراد به (ارصُدوهم)، أي: ارصدوهم كل مرصد[٣]، وبما أنَّ العامل والظرف متفقان في المادة لفظاً أو معنًى تعدَّى إلى الفعل بنفسه، نحو: (جلست مجلسَ القاضي)، (وقعدت مجلسَ القاضي)[٤]، وهذا التوجيه الذي قال به أبو حيان ارتضاه السمين الحلبي في معرض تناوله الأوجه المحتملة في التركيب القرآني[٥].

وقد سبق الأخفش الفارسي إلى ما قال به، إذ إنَّ (كُلَّ مَرْصَدٍ) منصوبٌ على إسقاطِ حرف الجر، غير أنَّ حرف الجر المُقدَّر عند الأخفش هو(على)،أي الأصل فيه: (على كلِّ مَرْصَد)[٦]، وقد نقل السمين الحلبي مقاربة الأخفش هذا الوجه بقول الشاعر[٧]:

– تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بها مِنْ صَبابةٍ وأُخْفي الذي لولا الأسى لقَضَاني

---

(١) ديوان الهذليين: ساعدة بن جؤية: ٩١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢١٤/١، والإيضاح الفارسيّ: ١٨٢، وشرح اللّمع في النحو: ابن جني: ١٩٩، والبديع في علم العربية: ١٦٨/١، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ابن الوردي: ٢٠٢، وهمع الهوامع: ١٥٢/٢.
الدر المصون: ١٢/٦، ومغني اللبيب: ٥٧٦/٢، ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي: ٤٨٤/٣ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٢/٥، وينظر: تفسير أبي السعود: ٤٣/٤، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٠٠/٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٦/٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٠٠/٤، وروح المعاني: ٢٤٦/٥.

(٥) ينظر: الدر المصون: ١٢/٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ١٠٩/٢، وبحر العلوم: السمرقندي: ٤٠/٢، وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ١١٧، وحاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي: ١٥٦/٩.

(٧) ديوان عروة ابن حزام: ١٢.

فالأصل فيه (لولا الأسى لقضى عليَّ) ، فحذف حرف الجر ونصب المفعول به، ويرى السمين الحلبي أنَّ هذا الوجه لا يُقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع ، وهو عنده كقوله تعالى: ﴿ لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ ، (الأعراف:١٦)، حيث نصب المفعول به على اسقاط حرف الجر(على) أي: على صراطك[١] .

ويتبين مما سبق نقل السمين الحلبي المقاربات التي عقدها اللغويون في توجيه التركيب النحوي(كل مرصد)، مرَّجِحا أحدها معتمدا القياس النحوي فيما ذهب إليه.

ج) الأسماء المجرورة:

١- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه:

يحذف المضاف إذا وُجِدت قرينة تدلّ عليه، ويُقَام المضاف إليه مقامه فيُعرب المضاف إليه إعراب المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾، (البقرة: ٩٣)، أي: حُبَّ العجلِ، فَحُذِف المضاف، وهو (حُبَّ) وأُعرب المضاف إليه إعرابه[٢]، ولذلك نُصِب. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾، (يوسف:٨٢)، أي: أهل القرية[٣].

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط: أن يكون المحذوف معطوفًا على مُشاكلٍ له، والمراد بالمشاكلة "المماثلة و(عِنْد أهل البديع) أَن يذكر الشَّيْء بِلَفْظ غَيره لوُقُوعه فِي صحبته كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ ﴾ وَقَوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾"[٤] أَوْ مُقَابِلاً لهُ، وذلكَ لأَجْلِ

(١) ينظر: الدر المصون: ١٢/١١.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٣٥٧/٢، والوسيط في تفسير القرآن المجيد: ١٧٦/١، والتفسير الكبير: ٢١٤/٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن: الأخفش: ٥٣/١، والنكت والعيون: ٦٨/٣، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ٤٣٠/١.

(٤) المعجم الوسيط: ٤٩١/١، قوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ ﴾، (التوبة/٦٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾، (آل عمران/٥٤).

أنْ يكونَ المعطوفُ عليهِ دَليلاً على المحذوفِ[١]، والمراد بالمقابلة "هي أن يؤتى بمعنيين غير متقابلين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب"[٢]، كقوله تعالى: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾، (الأنفال:٦٧) ، وهي قراءة الجمهور، إذ قرأوا لفظة (ٱلۡأٓخِرَةَۗ)على النصب، وقرأ سليمان بن جماز المدني بجرها[٣]، وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّه[٤]، وقدَّر الزمخشري وأبو البقاء العكبري المضاف بـ(عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا)[٥]، وتقديرهم من باب المقابلة وإلا فلا يحسن لأن أمور الآخرة مستمرة[٦]، وقد عاب المفسرون عليهم مذهبهم ووصفوه بغير الحسن إذ كيف يقولوا: بإرادة الله عرض الآخرة[٧]، وقدَّره ابن عقيل بـ(والله يريد باقي الآخرة)[٨]، واختلاف التقديرات ليس ذات أهمية، إذ المهم أنَّ هناك مضافًا محذوفًا في عرف الجمهور يُقدَّر بما يتساوق مع سياق ومعنى الآية، وقول الشاعر من باب المماثلة:

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارًا[٩]

فقد أَبقى الشاعر المضاف إليه (نارٍ) مجرورًا مع أنّه قد حَذَف المضاف، وتقديره: وكلَّ نارٍ؛ وذلك لتحقُّق الشرط ، وهو: أنّ المضاف المحذوف (كلَّ) معطوف على مُمَاثِل له، هو (كلَّ) في قوله: أَكُلَّ امرىءٍ، وقد قارب أبو البقاء قول الشاعر:

أكلَّ امرِىءٍ تَحْسَبين امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

---

(١) ينظر: شرح المكودي: ١٧٢/١.

(٢) البلاغة العربية: ١٢.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٨١/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/١.

(٥) ينظر: الكشاف:٢٣٧/٢.

(٦) ينظر: روح المعاني: ٣٣/١٠.

(٧) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٥١٤/٤، والدر المصون: ٦٣٨/٥، واللباب: ٥٦٩/٩.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٨/٣، والمقاصد الشافية: ١٦١/٤.

(٩) ديوان أبي داوود الإيادي: ١١٢(قافية الراء)، والأصول في النحو: ٤٥٤/١، وشرح المفصل: ١٩٦/٢.

بقراءة ابن جماز: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾، ذلك أنَّ المضاف حُذِف وأقُيم المضاف إليه مقامه في كلا التمثيلين، غير أنَّ المضاف ليس معطوفا في الآية؛ بل المعطوف جملة فيها المضاف، وهذا واضح وجلي من النظر في تركيب الآية إذ تتألف الآية من جملتين جملة (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا) وجملة(وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ) التي هي موطن الشاهد وبتحليل تركيبها نجد أن المضاف محذوف ومقدَّر بـ(باقي) والجملة كلها مسبوقة بحرف عطف فهي معطوفة على جملة (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا)، أمَّا البيت الشعري فوجه الاستشهاد به: مجيء الواو عاطفة، و(نار) مجرورة على أنها مضاف لـ(كل) محذوفة، معطوفة بالواو على كل المذكورة، وهذا هو الوجه الأقرب. والوجه الآخر الذي وقف عليه ابن هشام في أوضح المسالك بشيء من التفصيل وهو العطف على معمولي عاملين مختلفين فـ(نار) الأولى معطوفة على (امرئ) و(امرئ) هذا معمول للمضاف(كل)، و(نار) الثانية المنصوبة معطوفة على (امرأ) و(امرأ) هذا معمول للفعل(تحسبين) لأنه مفعول ثان له، فالعطف هنا كان على معمولي عاملين مختلفين هما المضاف(امرئ) الأول، والعامل الثاني الفعل (تحسبين)[1]، ففي جوازه خلاف بين مانع له ومجيز له فممن أجاز العطف على معمولي عاملين مختلفين الكسائي[2]، والفراء[3]، والأخفش[4] وغيرهم[5]. ومن منعه سيبويه وجمهورُ النحويين، قال السيرافي: " اعلم أن سيبويه لا يجيز: ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرٌو،... لأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجاز ذلك كان عطفاً على عاملين، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: ليس زيدٌ بقاعدٍ، فـ(زيد) مرتفع بـ(ليس)،

(١) ينظر: اوضح المسالك الي الفيه ابن مالك: ١٤٦/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف: ٦٥٩/٢، ومغني اللبيب: ٤٨٦/٢، والمساعد: ٤٧١/٢، والتصريح: ٥٦/٢، والهمع: ٢٧٠/٥.

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٠، ولباب الإعراب: الاسفراييني: ٤١٢، ومغني اللبيب: ٦٣٢، والمساعد: ٤٧١/٢، والتصريح: ٥٦/٢ .

(٤) ينظر: المقتضب: ١٩٥/٤، والأصول: ٦٩/٢، وشرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٣٣٩/١، والكشاف: ٢٨٥/٤.

(٥) ينظر : ارتشاف: ٦٥٩/٢، والتذييل: ١٧٦/٤، والهمع: ٢٧٠/٥.

و(قائم)، مجرور بالباء، والباء، و(ليس) عاملان، أحدهما عمل الرفع، والآخر عمل الجر، فإذا قلت: ولا قائمٍ عمروٌ، فقد عطفت(قائماً) على(قاعد)، وعامله الباء، وعطفت (عمرو) على اسم (ليس)، وعامله (ليس)، فقد عطفت على شيئين مختلفين"[١]. واحتجَّ مَن منعَ العطف على معمولي عاملين مختلفين بأمور:

الأول: أن حرف العطف ضعيف، فلا يكون بمنزلة عاملين مختلفين[٢]

الثاني: أنه لو جاز العطف على عاملين لجاز العطف على ثلاثة، وأكثر من ذلك، ولا يجوز ذلك بإجماع[٣].

الثالث: أن العطف على معمولي عاملين مختلفين إن لم يكن أحدها جارّاً مُجمع على منعه، وأن حذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والأكثر على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً، فيُحمل ما ورد موهماً العطف على عاملين على ما أجمعوا على جوازه، فيقدر الجار محذوفاً[٤].

الرابع: أن العطف على معمولي عاملين مختلفين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد ، ولا يجوز، فكذلك ما هو بمنزلته لا يجوز[٥].

وأما تقدير (كل) في البيت ففيه ضعف، لأن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال[٦]، وإن كان قد جاء في كلامهم[٧]، ولهذا كان حمل البيت على تقدير(كل) أحسن من جعله نادراً أو شاذاً، لأنه ورد في كلام العرب[٨]. وقد عدَّ ابن عصفور في كتابه(ضرائر الشِّعر) حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا ممَّا يختصُّ به الشِّعر[٩].

---

(١) شرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٣٣٨/١، وينظر: المقتضب: ١٩٥/٤، والأصول: ٧٥/٢.

(٢) ينظر : اللباب: ٤٤٣/١٧ وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٦٤٤/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٢١٨/١

(٣) ينظر: الأصول: ٧٥/٢، واللباب: ٣٠٩/١٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤١٥/٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤١٦/٤ .

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٧٤/٢.

(٩) ينظر: ضرائر الشعر: ١٦٦.

ولم يرتضِ السمين الحلبي مقاربة أبي البقاء العكبري التمثيلية ناقلا رأي شيخه أبي حيان ذلك أنَّ تركيب البيت الشعري مغايرٌ لتركيب الآية القرآنية، فالبيت الشعري المضاف معطوف على مماثل له من غير فاصلٍ بينهما، بينما الآية القرآنية المضاف ليس معطوفا إنَّما المعطوف واقع في جملة المضاف، قال أبو حيان: "**ليست الآيةُ مثلَ البيت فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفْصل بين حرف العطف وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفصل بـ(لا) نحو: ما مثل زيد ولا أخيه يقولان**"[(١)]، ويرى السمين الحلبي أنَّه إذا فُصِل بغير(لا) كهذه القراءةِ – قراءة ابن الجماز– فالجر فيه شاذٌّ قليل[(٢)].

وباستعراض آراء النحويين التي تناولت المُمَّثل والمُمَّثل له نجد تقاربًا بينهما فعند تقدير: و(كلَّ نارٍ) في البيت الشعري؛ و(عرض الآخرة) في قوله جلَّ وعلا يتحقّق شرط حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وهو كون المعطوف عُطِف على مُمَاثل له ومن ثم تحقّق الجر، غير أنَّ الآية يتعين فيها النصب لوجود قرينة في السياق تدل على المحذوف كما أنَّ شرط العطف على المماثل والمقابل متحقّقٌ لكن بينهما فاصل، فالنصب فيها أولى بخلاف البيت الشعري فالجر فيه جائز وفصيح لتوافر الشروط فيه. وفي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه ضرب من الاتساع في الكلام واختصار له والدليل على هذا ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب.

٢– البدل من المجرور بالحرف:

أجاز النحاة البدل من المجرور بواسطة إعادة حرف الجر الداخل على المبدل منه، كاللام الجارة في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ ، (المائدة:١١٤)، فـ(لِّأَوَّلِنَا) بدل من(لَنَا) فتحقَّق الابدال بإعادة حرف الجر[(٣)]، ومن ذلك ما ذكره المفسرون من قوله تعالى: ﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾،(البقرة: ٢٧)، فالتركيب القرآني (أن

(١) تفسير البحر المحيط: ٥١٤/٤، والدر المصون: ٦٣٨/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦٣٨/٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٣٣٤/٣، وشرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٣٣٩٧/٧.

يُوصَلَ) جاء البدل من المجرور مصدرًا مؤولًا من(أن والفعل) وليس اسمًا صريحًا، والمعروف أنَّ حرف الجر الداخل على أن المصدرية يجوز حذفه قياسًا، لذا فإن حمل الآية على البدل بتكرار حرف جر حذف لجواز ذلك في النحو ولا يمنع منه مانع، والتقدير: ما أمرَ اللهُ بوَصْلِهِ، وهذا الوجه استحسنه مكي ابن أبي طالب(١)، وقد جعل السمين الحلبي هذا الوجه مقاربا لقول امرئ القيس(٢):

– أمِنْ ذِكْرِ ليلى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ فَتَقْصُرُ عنها خَطْوَةً وتَبُوصُ

أي: أمِنْ نَأْيِها، فقد جاء بالشاهد الشعري مطابقا لتركيب النص القرآني إذ إن البدل مصدر مؤول حُذِف حرف الجر الذي كان ينبغي أن يدخل عليه، فنستنتج من مقاربة السمين الحلبي أنَّه جاء بها لترجيح وجهٍ نحويٍ على أُخر، وأنَّ لم يقل بذلك صراحةً، غير أنَّ شيخه أبا حيان صرَّح بذلك فهو يرى ما دون هذا الوجه كل الأوجه ضعيفة، ولولا شهرة قائليها لأعرض عن ذكرها صفحًا؛ لأنَّها بعيدة عن أفصح الكلام وهو كلام الله جلَّ شأنه(٣).

د) الأسماء المبنية:

١ – حذف العائد:

إن الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبرا عنه لا يخلو من ثلاثٍ، إما أن يكون مرفوعا، أو مجرورا، أو منصوبا، فأما المرفوع فلا يحذف، وأما المجرور فقد يُحذف إن جُرَّ بحرف جرٍ يفيد التبعيض أو الظرفيّة، أو جُرَّ بمسبوق مماثل لفظا ومعمولا، أو اسم فاعل مضاف، وأما المنصوب فيحذف بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كلّ أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك(٤) والكثير حذفُه من الصلة للطول، ثمّ حذفُه من الصفة في الحُسْن بعد الأول، تُشبَّه الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٤/١.

(٢) ديوانه: ١٧٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٩٨/٢.

الخبر قليل[١]، قال سيبويه: "**ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام**"[٢]، وقال أيضا: "**فإن قلت: زيدٌ كم مرة رأيت، فهو ضعيف، إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف فى قوله: (كله لم أصنع)**"[٣]، وعلَّة ذلك أنَّ حذف العائد إلى المبتدأ يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه[٤]، قال أبو سعيد السيرافي: "**إن إضمار الهاء إذا قلت: (زيد ضربت) هو قبيح ومع قبحه هو جائز في الكلام. قال: والدليل على جوازه في الكلام، أن الشاعر لو قال: (كله لم أصنع) لاستقام البيت ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه فعلم بذلك جوازه في غير الشعر**"[٥]، يفصح من نص أبي سعيد السيرافي أن الرفع يجوز في غير الشعر، غير أنه عبر عن الحذف بالاضمار فواضح من نصه أنَّه لم يميّز بين الاضمار والحذف، ذلك أنَّ المضمر متروك اللفظ منوي للمتكلم وأما الحذف فإنه متروك اللفظ والنية.

وذهب الكوفيون[٦]، ومنهم الفرَّاء[٧]، وتابعهم بعض البصريين[٨] إلى جوازه في السَّعة، بشرط أن يكون المبتدأ اسم استفهام، أو كُلًّا، أو كِلا أو كِلتا[٩].

قال سيبويه: "**ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام**"[١]، ومن حذف العائد قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾،(المائدة:٥٠)، وفيها توجيهان:

---

(١) ينظر: شرح المفصل ابن يعيش: ١١٨/٤.

(٢) الكتاب: ٨٥/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٧/١، (كله لم أصنع) عجز البيت الشعري: قد أصبحَتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١٧٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه السيرافي: ٣٨٠/١.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر: ١٧٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٩٥/٢.

(٨) ينظر: ضرائر الشعر: ١٧٧.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٠/٤.

الأول: النصب على أنه مفعول به مقدم(يبغون)، قُدِّم لإرادة التخصيص إفادة للإنكار والتعجيب من حال اليهود- والحديث في الآية الكريمة عنهم- فكأن معنى قوله تعالى: أيبغي هؤلاء اليهود الذين احتكموا إليك فلم يرضوا بحكمك، إذ حكمت بينهم – حكم الجاهلية؟ يعني أحكام عبدة الأوثان من أهل الشرك، وعندهم كتاب الله فيه بيان حقيقة الحكم الذي حكمت به فيهم، وإنه الحق الذي لا يجوز خلافه[٢]. وقد أورد أبو السعود قراءة الأعمش، "بالنصب (أَفَحَكَمَ) بفتح الفاء، والحاء، والكاف[٣] على إرادة الجنس"[٤]، فليس المراد واحدًا بعينه كأنه قيل: "أ **فحاكمًا من حكام الجاهلية يبغون، وفيه إشارة إلى الكهان الذين كانوا يأخذون الرشا، ويحكمون لهم حسب شهواتهم**"[٥]، وهي أيضًا منصوبة على المفعولية بـ(يبغون)[٦]، أو صفةٌ لموصوفٍ محذوف وذلك المحذوفُ هو الخبر، والتقدير: {أَفَحُكْمَ الجاهلية يَبْغُونَ} وحَذْفُ العائِد هنا أكثرُ لأنه يكثُر حَذْفُه من الصلةِ، ودونَه من الصفةِ، ودونَه من الخبر، وهذا هو المختار عند ابنُ عطية، ونَظَّره بقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾،(النساء:٤٦)، أي: قومٌ يُحَرِّفون ونظَّرها أيضاً بقول ابن مقبل[٧]:

وما الدهرُ إلا تارتانِ: فمنهما أموتُ وأُخْرى أبتغي العيشَ أكدحُ[٨]

أي: تارةً أموت فيها وهو تخريجٌ مرضيٌ عند السمين الحلبي[٩].

والثاني: (أفحُكْمُ) الجاهلية مرفوع بالابتداء و(يبغون) خبره[١٠]، وتوجيهه عند النحاة، مرفوع على أنه مبتدأ، و(يبغون) خبره، وعائد المبتدأ محذوفٌ تقديرُه: (يَبْغُونه)

---

(١) الكتاب: ٨٥/١.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٣٩٤/١٠.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٢٩، المحتسب لابن جني: ٢١١/١.

(٤) إتحاف فضلاء البشر: ٢٥٤.

(٥) القراءات الشاذة وتوجيهها للقاضي: ٤٣.

(٦) التبيان: ٤٤٢/١، وينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٤٧.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٠٣/٢.

(٨) ديوانه: ٢٤.

(٩) ينظر: الدر المصون: ٢٩٧/٤.

(١٠) ينظر: معجم القراءات: ٢٨٧/٢.

حملاً للخبرِ على الصلة. إلا أن ابن مجاهد: خطَّأ هذه القراءة وجعلها غيرُه ضعيفةً، ويرى ابن جني أنَّها لا تبلغُ درجة الخطأ، قال: ليس كذلك، ولكنه وَجْهُ غيرِه أقوى منه[١]، فرفع (كلُّه)، ولو لم ينو الهاء لنصبه؛ لأنه مفعول به[٢]، ولو نصب فقال: (كلَّه) لم ينكسر الوزن[٣]، "فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة بل لأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة"[٤].

"وإنما ضعف حذف العائد من الخبر؛ لأن الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ إنما هي حديث عنه، وأجنبية منه، فالعائد منها يعلقها به، ولكنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفًا، كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصول"[٥].

فالرفع على الابتداء إذن ليس بخطأ؛ لأن له وجهًا من القياس، إلا أن وجه النصب أقوى فغير بعيد أن يكون قوله: (أفحكم الجاهلية يبغون) يراد به "(يبغونه) ثم يحذف الضمير، وهذا وإن كانت فيه صنعة فليس بخطأ"[٦]. وقد أضاف ابن جني وجهًا آخر لتسويغ قراءة الرفع، وهو أن يجعل(يبغون) صفة خبر موصوف محذوف، والتقدير: أفحكمُ الجاهلية حُكْمٌ يبغونه، فحذف الموصوف الذي هو(حكمُ) وأقيمت صفته مقامه، كما قال الله سبحانه: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾، (النساء:٤٦)، أي: قوم يحرفون، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[٧].

وقد تمثَّل السمين الحلبي لهذه القراءة بقول أبي النجم:

قد أصبحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَعِ[٨].

---

(١) ينظر: معجم القراءات: ١٧/١.

(٢) انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٤٨.

(٣) انظر: المحتسب لابن جني: ١/ ٢١١، التبيان للعكبري: ٣١٤/١.

(٤) المحتسب لابن جني: ١/ ٢١١.

(٥) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٣.

(٦) المحتسب لابن جني: ٢١١/١.

(٧) ينظر: المحتسب: ٢١٢/١.

(٨) ديوانه: ٢٥٦ (قافية العين).

أراد: أصْنَعْهُ، وقد رُوِيَ (كُلُّهُ) بِالرَّفْعِ لِتَأَخُّرِ الْفِعْلِ عَنْهُ لِمُوجِبٍ آخَر، إذ نُسِبَ إلى شهاب الدين أنَّه قال: رووا قول الشاعر: (كله لم أصنع) بالرفع، مع إمكان أن تأتي به منصوبا، فتقول: (كلَّه لم أصنع) مفعولاً مقدماً[١]، وعلة ذلك عند أهل البيان؛ لأنه قصد عموم السَّلب لا سلب العموم[٢]، والأول أبلغ، وجعلوا من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (كُلُّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ)، وتَبَعا لرواية الرفع والنصب يتفاوت المعنى؛ وذلك لأن النصب يُفيد أَنَّه ما فعل كل الذنوب ولكنه فعل بعضها، وأَمَّا الرفع (كُلُّهُ لَمْ أصنع)، فمعناه أَنَّهُ ما أتى بشيءٍ من الذنوب مطلقا، ومن تلك الروايتين نستشف تفاوت المعنى بين الرفع والنصب، بسبب تفاوت الإعراب[٣]. ويرى ابن هشام أن رواية النصب غير صحيحة ؛ لأنك لو نصبت (كل) على التوكيد لم يصح ذلك، لان (ذنبا) نكرة، أو على المفعولية كان المعنى فاسدا ، وضعيفا من جهة الصنعة النحوية؛ لان حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو قوله (إن الامر كلَّه لله)[٤].

ويرى سيبويه: أنَّ النصب أولى لأَنَّه لا يُفسد المعنى. ولا تخرج(كُلُّ) عن إفادة الْعموم إِلَّا إِذَا استعملها الْمتكلم فِي الإخبار عن إِبطال خبَرٍ صريح أو مقدرٍ وقعت فيه (كُلُّ)، كَقولنا: كُلُّ الْفُقَهَاءِ يُحَرِّمُ أَكْلَ لُحُومِ السِّبَاعِ، فنقول له: مَا كُلُّ الْعُلَمَاءِ يُحَرِّمُ لُحُومَ السِّبَاعِ، فبردنا على المتكلم أبطلنا الكلية وأبقينا البعضُ، وَمن ذلك ردِّ الاعتقادات المخطئة كقول المثل: "مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً"[٥]، فإنَّه لِرَدِّ اعتقاد ذلك[٦].

ويتضح مما سبق أن السمين الحلبي جاء بهذه المقاربة ترجيحا لوجه نحوي على آخر، موضحا ما لذلك الترجيح من أثرٍ على المعنى، وإبراز تلك المعاني التي

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٦٤/١٨.

(٢) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام : التفتازاني: ١٢٠/٢.

(٣) ينظر: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) :٤٥٣/٢٩، والوافي بالوفيات: ٤٤/٢٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٧.

(٥) مجمع الأمثال: ٢٨١/٢.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه:٨٥/١، و التحرير والتنوير: ٩٢/٣.

يشتملها النص الواحد، والمرتبطة بالتوجيه الذي يراه النحوي محتملا لهذا النص مما يؤدي إلى ترتب عدة معان للتركيب النحوي الواحد.

هـ) الحروف:

١-البـاء:

نص النحويون واللغويون نتيجة استقرائهم كلام العرب على أنَّ لكل حرف من حروف الجر معنى خاصا به، بناءً على ما يؤديه الحرف من معانٍ داخل التركيب، وذكر السمين الحلبي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَـٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾(البقرة:٥٠)، اختلاف اراء المعربين واللغويين في توجيه حرف الجر الباء في(بِكُمُ)، فالسمين الحلبي يرى "أنَّ الباء في(بِكُمُ) داخلة على الآلةِ فكأنه فَرَق بهم كما يُفْرَقُ بين الشيئين بما توسَّط بينهما"[١]، وجوَّز أبو البقاء فيها ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون(الباء) مُتعَدِّيةَ كقولِك: ذهبتُ بزيدٍ، فيكونُ التقدير: أَفْرَقْناكم البحرَ، ويكونُ بمعنى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ ﴾، (الأعراف:١٣٨)، وهذا قريبٌ من الأولِ، والثاني: أن تكونَ الباءُ سببية، أي: بسببكم، والثالث: أن تكونَ(الباء) للحالِ من(البحر) أَيْ: فَرَقْناه ملتبِساً بكم[٢]، وجعل الزمخشري هذا التوجيه نظيرًا لقولِ الشاعر[٣]:

تَدُوس بنا الجماجِمَ والتَّريبا[٤]

أي: أنَّ الجار والمجرور في موضع الحال، فيكون المعنى تدوسُها ونحن راكبوها[٥]، ويرى أبو البقاء أنَّ(الباء) تكونُ حالاً مقدَّرةً أو مقارنةً أي: فَرَقْنا البحرَ وأنتم به، ولم يرتضِ السمين الحلبي أن تكون (الباء) حالا مقدرةً، معللا ذلك بأنه لا

---

(١) الدر المصون:٣٩٤/١.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٦٢/١.

(٣) ينظر: الكشاف:١٣٨/١.

(٤) ديوان أبي الطيب المتنبي: ١٧٩. صدر البيت: فمرت غير نافرةٍ عليهم.

(٥) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): ٤٨٣/٢.

حاجة تستدعي لذلك، هذا وأنَّ البحر لم يكنْ مفروقاً بهم إلا حالَ كونِهم سالكينَ فيه[١]، ويرى الزجاجي أنَّ الباء في (بكم) بمعنى اللام[٢]، أي: (لَكُمْ)، فتكون متعلقا بـ(فَرَقْنا) في موضعِ نصبٍ مفعولًا به ثانيًا، و(البحرَ) مفعول به أول، فانتقد السمين الحلبي هذا الوجه وقاربه بالمثال المصنوع (ضَرَبْتُ زيداً لأجلِك)، وبتحليل تركيب المثال المصنوع نجد أنَّ(زيدًا) مفعول به أول، واللام لام العلة و(أجلك) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، فلا يُقال إنَّه مفعولٌ ثانٍ[٣]، وردَّه بأنَّ النحوي لا يقولُ: "(ضَرَبَ) يتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر بحرفِ الجر"[٤]، كذلك هو الحال بالنسبة للتركيب القرآني، فإذا سلَّمنا بهذا التوجيه المزعوم، أعني- على تقديرِ تسليم كون (الباءِ) بمعنى (اللام)- فـ(لكم) لا تُعرب مفعولا به ثانيا.

ومن هنا نستشف أنَّ السمين الحلبي جاء بهذه المقاربة ليردَّ وجهًا نحويا مخالفا لما تمَّ تقعيده.

٢-جواز اعمال(ان)النافية:

تعمل (إن) النافية عمل ليس فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها[٥]، وقد تمثَّل السمين لهذه المسألة بقراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤ ﴾، (الأعراف:١٩٤)، حيث قرأ بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادًا) و(أمثالكم)[٦]. وقد خَرَّجها أبو الفتح ابن جني وغيره على أنَّ (إنْ) نافية، عاملةٌ عملَ(ما)، وهذا مذهب الكسائي والمبرد وابن جني، غير أنَّها لم تعمل عند سيبويه والفراء[٧]، والصحيح أن إعمالَها

(١) ينظر: الدر المصون: ٣٤٩/١.

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٨٧، والكفاية في التفسير بالمأثور والدراية: ٢٦٦/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٤٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٥٠/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١٩٥/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام: ٣٠٥/١.

(٦) ينظر: المحتسب: ٢٧٠/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك: ٣٧٥/١، ومغني اللبيب: ٥٦.

لغةٌ ثابتة نظماً ونثراً[١]، أو تكون (إن) هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها[٢]، وجعل السمين توجيه القراءة مقاربة لقول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحد إلا على أَضْعف المجانين[٣]

فهنا (إنْ) عملت كما عملت ليس فرفعت الضمير المنفصل (هو) اسما لها، ونصبت (مستولياً) خبرا لها.

ويرى السمين أنَّهم استشكلوا قراءة سعيد بن جبير "من حيث إنها تنفي كونهم عباداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثْبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالى. وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تُفْهم تحقيرَ أمرِ المعبود من دون الله وغباوةَ عابدِه، وذلك أن العابدين أتمُّ حالاً وأقدرُ على الضرِّ والنفع من آلهتهم فإنها جمادٌ لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يَعْبُد الكاملُ مَنْ هو دونَه؟ فهي موافقةٌ للقراءة المتواترة بطريق الأَوْلى"[٤].

فيتضح مما تقدَّم أنه قارب قراءة قرآنية في أحد الأوجه النحوية المحتملة بتركيب شعري جاء على غرار القاعدة النحوية التي أقرَّها النحاة، ولعلَّه وظَّف هذه المقاربة لبيان صحة توجيه القراءة، وايجاد وجه نحوي مقبول تقرّه القواعد النحوية لهذه القراءة.

٣-عطف الجمل:

يفضل النحويون عطف الجمل المتماثلة فعليًا أو اسميًا وإذا ما كان ظاهر التركيب عطف اسمية على فعلية فالمختار الحمل على إضمار فعل، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل، و توافق الجمل أولى من اختلافها[٥]، وقد ذكر السمين الحلبي في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾، (البقرة:٨٦)، فالتركيب القرآني (وَلَا

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٣٧٥/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧٨/٤.

(٣) وهو بلا نسبة في الأزهية: ٤٦، وأوضح المسالك: ٢٩١/١، وتخليص الشواهد: ٣٠٦، وجواهر الأدب: ٢٠٦، وخزانة الأدب: ٤/ ١٦٥٦.

(٤) الدر المصون: ٥٣٩/٥، واللباب: ٤٢٥/٩.

(٥) الأشباه والنظائر: ١٩٤/١.

هُمْ يُنصَرُونَ) (هم) فيه ضمير منفصل مرفوع بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرهُ المذكور في أحد أوجهه النحوية المحتملة، وعلى هذا تكون المسألة من باب الاشتغال، فلمَّا حُذِف الفعل انفصلَ الضميرُ[١]، وقد جعله السمين مقاربا لقول الشاعر:

– وإنْ هُو لم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبيلُ[٢]

ففعل الشرط في التركيب المُمثَّل به محذوف وجوبا فسَّره المذكور بعده فالتقدير وَإِنْ لم يحمله لم يحمل على النفس ضيمها فحُذِف (لم يحمل) وانفصل الضمير المستكن في يحمل فصار هُوَ[٣]، وبمقابلة التركيبين نجد أنَّ البنية التركيبية لكل منهما تطابق الأخرى على الوجه الذي ذكرناه، ففي التركيب الممثَّل له الجملة اسمية (ولا هم ينصرون) تكلَّف فيها تقدير فعل لكي تناسب المرجوح فيها، وذلك لكي تكون قد عطفت جملةً فعليةً على مثلِها إذ هي من المواضع المرجَّح فيها الحمل على الفعل في باب الاشتغال، بينما في التركيب الممثَّل به الفعل مقدَّر وجوبا بعد إن الشرطية وهو مقرَّر عند النحاة، وفيه عطف جملة فعلية (وإنْ هُو لم يَحْمِلْ) على الجملة الفعلية في البيت السابق له والذي ينص:

إذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ[٤]

(وإنْ هُو لم يَحْمِلْ) عطف على الجملة الشرطية (إذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ).

مما تقدَّم نخلص إلى أنَّ السمين الحلبي تكلَّف تقدير فعل في التركيب المُمثَّل له ليشايع رأي الجمهور، ويبدو لي أنَّه ليس لهذا التقدير مسوغ مادام التركيب الأصلي مفهوما يؤدي وظيفته الإبلاغية التواصلية الإيضاحية، غير أنَّه بتقديره الفعل أضحت المقاربة متطابقة تطابقا تاما.

٤– حذف لام الأمر:

(١) ينظر: الدر المصون: ٤٩٢/١.

(٢) شرح ديوان الحماسة: ٨٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١١٨/٧، والعُدّة في إعراب العُمدَة: ٢٤٤/١.

(٤) شرح ديوان الحماسة: ٨٢.

تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وقد جعل ابن مالك ذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وذلك بعد الأمر بالقول، نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (ابراهيم:٣١)، وقليل جائز في الاختيار، وذلك بعد قول غير أمر، وقليل مخصوص بالضرورة، وذلك دون تقدم قول[١]، ومذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر[٢].

وقولهم هذا محل نظر، ذلك لورود نصوص قرآنية حُذفت لام الأمر منها، فالمسألة ليست مقصورة على الشعر، وهذا ينم عن نقص استقراء النحاة في التمثيل والاستشهاد بأوثق النصوص وأبلغها وأسماها ألا وهو النص القرآني، وربما السبب في ذلك أنهم انطلقوا في تقعيدهم للغة وإقرار قواعدها من كلام العرب، وهذا يرتبط بوجه من الوجوه بالسبب الأول، وقد تمثَّل السمين الحلبي لهذه القضية بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾، ففي الآية القرآنية جزم الفعل المضارع (يقيموا) وعلامة جزمه حذف النّون، وحذف النون وما عطف عليه آراء ومذاهب وأوجه، اضطربت فيها أقوال النَّحْويّين:

الأول: أنّ (يقيموا) مجزوم بلام أمر مقدّرة؛ أي: (ليقيموا)[٣]، فحذفت وبقي عملها، وهو تقدير حسن ظاهر، ينسجم معناه مع ما ذهب إليه المفسّرون في تأويل الآية الكريمة، كما يحذف الجارّ ويبقى عمله، على حدّ قول الشاعر[٤]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا.

يريد(لتفد)، ولكنَّ سيبويهِ خصّه بالشّعر، بقوله: "واعلمْ أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة"[٥]، ومنع المبرّد ذلك حتّى في الشّعر، وذكر ابن

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٦٩/٣، وشرح شذور الذهب: الجوجري: ٥٩٦/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٦٨/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٠٤/٧.

(٤) ينظر: لم يذكر سيبويه صاحب البيت في الكتاب: ١١٩/٤، وهو لأبي طالب عمّ النبيّ أو للأعشى في خزانة الأدب – وليس في ديوانِ الأعشى– وذكر البغداديّ أنّ المبرّد لا يعرف قائله، وكانَ يلحّنه، ولا يحتجّ به خزانة الأدب: ١١/٩-١٠٦.

(٥) كتاب سيبويه: ٨/٣.

هشام: "أنّ الذي منعه المبرّد في الشعر، أجازه الكسائيّ في الكلام، لكن بشرط تقدّم (قُلْ)، وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾؛ أي ليقيموها"[١]، وهذا ما أجازه الزّمخشريّ إذ جَوّز أَنْ يكونَ (يقيموا) بمعنى (ليقيموا) و(ينفقوا) بمعنى(لينفقوا)، ويكون هذا هو المقول، قالوا: "وإنّما جاز حذف اللام؛ لأنّ الأمر الذي هو(قُلْ) عوضٌ منه، ولو قيل يقيموا الصلاة، وينفقوا ابتداء بحذف اللام، لم يجز" [٢].

والوجه الثاني: أنّ (يقيموا) مجزوم على جواب: (قل) ، على أَنْ يكونَ معناه (بَلِّغْ)، أو (أدِّ الشريعةَ يقيموا الصّلاة) وهو قول ابن عطيّة[٣]. وهو عند المبرد[٤] ليس جواباً لـ (قلْ) وإنّما جواب (أقيموا) محذوف تقديره (قل لعبادي أقيموا يقيموا)، وذكر أبو البقاء في التبيان أنّ تقدير المبرّد فاسد لوجهين: الأول: أنّ جواب الشّرط يخالف فعل الشرط أو فاعله أو فيهما معا، أمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل، فهو خطأ، كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتّقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إنْ يقيموا يقيموا؛ والثاني: أنّ الأمر المقدّر للمواجهة، و(يقيموا) على لفظ الغيبة، وهو خطأ، إذا كان الفاعل واحداً[٥]، وكذلك ضعّف تقدير المبرّد أبو حيّان[٦]، ورأى السّمين الحلبيّ أنّ إفساد الأوّل قريب، لكنّ الثاني ليس بشيء؛ "لأنّه يجوز أنْ يقول: قل لعبدي أطعني يطعك، وإنْ كان للغيبة، بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال"[٧]، وجاء في تّبيان أبي البقاء العكبري أنّ هناك من ردّ قول الأخفش الذي يرمي إلى تقدير(إنْ تقل لهم يقيموا)؛ لأنّ قول الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لهم لا يوجب الإقامة، وهذا عند أبي البقاء لا يؤثر بل لا يبطل قول الرسول؛ لأنّه أراد بالعباد المؤمنين، فإذا قال

---

(١) مغني اللبيب: ٢٩٨.

(٢) البحر المحيط: ٤٣٨/٦

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٣٩/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٨٤/٢.

(٥) ينظر: التبيان: ٦٩/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٨/٦.

(٧) الدر المصون: ١٠٧/٦.

الرّسول لهم أقيموا الصّلاة أقاموها، والدليل على ذلك قوله تعالى﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[1].

والوجه الثالث: أنّ الأمر معه شرط مقدّر، وهو مذهب الفرّاء[2]، تقول: (أَطِعِ اللهَ يدخلْك الجنَّةَ)؛ أي إنْ أطعته يدخلك الجنّة، وفرق السمين الحلبي بين قول الفراء وقول ابن عطيّة إذ ضمّن الأخير فيه الأمر نفسه معنى الشرط، وفي هذا قدّر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين[3]. والوجه الرابع: أنّ (يقيموا) مضارع صُرِفَ عن الأمر إلى الخبر، ومعناه (أقيموا)، قاله الفارسيّ[4]، وقد ردَّ السّمين الحلبيّ هذا القول؛" لأنّه كان ينبغي أنْ يثبت نونه الدّالّة على إعرابه، وأجيب عن هذا بأنّه بني لوقوعه موقع المبنيّ، كما بني المنادى في نحو "يا زيدُ" لوقوعه موقع الضمير"[5]، وقيل إنّه حذفت نونه تخفيفاً[6]، على حدّ حذفها في قول النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلم): "لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا"[7]، وقد جعل الدكتور عبد الفتاح الحموز مثل هذا التّقدير من باب الحمل على التوهّم أو التخيّل أو المعنى[8] الذي يجوز في غير باب العطف، كما يجوز في باب العطف. والوجه الخامس: أنْ يكونَ: (يقيموا) منصوباً بإضمار (أنْ)، وهو قول بعض النَّحْويّين من غير البصريّين، وذكر المبرّد: "أنّ البصريّين يأبون ذلك إلا أنْ يكون منها عوض نحو الفاء والواو"[9].

وبعدُ استعراض أقوال النحويين في تخريج(يقيموا) في قوله جلَّ وعلا، نصل إلى مقاربة تمثل السمين الحلبي بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٥/٣، والدر المصون: ١٠٧/٦.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١٠٧/٦.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٠٧.

(٥) ينظر: الدر المصون: ١٠٧/٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٣/٨.

(٧) سنن أبي داوود: ٧٧١/٢.

(٨) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١٧٧/٢.

(٩) المقتضب: ٨٥/٢.

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

يريد: لِتَفْدِ، فالشاهد النحوي فيه حذف لام الأمر وأبقاء عملها وهو الجزم، وهو كذلك الحال في يقيموا من قوله تعالى، إذ الأصل: ليقيموا، المجزوم بلامِ أمرٍ محذوفةٍ والمقدر بـ(ليقيموا) فحُذِفَت اللام وبقي عملُها، كما يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى عملُه، والشاهد الشعري هنا من انشاد سيبويه، ومعلوم أنَّ التمثيل بالشعر ليس كالتمثيل بالنص القرآني؛ ذلك أنَ الشعر موطن ضرورة وكثيرا من القواعد خُصت بالشعر، ومن ثم فإنَّ مقاربة المثال الشعري بالمثال القرآني ليست دقيقة بالشكل الكافي دائما؛ ذلك لأنَّ المقاربة بالقرآن أرقى أنواع المقاربات من حيث سمو القرآن وعلوه وبلاغته ورقيه فهو أسمى نص وأعلى وأبلغ وأرقى نص.

المبحث الثالث:

مقاربة التركيب القرآني بالمثال المصنوع:

توطئة:

يشغل المثال المصنوع حيزا كبيرًا في مقاربات السمين الحلبي، وهي طريقة سلكها كثير من المفسرين في توضيح معاني النص القرآني وتقريب الأوجه النحوية وترجيحها، وقد حذا السمين حذوهم في توظيف المثال المصنوع للمقاربة، فضلا عن هذا أنَّ وظيفة المثال البدائية التي تقتصر على توضيح المفاهيم النحوية وتقريبها للمتعلم، قد تطورت فيما بعد وأصبح المثال المصنوع يستعمل لتأكيد القاعدة النحوية أو منعها أو رفضها أو لترجيح وجه نحوي على غيره من الأوجه، كما أنَّ المثال المصنوع لا يشترط فيه شكلا معينا فقد يكون نصًا شعريًا أو نصًا نثريًا، أو تركيبًا انشائيًا، فكل ما يصح أن يكون شاهدا يصح أن يكون مثالا، باستثناء الأخير، ولعلَّ الذي دفع النحويين والمفسرين إلى استعمال المثال المصنوع في تآليفهم ومصنفاتهم هو تميُّزه بالإيجاز والاختصار والوضوح والسهولة في أغلب الأحيان، فضلا عن المرونة التي تكاد تُعد أهم ميزة من ميزات المثال المصنوع، فهي تعين المستعمِل على التلاعب بالتراكيب بالطريقة التي تخدم الفكرة التي يُريدها ويصوغها بحسب القاعدة التي يستنبطها، ويجب أن لا ننسى أنَّ هذه التراكيب السهلة والبسيطة، قد تكون رديئة أو مكررة، وقد عمد السمين في هذا المبحث إلى آليات تمثيلية متعددة من استبدال واختزال وتقديم وتأخير وتأويل، وسأعرض مجموعة من المسائل التي استعمل فيها السمين الحلبي المثال المصنوع أحد طرفي المقاربة.

أولاً: الأسماء :

١-اجتماع النداء مع المضارع المبدوء بياء الغيبة:

قرأ العامة(ذُرِّيَّةَ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ﴿٢﴾ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴿٣﴾ ﴾،(الإسراء:٢-٣)، وذهب المعربون والمفسرون في توجيهه توجيهات

عدَّة، أحدُها: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ[١]، والثاني: أنَّها منصوبَةٌ على البدلِ من (وَكِيلًا)، أي: لا تتخذوا من دونِه ذريةَ مَنْ حَمَلْنا[٢]، والثالث: أنها منصوبةٌ على البدلِ مِنْ (موسى)، نقله الآلوسي عن أبي البقاء ويراه بعيدا كل البعد[٣]، الرابع: الِاتِّخَاذَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فتكون(ذرية) منصوبةً على أنَّها مفعولٌ به أول، و(وكيلاً) مفعول به ثانٍ للفعل المتعدي(**تَتَّخِذُوا**)[٤]، والخامس: أنَّها منصوبةٌ على النداء، أي: يا ذريةَ مَنْ حَمَلْنا، وذكر السمين الحلبي أنَّ هذا الوجهَ خصوه بقراءة الخطاب في (تتَّخذوا)، فقرأ أبو عمرو وحده (أَلا يتخذوا) بالياء، وقرأ الباقون(تَتَّخِذُوا) بالتاء[٥]، وهو ليس بلازم عند السمين الحلبي[٦]، غير أنَّ مكي منع النصب على النداء بقراءة الغيبة قال: "فأمَّا مَنْ قرأ يتَّخذوا بالياء فذريَّةَ مفعولٌ لا غيرَ، ويَبْعُدُ النداءُ؛ لأن الياءَ للغَيْبة والنداءَ للخطابِ، فلا يجتمعان إلا على بُعْدٍ"[٧]، وقد ردَّه السمين بمقاربة الآية بالمثال المصنوع (يا زيدُ ينطلقٌ بكرٌ وفعلتَ كذا)، و(يا زيدُ ليفعلْ عمروٌ كيتَ وكيت)، فقد ينادى الإنسانُ شخصاً ويُخْبِرُ عن آخرَ[٨]، فيتضح مما سبق أنَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة التمثيلية لقبول الوجه النحوي الذي رفضه مكي، مستفيدا من الوضوح والسهولة التي ينماز بها المثال المصنوع ، فضلا عن قابليته في تبسيط وتسهيل الأمور على المتعلم.

٢- تعدد الأوجه النحوية لـ(سلاسل):

نقل السمين الحلبي اختلاف القراءة القرآنية في(السلاسل) بين الرفع والنصب والجر في قوله تعالى:﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾،(غافر: ٧١)[٩].

---

(١) ينظر: تفسير الكشاف: ٦٤٨/٢.

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٠٦/١٢، وتفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: الزحيلي: ٩/١٥.

(٣) ينظر: روح المعاني: ١٦/٨.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٩٨/٢٠.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٧٨، ومعاني القراءات: الأزهري: ٨٧/٢، وحجة القراءات: ٣٩٦.

(٦) ينظر: الدر المصون : ٣١٠/٧.

(٧) مشكل إعراب القرآن: ٤٢٨/١.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٧/٢، والدر المصون: ٣١٠/٧.

(٩) ينظر: الدر المصون: ٤٩٥/٩-٤٩٧.

فأما الرفع – وهو الذى عليه عامة القراء– فقد ذهب السمين الحلبي إلى رفع (السلاسل) عطفا على (الأغلال)[١]، والتقدير: (إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم)، فأخبر عن النوعين: الأغلال والسلاسل بالجار(في أعناقهم)، وهو في نية التأخير.

وجملة (يسحبون) على هذا الوجه تحتمل أن تكون مستأنفة لا محل لها، وأن تكون في محل نصب حال من الضمير في (أعناقهم)[٢].

وقد نقل السمين الحلبي وجهًا آخر في رفع (السلاسل)، وهو أن ترتفع بالابتداء، والخبر إما محذوف لدلالة الأول عليه، والتقدير: والسلاسل في أعناقهم[٣].

وإما أن يكون الخبر جملة (يسحبون) حذف منها العائد، والتقدير: (والسلاسل يسحبون بها في الحميم)[٤] ويترتب على آخر وجهين اختلاف في مواضع الوقف والابتداء تبعًا لتمام الجمل ودلالة التركيب؛ فإذا كانت (السلاسل) مبتدأ، وجملة (يسحبون) خبرًا وقفت على (أعناقهم) وابتدأت جملة جديدة: والسلاسل يسحبون (بها) في الحميم[٥].

أما على وجه عطف (السلاسل) على (الأغلال) فإن الوقف يكون على (السلاسل) لعدم جواز الفصل بين المتعاطفين، ثم تبتدئ (يسحبون)، أي: هم يسحبون، وعليه قراءة العامة[٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٤٩٥/٩، والهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: مكي بن أبي طالب: ٦٤٦٢/١٠، ودَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر: ١٥٠٥/٤– ١٥٠٦، وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ١٠٣٣/٢، ومدارك التنزيل: ٢٢٠/٣، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧/ ٢٨٤.

(٢) ينظر: الدر للسمين: ٩/ ٤٩٥، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٧/ ٢٨٤، وحاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ١٦٧٩/١، والتحرير والتنوير: ٢٠٣/٢٤ .

(٣) ينظر: البيان للأنباري: ٣٣٤/٢، والتبيان: ١١٢٢/٢، والدر المصون: ٤٩٥/٩، واللباب: ٨٣/١٧، وحدائق الروح: ٢٦٢/٢٥.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤٩٥/٩، التفسير المنير: ١٦٠/٢٤.

(٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: لأبي بكر بن الأنباري: ٢/ ٨٧٣، والبيان للأنباري: ٣٣٤/٢، وتعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود: شيماء جابر أحمد العدوي: ٢١٨.

(٦) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل: لأبي عمرو الدانى: ٤٩٥، وإيضاح الوقف والابتداء: ٨٧٣/٢.

وأمَّا النصب ببناء (يسحبون) للفاعل ونصب (السلاسل)، وهي ظاهرةٌ واضحةُ الإعراب؛ حيث ذهب السمين الحلبي إلى أن(السلاسل) مفعول به مقدم لـ(يسحبون)[١].

وعلى هذه القراءة فإن العطف من قبيل عطف الجمل؛ عطفت فيه الجملة الفعلية (والسلاسل يسحبون) على الاسمية (الأغلال في أعناقهم)[٢]، وأمَّا الجر، أي: جر (السلاسل)، فقد ذكر لها السمين الحلبي ثلاثة توجيهات: الأول: هو الحمل على المعنى؛ لأن قوله تعالى: (الأغلال في أعناقهم) في معنى: أعناقهم في الأغلال[٣]، أو على إضمار الباء، ويدل عليه القراءة به[٤].

وهذه القراءة ضعيفة؛ لأنها تؤدي إلى معنى مغلوط، إذ وفقا لها تُصبح: الأغلال في الأعناق والسلاسل، ولا معنى حينئذٍ لكون الغُل في السلسلة[٥]، وهذا التوجيه ذكره الزمخشري، قائلا: "ووجهه أنه لو قيل: (إذ أعناقهم في الأغلال) مكان قوله (إذ الأغلال في أعناقهم) لكان صحيحًا مستقيمًا، فلما كانتا عبارتين معتقبتين حمل قوله (والسلاسل) على العبارة الأخرى"[٦]، وقد رأى ابن عطية أنَّ عطف الأغلال والسلاسل على الأعناق، إنَّما هو عطف على المعنى المراد لا على ترتيب اللفظ، ذلك أنَّ ترتيب لفظه فِيهِ قلب، وهو أحد فنون الكلام عند العرب، نحو: أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي[٧]، يُعمد إليها تجوزا في الاستعمال أو على القلب المعنوي . والثاني جر (السلاسل) عطفا على (الحميم)، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي ٱلْحَمِيمِ ... ﴾، (غافر: ٧١-٧٢)، هذا التوجيه غير مرضي عند الأنباري، قال:

---

(١) ينظر: الدر المصون:٤٩٥/٩، ومعاني الزجاج: ٤/ ٣٧٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٨، والبيان: للأنباري: ٢/ ٣٣٤، والتبيان: ٢/ ١١٢٢، والبحر المحيط: ٩/ ٢٧١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٩/ ٤٩٥، وإرشاد العقل السليم: ٧/ ٢٨٤.

(٣) وإرشاد العقل السليم: ٢٨٤/٧. ينظر: الدر المصون: ٤٩٥/٩.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٣/٥.

(٥) ينظر: البيان للأنباري: ٢/ ٣٣٤.

(٦) تفسير الكشاف: ٤/ ١٧٨.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٢٤٠/١، ورسائل في اللغة: البطليوسي: ٦٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي: ٣٤٨.

"لأن المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه، وقد يجئ التقديم للضرورة قليلاً في المرفوع، وفي المنصوب أقل منه، ولم يجئ ذلك في المجرور ولم يجزه أحد ألبتة"(١).

وعليه يكون المعنى: يسحبون في الحميم والسلاسل، بتقديم (السلاسل) على (الحميم). والثالث جر (السلاسل) بحرف جر محذوف، تقديره (في)(٢) أو الباء(٣)، وقد وردت في مصحف أُبيّ (وبالسلاسل يسحبون)، وقرئ (وفي السلاسل يسحبون) أيضًا (٤)، فقد ذهبوا إلى هذا الوجه تخلصا من المعنى المضطرب الذي قاد إليه التوجيه الأول(٥)، وعليه فإن (السلاسل) معطوفة على الأعناق، بل هي معطوفة على (الأغلال) بعد توهم أن المعنى: إذ الأعناق في الأغلال والسلاسل، ويسمى هذا في غير القرآن عطف التوهم(٦).

وقد تمثَّل السمين الحلبي لهذا التوجيه بالمثال المصنوع(خاصم عبد الله زيدًا العاقلين)، بنصب (العاقلين) ورفعه؛ لأن أحدهما إذا خاصم صاحبه فقد خاصمه صاحبه الآخر(٧)، وهذه المسألة لا تجوز عند البصريين(٨)، ومنقول جوازها عن محمد بن سعفان الكوفي، قَالَ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فاعل مفعول(٩)، وبتحليل المقاربة أجد أن الفعل خاصم يدلُّ على المشاركة بين اثنين، وبما أنَّه يدلُّ على المشاركة فقد يحتمل أن يكون الاسم الأول فاعلًا والاسم الثاني مفعولًا به والعكس صحيح، كما يجوز في الصفة الموجودة في التركيب وجهان وهما: القطع إلى الرفع والتقدير عندئذٍ

(١) البيان للأنباري: ٢/ ٣٣٤ .

(٢) ينظر: معاني الزجاج: ٤/ ٣٧٨، والبحر المحيط: ٢٧٢/٩.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٧/ ٢٨٤، والبحر المحيط: ٩/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

(٥) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: ٦٨١، وتعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود: ٢١٥-٢١٩.

(٦) ينظر: روح المعاني: ١٢/ ٣٣٨.

(٧) ينظر: الدر المصون: ٩/ ٤٩٧.

٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٥٨/٢، و المقاصد الشافية:٦٦٠/٤-٦٦١، و توجيه اللمع:٢٦٤، وروح المعاني: ١٢/ ٣٣٨.

(٩) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤١٥/٢، والمقاصد الشافية: ٦٥٤/٤، واللباب: ٨٥/١٧.

(خاصم عبد الله زيدًا هما العاقلان) ، والقطع إلى النصب على تقدير فعل، والتقدير حينئذٍ(خاصم عبد الله زيدا أعني العاقلين)، وهذا القطع إنَّما يُعمد إليه عند إرادة التنبيه إلى أمر معين، فلعل المشترك بين التركيبين هو تعدد الأوجه النحوية لكلٍّ من التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به، واعتماد المعنى في ترجيح وجهٍ نحوي صائبٍ، صائبيته تكمن في صحة المعنى المؤدى بتلك الألفاظ، ونخلصُ مما تقدَّم أن التركيب النحوي قد يشتمل على أكثر من توجيهٍ، بناءً على إرادة المتكلم والمعنى الذي يريد، فضلا عن هذا فإنَّ التركيبين قد اشتملا على آلية الحذف في أحد أوجههما المحتملة، وهي من الآليات التي يعتمدها السمين في مقارباته التمثيلية.

٣- الفصل بين البدل والمبدل منه:

يجوز الفصل بين البدل وبين المبدل منه بالخبر[١]، كما يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف[٢] ويجوز الفصل إذا كان الفاصل معمولا للعامل في المبدل منه[٣]، في حين لم يجز الفصل بين البدل والمبدل منه بالمعطوف[٤]؛ لأنَّ الفاصل أجنبي، ولا يفصل بين أبعاض الصلة بالبدل[٥]، ففي قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٩﴾ ﴾، (آل عمران: ١٨-١٩).

قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ ، بفتحِ الهمزةِ والباقون بكسرِها: فعلى هذه القراءة – أعني قراءة الكسائي- تعيَّن فيها وجهان، الأول: أنها بدلٌ من (أنه لا إله إلا هو)[٦] على قراءة الجمهور في (أنه لا إله إلا هو) وفيه وجهان،

---

(١) ينظر: العُدّة في إعراب العُمدَة: ٣٦٨/٢، وحاشية الصبان: ٤٣٧/٢، والبحر المحيط في التفسير: ٤٢٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٧٤/٤، وتفسير روح المعاني: ٣٣٠/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٧١/١، وتمهيد القواعد: ١٧٠٠/٤، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥٠١/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٦/٧.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٠٤/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦٨/٣.

أحدهما: أنه من بدلِ الشيءِ من الشيء، وذلك أنَّ الدين الذي هو الإسلام يتضمَّن العدل والتوحيد وهو هو في المعنى. والثاني: أنه بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الإسلامَ يشتملُ على التوحيدِ والعدل[١].

بمعنى (أنَّ الدين) بدلٌ من قوله (قائماً بالقسط)، وينبني على هذا اعتباران، أحدُهما: يكونُ محلُّ (أنَّ الدين) الجرَّ، وذلك بأن تجعله بدلاً من لفظه. والثاني: يكون محلُّ (أنَّ الدين) نصبا إذا جعلته بدلاً من موضعه[٢]. ويرى السمين الحلبي أنَّ هذا التخريج لا داعي إليه، وإن كان أبو البقاء ذكره[٣]، وإنما صَحَّ البدلُ في المعنى؛ لأنَّ الدينَ الذي هو الإسلامُ قِسْطٌ وعَدْلٌ، فيكونُ أيضاً من بدلِ الشيءِ من الشيء، وهما لعينٍ واحدةٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمال لأنَّ الدينَ مشتملٌ على القسطِ وهو العدلُ. وهذه التخريجات لأبي علي الفارسي[٤]، وتَبِعَهُ الزمخشري في بَعْضِها[٥]، وقد استدل السمين على صحة قوله بمقاربة النص القرآني بمثال مصنوع مرة، ومقاربة المثال المصنوع لمثال مصنوع آخر مرة أخرى معتمدا في مقاربته تلك آليتين مختلفتين، فأمَّا مقاربة النص القرآني بمثال مصنوع (عَرَف زيدٌ أنه لا شجاعَ إلا هو وبنو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحامي إنَّ الخَصْلَةَ الحميدةَ هي البسالةُ)[٦]، وبمقابلة النص القرآني بالمثال المقارب له نجد (عرف زيد) نظيرُ: (شهد الله)، وقوله: (أنه لا شجاع إلا هو) نظير (أنه لا إله إلا هو).

وقوله: (وبنو دارم) نظير قوله: (والملائكة)، وقوله: (ملاقياً للحروب) نظيرُ قوله: (قائما بالقسط)، وقوله(لا شجاع إلا هو) نظير قوله:(لا إله إلا هو)، وقوله: (البطل الحامي) نظيرُ قولهِ:(العزيز الحكيم) وقوله(إن الخصلة الحميدة هي البسالة) نظيرُ قوله: (إِنَّ الدِّينَ عِندَ الله الإسلام)، والذي يتضح من مقاربته اعتماده آلية

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٨٣/٣، واللباب: ١٠١/٥-١٠٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣/٣، والمصدر نفسه: ١٠٢/٥.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٨٣/٣، والتبيان: ٢٤٧/١.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٣/٣.

(٥) ينظر: الكشاف: ٣٤٥/١.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٨٤/٣.

الاستبدال، أي: "الإتيان بعناصر بديلة تتسم بالبساطة تسهل على المفسر الوصول إلى تأييد ما يستدل عليه لتتحقق الإبانة والايضاح"(١)، أمَّا عند مقاربته المثال المصنوع لمثال مصنوع آخر، فقد اعتمد آلية الاختزال، ذلك عند مقابلة المثال المصنوع الممثل والمثال المصنوع المُمثل به في قولنا: ضرب زيدٌ عائشةً والعُمَران، سنجد اختزالا لبعض العناصر، وقد رفض أبو حيان هذا التوجيه لأنه يفصل بين البدل والمبدل منه بالعطف، وبالحال لغير المبدل منه، وهو فصل بأجنبي فلا يجوز(٢)، ويرى السمين الحلبي في قول أبي حيان نظرًا" إذ هذه الجملُ صارَتْ كلُّها كالجملة الواحدة لِمَا اشتملت عليه من تقويةِ كلماتٍ"(٣).

علما أنَّ أبا حيان رفض التوجيهات النحوية للتركيب القرآني المُمثَّل له؛ لأنها تُؤَدِّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أَنْ يأتيَ مثلُه في كلامِ العربِ (٤)، غير أنَّ السمين الحلبي لم يرتضِ رأي شيخه، قائلا: "ولا يَظْهَرُ لي مَنْعُ ذلك ولا عَدَمُ صحةِ تركيبه حتى يقول (ليس بجيد) وبعيد أن يأتي عن العرب مثله"(٥).

ويرى أحد الباحثين أنَّ المحتوى الدلالي للألفاظ والسياق الذي ترد فيها يضفي على التركيب تلاؤما وانسجاما، يغير من عبارات الفصل في العبارات الجاهزة المصنوعة، فالذي كان مستبعدا يأباه الذوق في المثال المصنوع صار متماسكا بفعل دلالات ذلك المحتوى وسياقها، أي: بفضلها جعلت كل من المفعول به وما عطف على الفاعل والحال كلها بمثابة جملة واحدة بسيطة التركيب، كأنه قال: شهد زيد بعدل فلان، وأنَّ الدين هو الاسلام(٦).

---

(١) مقاربة المثال المصنوع للتركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط: الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي(بحث منشور): ٨٨.

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٦٨/٣.

(٣) الدر المصون: ٨٤/٣.

(٤) البحر المحيط في التفسير: ٦٨/٣.

(٥) الدر المصون: ٨٤/٣.

(٦) ينظر: مقاربة المثال المصنوع للتركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط: ١١.

ثانياً: الأفعال:

١- توالي شرطين:

وهو أن يتوالى شرطان على جواب واحد في اللفظ، وقد يكون التوالي بغير عطفٍ أو بعطف بـ(الفاء)، فالجواب المذكور عندئذٍ لجملة الشرط الثانية؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب)، وجملة الشرط الثانية وجوابها يكونان جوابا للأولى، نحو: إن دخلت الدار فإن سلمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال، وإن كان المقصود جعل جملة أداة الشرط الثاني جملة اعتراضية، أي: ملغية؛ لتخللها بين أجزاء الكلام، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء[١]، وقد ذكر السمين الحلبي لتوالي شرطين بعطف جملة الشرط الثانية بالفاء، بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾، (البقرة: ٨٩)[٢]، مجموعة أقوال يتبيَّن من خلالها أنَّ توجيهات هذه الآية موضع خلاف بين المعربين واللغويين، فقد ذهب الفراء إلى أنَّ جواب (لِّمَا) الأولى في الفاء وما بعدها، وجواب (لما) الثانية: (كفروا) ونظَّرها الفراء، في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ﴾، (البقرة: ٣٨)، فصارت الفاء في قوله (فَمَن تَبِعَ) كأنها جواب ل (فَإِمَّا)، ويرى الفراء هنا أن الفاء لا يجوز أن تكون ناسقةً؛ لعدم صحة وقوع (الواو) موقعها و(كفروا) جواب لَمَّا الثانية على القولين[٣]. وذهب ابن هشام إلى أنَّ (كفروا) جوابُ (لِّمَا) الأولى وكُرِّرت الثانية لطولِ الكلام، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه، وهو مستحسنٌ عند السمين الحلبي، لولا اقترانه بالفاء[٤]. وقال الزجاج: (لِّمَا) الأولى لا جواب لها للاستغناء عن ذلك بدلالة الظاهر من الكلام عليه، وتقديره كفروا أو

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: تح: يوسف حسن عمر: ٤٦٥/٤، والنحو الوافي: ٤٨٩/٤-٤٩٠.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٠٦/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٥٩/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢١.

كذبوا به واستهانوا بمجيئه[١]. ويرى أبو البقاء العكبري أنَّ في جواب (لِّمَا) الأولى وجهين: الأول: أنَّ(كفروا) جوابُ الأولى والثانية لأنَّ مقتضاهما واحدٌ، والثاني: جوابُها جملة الشرط الثانية وجزاؤها، وقد نقل السمين الحلبي هذا القول ووصفه بالضعف عن العكبري ؛ معللا ذلك بأنَّ الفاءَ مع (لِّمَا) لا تُجَابُ ،إلا إذا عُدَّت مزيدة على رأي الأخفش؛ وإذا قيل بزيادتها فلا يصحُّ ههنا لأنَّ (لِّمَا) لا يُجابُ بمثلِها[٢]، مقاربا توجيه العكبري بالمثال المصنوع (لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك)[٣]، فلما حرف وجودي(حرف وجود لوجود) أي: أن يكونَ (لَمَّا قعد) وجود لوجود (لمَّا جاء)، أي: هي جواب ل (لمَّا جاء) ، فهنا أجاب عن (لمَّا) بمثلها وهذا ممتنع عند النحاة، لمخالفته القاعدة النحوية، ويبدو لي أنَّ هذا التركيب صحيح بلحاظ المعنى، فكأنَّه اشترط وقوع الإكرام بمجيء وقعود زيد، أي: لما يأتي زيد ويقعد أكرمك.

نخلصُّ مما سبق أنَّ السمين الحلبي جاء بهذه المقاربة التمثيلية- مقاربة التركيب القرآني بالمثال المصنوع- لنفي توجيه نحوي يتعارض مع أصل نحوي مقرر، وبها نستشف أنَّ المثال المصنوع يُعد أداة طيعةً لدى السمين الحلبي يوظفها أنَّى شاء لإثبات صحة قاعدة نحوية أو رفضها أو ترجيح وجه نحوي على آخر.

٢- حذف جواب الشرط:

اتفق جمهور النحاة على جواز حذف جواب الشرط إذا دلَّ عليه دليل ولا علامة لفعل الشرط في التقدير، وبشرط أن يكون فعل الشرط في زمن الماضي لفظًا أو معنى بأن يكون فعلا مضارعا مجزوما بلم، وإذا كان فعل الشرط في زمن المضارع فلا يحذف جواب الشرط إلا للضرورة الشعرية[٤]، وقد ذكر السمين الحلبي في قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧١/١، وحاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي: ٢٠٠/٢. :

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٠/١.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥٠٦/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨٧٩/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٨٥/٥، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود: ٤٨٩.

شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴿٧٠﴾﴾، (البقرة: ٧٠)، فجملة (إن شَآءَ ٱللَّهُ) شرطية حُذف جوابها وقدَّر (اهتدينا)[١]، ويرى ابن عقيل أنَّ خبر (إنَّ) واسمها قد سدا مسد جواب الشرط [٢]، وهذا مذهب ابن مالك[٣]، وقد اعترضه أبو حيان بأنَّ الجواب محذوف، وليس خبر ما قبل الشرط سدَّ مسد جواب الشرط[٤]، وما ذهب إليه ابن مالك سبقه إلى ذكره سيبويه فـ(إنْ شاءَ) جملة فعل الشرط، وجوابه عند سيبويه جملة(إنَّ) ومعمولاها، وتقدير الكلام عند القرطبي (وإنَّا لمهتدون إن شاء الله) فَقُدِّمَ عَلَى ذِكْرِ الاهتداء اهتماما به[٥]، ويرى النسفي أن (إن شاء الله) اعتراضٌ بين اسم إن وخبرها[٦]، وتوسط الشرط هنا بين اسم إنّ وخبرها؛ ليحصل توافق رؤوس الآي؛ وللاهتمام بتعليق الهداية بمشيئة الله جاء (خبر إن) اسما؛ لأنه يدل على الثبوت، وعلى أن الهداية حاصلة لهم، بدليل حرفي التأكيد(إنّ) و(اللام)، وذكر النسفي أنَّ مجيئهم بهذا الشرط تأدُّبا مع الله تعالى، "إذ أخبروا بثبوت الهداية لهم، وأكدوا تلك النسبة ولو كان تعليقا محضا لما احتيج إلى تأكيد"[٧] ، وقد ذهب أبو البقاء مذهب سيبويه؛ لقوله: "لمَّا كان الشرطُ متوسطاً، وخبرُ إنَّ هو جوابُ الشرط في المعنى، وقد وقع بعدَه، فصار التقديرُ: إنْ شاء اللهُ هدايتنا اهتدينا"[٨]، وقد دفع السمين الحلبي هذا التوجيه بمقاربته بالمثال المصنوع(أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ)، فالسمين الحلبي يقول بحذف جملة جواب الشرط؛ لوجود دليل يدل على حذفه هو(أنت ظالم)؛ لأنَّ التقدير(أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم)، ولا يجوز أن تكون جملة (أنت ظالم) جملة جواب الشرط؛ لأنَّه لو كانت كذلك لوجب دخول الفاء عليها لأنَّه متى ما كان جواب الشرطِ

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٢٢/١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٤٩

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٢/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٤٣٧٩/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٨٤/٤.

(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ٤٥٢/١.

(٦) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٩٨/١.

(٧) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان: ٤٩٠/١.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٧٦/١.

غير صالحٍ لأنْ يكونَ شرطاً وجب دخول الفاء عليه، ولا تُحْذَفُ إلا ضرورةً [١]. ولعلَّ الذي دفع أبو البقاء العكبري إلى جعل الخبر هو جواب الشرط دلالتُه على الجواب وسَمَّاه جواباً مجازا، لأنه جَعَلَ ذلك مذهباً للمبرد، فجواب الشرط عنده محذوفًا دلت عليه جملة(إنَّ واسمها وخبرها)؛ لأنَّ الشرط معترضٌ بين(إنَّ واسمها) من جهة (وخبر إنَّ) من جهة أخرى فالنيةُ به التأخير، فالسمين الحلبي يرى أنَّ مذهب المبرد يُقابل مذهب سيبويه، وهو قريبٌ مما نُقِل عن الكوفيين وأبي زيد من أنه يجوزُ تقديمُ جوابِ الشرطِ عليه، وقد منعه البصريون لأنَّه لو كانَ جواباً لوجب اقترانه بالفاء[٢]، نستشف من مقاربة السمين التركيب القرآني بالمثال المصنوع أنَّه رجَّحَ مذهب البصريين على مذهب الكوفيين، دافعا توهم أبي البقاء العكبري الذي انتهج منهجا قريبا من منهج الكوفيين في تمثيله؛ ذلك أنَّ أدوات الشرط لها الصدارة في الكلام، فضلا عن هذا إنَّ المقاربة عُقِدت بين تركيبين متباينين، فبمقابلة التركيبين أجد أنَّ السمين عمد إلى آلية الاختزال في التركيب الممثَّل به(أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم)، إذ خلا من نواسخ الابتداء، وهو بهذا يخالف؛ لأنَّ المثال المصنوع غايته التقريب فلابدَّ من الاختزال أو تغيير المفردات للإيضاح (أنت ظالم إن فعلت) و(أنت إن فعلت ظالم)، لعلَّ هذا أقرب للآية لكن السمين يدرك أن محل الخلاف لا يتعلق بهذا الأمر بل بتقدم الجواب جزءًا أو كلًا. هذا وأنَّ وجواب الشرط محذوف في كلا التركيبين لكنَّه مقدَّر، وهو أحد المطالب الاستعمالية إذ قد تحذف أحد العناصر المكونة للتركيب (حرفا كان أو اسما أو جملة)، بشرط أن يكون ما تبقى من الجملة بعد الحذف مغنيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى، وهذا ما هو حاصل في تراكيب الجمل الشرطية موضع المقاربة، فهنا كان المحذوف جواب الشرط في كلا التركيبين، وهذا ما دلَّ عليه نسق النحاة في ترتيب الجمل الشرطية، فلما كان نسقهم أنَّ لكل أداة شرط فعل شرط وجواب شرط، اقتضى كلامهم تقدير جواب شرط لأنه من المتلازمات في العربية.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٤٢٨/١، ومغني اللبيب: ٧٠٦، ومعاني النحو: ١٢٠/٤.

٣- وجوب نصب ما بعد أفعل التفضيل إن لم يكن من جنس ما قبله:

إنَّ أفعلَ التفضيلِ يجب أن يضاف إلى ما بعده إذا كان مِنْ جنسِ ما قبله نحو: (وجهُ زيدٍ أحسنُ وجهٍ)، (وعِلْمُهُ أكثرُ علم) وإنْ لم يكن مِنْ جنسِ ما قبله وجب نصبُه نحو: (زيد أحسنُ وجهاً وخالدٌ أكثرُ علما)[١]، وفي هذه المسألة جاء السمين الحلبي بِمثالٍ، الحكمُ النحوي فيه يناقض ما ذهب إليه اللغويون، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ ، (البقرة:٢٠٠)، فـ(ذِكْرًا) قد خرَّجه المعربون على أنَّه: تَمْيِيزٌ، وفي هذا إشكال؛ ذلك أنَّه يناقض الأصل المقرر عند النحاة وهو أنَّ أفعل التفضيل يضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبله[٢]، فورود(ذِكْرًا) في قوله جلَّ سبحانه، هو من جنس ما قبلها فالقياس يقتضي جَرّه، وقد قاربه السمين الحلبي بالمثال المصنوع: (اضربْ بكراً كضربِ عمرو زيداً أو أشدَّ ضربٍ) بالجرِّ فقط. والحل لهذا الإشكال يكمن في استعراض الأوجه المحتملة لإعراب (أشدَّ) من حيث النصب والجر وإيجاد تخريج لكل وجهٍ ، وقد ذهب العكبرى إلى مذاهب شتى في تخريج نصب (ذكرا) في قوله تعالى:

الأول: (أَشَدَّ) معطوفة على الكاف، أي كذكركم أو ذكر قوم أشد منهم ذكرا.

الثاني :(أَشَدَّ) معطوفة على آبائكم فهي منصوبة بمعنى أو أشد من ذكر آبائكم.

الثالث: (أَشَدَّ) معطوفة على الذكر نفسه، ولا بد من حمل الكلام عندئذ على المجاز العقلي من باب قولهم: شعر شاعر، وجن جنونه، ونحوهما. ويبقى على هذه الأوجه أمر أكثر إشكالا، وهو أن اسم التفضيل يضاف الى ما بعده إذا كان من جنس ما قبله، كقولك: وذكرك أشدّ ذكر ووجهك أحسن وجه، وإذا نصب ما بعده على التمييز كان ما بعده غير الذي قبله، كقولك: عليّ أجمل وجها، فالجمال للوجه

(١) ينظر: الدر المصون: ٣٤١/٢.

(٢) ينظر: التبيان: ١٦٤/١، وإعراب القرآن العظيم: زكريا الأنصاري: ١٨٨.

لا لعلي ولو قلنا: زيد أكرم أبا لكان زيد من الأبناء، ولو قلنا: زيد أكرم أب لكان زيد من الآباء[١].

الرابع: الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشد ذكرا لله منكم لآبائكم. ودل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ﴾، أي كونوا ذاكريه[٢]. ويرى محيي الدين درويش أنَّ هذا الوجه ذهب إليه أبو البقاء بعدما أعيته الحيل[٣].

ويرى أبو حيّان أنَّ هذه الأوجه التي قال بها أبو البقاء وغيرُهُ كلُّها ضعيفة، وقد سوَّغ مجيء(ذكرا) منصوبا على الحال بحمله على المعنى، أي: أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر آبائهم أو أشد، ودليله فيما ذهب إليه، "أن يكون (أشدّ) منصوبا على الحال وهو نعت لقوله: (ذكرا) لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال"[٤]، وجعل أبو حيان هذا التخريج لقوله تعالى نظير قول كثير عزة:

لميّةَ موحشا طَلَلُ يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[٥]

فلو تأخر لكان: لميّة طلل موحش، ويرى محيي الدين درويش أنَّ هذا التخريج" أقرب الى المنطق وأدناه الى الفهم"[٦]، ف(موحشا) حال (لمية) على الأصل الذي ذكره الشاعر، أمَّا إذا عمدنا إلى التقديم والتأخير في قول الشاعر فسوف يتغير الحكم النحوي، فيصير(موحش) صفة لطلل، وفي هذا الشاهد الشعري دليل على صحة توجيه أبي حيان، وباستعراض آراء المعربين من النحويين واللغويين، والمقاربة التي عقدها السمين الحلبي نجد أنَّ المثال المُمَّثل به جيء به على الأصل النحوي المقرر عند النحاة، أمَّا المثال المُمثَّل له فقد جاء به مخالفا لما تقرَّرَ عند النحاة وكان مشكلا عند المعربين وغيرهم، فهو ممّا عُبِّر عنه بغرائب الاستعمال[٧]، والجوابُ عن هذا الإشكالِ يكمن في الأوجه المتقدمة في النصبِ والجر المذكورين في(أشدَّ) من

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٩٩/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ١٠٣/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٤/١، والتبيان: ١٦٤/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٩٩/١.

(٤) البحر المحيط في التفسير: ٣٠٨/٢.

(٥) ديوانه: ٥٠٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٣٠/١.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٤٦/٢.

حيث أن يُجْعَل الذكرُ ذاكراً مجازاً كقولهم: (شِعْرٌ شاعرٌ) كما قال به أبو علي الفارسي[١]، أو يُجْعَلَ (أشدَّ) من صفاتِ الأعيان لا من صفاتِ الاذكار [٢]، أو يُجْعَلَ (أشدَّ) حالاً من (ذِكْراً)[٣]، أو ننصبَه بفعلٍ[٤]، هذه الوجوه جميعها بسط فيها القول السمين الحلبي، تسهيلاً للأمر[٥]، والذي نخلصُ إليه في ما سبق أنَّ السمين الحلبي قارب بين تركيبين متباينين في أحد أجزائهما، فبمقابلة تركيب الآية ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾، وتركيب المثال المصنوع (اضربْ بكراً كضربِ عمرو زيداً أو أشدَّ ضربٍ) نلحظ أنّ السمين استبدل واختزل(فَٱذۡكُرُواْ) بـ(اضربْ) في التركيب المُمثَّل به، واستبدل لفظ الجلالة(ٱللَّهَ) بـ(بكراً) وهما في كلا التركيبين يحملان نفس الموقعية الإعرابية واستبدل بـ(كضربِ عمرو زيداً) (كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ) فهنا أضاف المصدر إلى فاعله الاسم الظاهر(عمرو) في التركيب المُمثَّل به ونصب المفعول به (زيدا)، بينما أضاف المصدر إلى ضمير الخطاب في التركيب المُمثَّل له ونصب المفعول به(ءَابَآءَكُمۡ)، كما استبدلَّ (أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا) بـ(أو أشدَّ ضربٍ) وهنا نلحظ أنَّ التركيبين متطابقان تطابقًا غير تامٍ، ذلك أنَّ (ذكرا) نُصِب على الحال مراعين فيه المعنى المراد، بينما(ضربٍ) جاء مجرورا على الإضافة على نسق ما قال به النحاة، فهم ينصون على وجوب نصب ما بعد أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله، والمثال المصنوع حاكى ما استقرَّ عندهم، فلعلَّ السمين الحلبي وظَّف هذه المقاربة لتسليط الضوء على تباين آراء النحويين والمفسرين في توجيه الحكم الإعرابي للنص الواحد، وهذا لا يقدح بأيٍّ منهما، فكلُّ واحدٍ يبني رأيه على أساس المعيار الذي اتخذه في توجيه الحكم الإعرابي، كما هو الحال للتركيب المُمثَّل له موضع المقاربة.

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٩٧.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٣٤١/٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٣٦/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٣٠٨/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٣٦/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٣٤١/٢.

الفصل الثالث

نقد المقاربة

المبحث الاول: ((نقد السمين الحلبي مقاربات المفسرين في الدر المصون))

المبحث الثاني: ((نقد النقد))

توطئة:

ضمَّ الدر المصون نقدًا واضحًا للكثير من المقاربات التركيبية التي بسطها السمين الحلبي في تفسيره ناقلًا لها من المعربين والمفسرين السابقين، ولعلَّ أكثر المقاربات التي عرضها ناقدًا لها موافقة أو مخالفة، ما ذكره الزمخشري ، وابن عطية، والعكبري، وأبو حيان ولم يكن السمين الحلبي في نقده متحيزًا لشيخه أبي حيان بل نجده يوافقه أحيانًا ويخالفه كثيرًا في نقد المقاربة وينتصر للزمخشري أو غيره من المفسرين، ويمكن أن نقسم النقد على قسمين:

١- نقد مقاربة المفسرين.

٢- نقده لنقد مقاربات السابقين. بمعنى أنَّه قد ينتقد المقاربة مرة وأخرى ينتقد من ينتقد المقاربة.

هذا وقد تنوعت مصطلحات السمين الحلبي وأساليبه في نقد المقاربات، فأحيانا يستعمل(هذا سهو) أو (هذا فاسد) أو (ليس بمثله) أو(تركيب الآية ليس كالمثال)، أو(تمثيله فيه نظر)، أو(ليس نظير)، أو (ليس نحوه) معتمدا في استعمال تلك الأحكام على الاحتجاج بالنصوص القرآنية وكلام العرب شعرهم ونثرهم، واستقراء قواعد النحو وإجماع النحويين، فضلا عن ردَّه الآراء الفردية، وهذا كلّه ينمَّ بموضوعية السمين الحلبي في نقده، فهو يعتمد على أسس علمية سليمة في نقده المقاربات، كالسماع والقياس ودقة النظر، فقضية (السماع) تُعد المحور الرئيس في قضايا النقد النحوي وموضوعاته عند النحاة الأولين واللغويين من المفسرين لاسيما السمين الحلبي، فالركيزة الأساس التي ينبني عليها التقعيد والقياس هي الاستقراء والسماع، فإذا بطل السماع بطل القياس، وهو مما استعان به السمين الحلبي في نقد المقاربات أو قبول ذلك النقد أو رفضه وسبيله في نقد المقاربات هو عرضه الآراء التي تخص هذه المسألة أو تلك، ومناقشتها، أي: تفسيرها وتحليلها تحليلا نحويا وهو ما يلتحق بالتفسير النحوي والدلالي الظاهري للنصوص، من أجل بلورة العلاقات النحوية والدلالية التي تكتنف النصوص؛ مما ينتج عنه الإلمام بالظواهر اللغوية، وقد بدا هذا واضحًا وجليًّا عند السمين الحلبي في الدر المصون في كثير من المسائل،

وبعد ذلك يطرح موقفه منها استحسانا أو رفضا أوردًا، وللوقوف على حقيقة نقد تلك المقاربات ودقائقها سأتناولها بشيء من الدرس والتوضيح، وعلى وفق ما يأتي:

المبحث الأول:

نقد السمين الحلبي مقاربات المفسرين في الدر المصون:

فقد تضمن هذا المبحث نقد السمين الحلبي المقاربات التي عقدها الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء وأبو حيان، وغيره من المفسرين، وقد تمثلت تلك المقاربات في عدة مسائل، وسنتناولها على وفق ما يلي:

أولاً: نقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري:

١) الأسماء:

أ) الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي:

ذكر الزمخشري في إعراب (أياماً) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ .....﴾، (البقرة:١٨٣-١٨٤) أنَّ (أَيَّامًا) منصوب بالصيام[١]، واكتفى بهذا الوجه وقارب تركيب الآية بمثال مصنوع (نويت الخروج يوم الجمعة)[٢]، وانتقد السمين هذا التوجيه ورفضه وذكر أوجهًا أُخَر في تركيب الآية، قال السمين: "الثاني: أنه منصوبٌ بالصيام، ولم يَذْكُرِ الزمخشري غيرَه، ونَظَّره بقولك: (نَوَيْتُ الخروجَ يوم الجمعةِ)، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي"[٣]، والذي نلحظه أنَّ السمين الحلبي رفض هذا الوجه لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، واللافت للنظر أنَّ الزمخشري في مثاله المصنوع عمد إلى حذف الفاصل بين العامل والمعمول، فلم يفصل بين المصدر (الخروج) والظرف(يوم الجمعة) بفاصل بخلاف الآية، فقد فصل بين المصدر(ٱلصِّيَامُ) و(أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٖ) بفاصل هو(كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ)، وقد قلَّب السمين الحلبي الأوجه التي يمكن أن يعتذر فيها للزمخشري فلم يجد مخرجًا؛ لأنَّه ليس معمولا

---

(١) الكشاف: ٢٢٥/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢٦٩/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٩/٢.

للمصدر على أي تقدير قدره ولو فسر لنا على أنَّه صفة للصيام على أنّ تعريف الصيام جنس لم يجز أيضًا، لأنَّ المصدر إذا وصف قبل اعماله لم يعمل[١].

وقد اختلفت آراء المعربين في إعراب(أَيَّامًا)، إذ ذهب الفراء إلى نصبه على أنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو: أعطى عبدالله المال[٢]، أي: أنّه عدّ (كتب) مما ينصب مفعولين جعل أولهما نائب الفاعل[٣]، وهذا القول لم يرتضه الزجاج وردَّه قائلاً: "وليس هذا بشيء، لانّ الأيام ههنا معلقة بالصوم وزيد والمال مفعولان لأعطى، فلك أن تقيم أيهما شئت مكان الفاعل..."[٤]، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب على الظرفية، كأنه قال كتب عليكم الصيام في هذه الأيام والعامل فيه الصيام والمعنى كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات[٥]. وهذا الرأي هو المختار عند مكي القيسي[٦]. وذهب أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العكبري إلى نصب (الأيام) بتقدير فعل محذوف تقديره(صوموا) أياماً فعلى هذا التقدير يكون (أَيَّامًا) ظرفًا لانّ الظرف يعمل فيه المعنى[٧]. وهو قريب من رأي الزجاج، ولكنّ أبا البقاء العكبري جوّز قول الفراء ولم يخطئه[٨].

ولعلَّ الراجح من هذه الآراء أن يكون منصوباً بفعل مقدر تقديره: صوموا أياماً دلَّ عليه سياق الكلام، و هذا الرأي يجعل من(أياما) يحتمل وجهين: أمّا الظرفية وأمّا المفعول به اتساعاً؛ لأنَّ الحذف بدليل كثير في القرآن الكريم وكلام العرب.

والأولى فيما ذكر هو رأي الزمخشري من أن (أياماً) منصوب بـ(الصيام)، والجملة معترضة بين العامل ومعموله والمعنى ظاهر.

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٢٦٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١١٢/١.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٧٦/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٢/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٢/١.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٥٤/١.

(٧) ينظر البيان: ١٤٢/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٨) ينظر: التبيان: ١٤٩/١.

ب) عود الضمير:

انتقد أبو حيان مقاربة الزمخشري قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾، (البقرة: ٢٥)، بالتركيب القرآني ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، (النساء: ١٣٥)، بقوله: "وما قالَه غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهر عَوْدُه على المرزوق في الآخرةِ فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبَّهُ بالذي رُزقوه من قبلُ، لا سيما إذا فسَّرْتَ القبليَّةَ بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُه على المَرزوق في الجنةِ فقط، وكذلك إذا أَعْرَبْتَ الجملةَ حالاً، إذْ يَصيرُ التقديرُ: قالوا: هذا [مثلُ] الذي رُزقنا من قبل وقد أُتُوا به (متشابهاً) ، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَونُه أُتُوا به متشابهاً"[(١)]، وعلى تقدير أن يكون معطوفاً على قالوا لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوقِ في الدارَيْنِ، لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في(كلما) وما في حَيِّزها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط، وعلى تقديرِ كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً، لأنَّ هذه الجملَ مُحَدَّثٌ بها عن الجنة وأحوالِها[(٢)]، غير أنَّ الزمخشري يرى أنَّ التركيب القرآني المُمثَّل له ينطوي تحت ذكره ما رزقوه في الدارين، والتركيب القرآني المُمثَّل به ينطوي تحت ذكره جنسَي الغنيّ والفقير المدلول عليهما بقولِه: (غنياً أو فقيراً)، فـ(أو) هنا تفيد معنى التسوية، وفسَّر السمين الحلبي قول الزمخشري، بقوله: إنه "لمَّا كان التقديرُ: مثل الذي رُزِقْناه كان قدِ انطوى على المرزوقَيْنِ معاً كما أنَّ قولَكَ: (زيدٌ مثل حاتم) منطوٍ على زَيد وحاتم"[(٣)]. فالضميرُ في (به) يعود على المرزوق الذي هو الثمرات، بدليل اسم الإشارة (هذا) [(٤)]، ويرى الآلوسي أنَّ في إعادة الضمير إلى المرزوق في الدارين تكلفًا[(٥)]، وبالنظر إلى التعدد في هذه، فمن الراجح أن يكون عود الضمير على المرزوق وهو الثمر؛ لأنَّه المحدَّث عنه في الجنة، إذ ورد "أنَّ أحدهم يؤتى بالصحفة فيأكل منها ثم يؤتى بأخرى فيراها

(١) الدر المصون: ٢١٨/١، ينظر: البحر المحيط: ١٨٧/١.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢١٨/١، والبحر المحيط: ١٨٧/١.

(٣) الدر المصون: ٢١٨/١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٢١٧/١.

(٥) ينظر: روح المعاني: ٢٠٦/١.

مثل الأولى فيقول ذلك؟ فيقول الملك: كل فاللون واحد والطعم مختلف"[١]، ومما يؤيد ذلك الموقع الإعرابي للجملة سواء أ حالا كانت أم استئنافًا، فالحال تقديره هو: (هو الذي رزقْنَاه مِن قَبْلُ وقد أوتوا به)، أي: في الجنة، وعلى الاستئناف؛ لأنه محدث ومخبر بها عن الجنة وأحوالها؛ لأنَّ العامل في كلما وما في حيزها يكونَ مستقبلَ المعنى، إذ ذهب النحاة إلى أنَّ الشرط يفيد الاستقبال، إن كان فعله ماضيًا، فإن هذه الأدوات تقلب الماضي إلى الاستقبال[٢].

يلحظ ممَّا سبق أنَّه بنى نقده النحوي لهذه المقاربة على الاستقراء، وهو معيار جدير بالثقة والقبول والركون إليه، فالمتصفح في الدر المصون يرى اعتماد السمين الحلبي عليه في جُلِّ تفسيره.

ثانياً: نقد السمين الحلبي مقاربة أبي البقاء العكبري:

١- زيادة اللام:

ذكر الزمخشري أن الفعل(يكيد) في قوله تعالى: ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ﴾، (يوسف:٥)، قد تضمن معنى ما يتعدى باللام، لأنه في الأصل متعدٍ بنفسه، والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد، كما أشار إلى إفادته معنى فعل الكيد مع الفعل المضمن فيكون آكد وأبلغ في التخويف نحو فيحتالوا لك ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر[٣]، وهذا القول ذهب إليه أبو حيان في أحد أقواله، وذلك لدلالة التضمين على معنى الفعل. غير أنَّ أبا البقاء قال بزيادة اللام في قوله تعالى : ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ﴾، وجعل نظير زيادتها قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾، (النمل: ٧٢)[٤]، إلَّا أنَّ السمين انتقد قول أبي البقاء، بقوله: "وهو ضعيف لانّ اللام لا تزاد إلاّ بأحد الشرطين: تقديم المعمول أو كون العامل فرعاً"[٥]، وللتحقُّق من مصداق قول السمين

(١) روح المعاني: ٢٠٥/١، وينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: محمد بن علي الإتيوبي الولوي: ١٤٠/٢٥.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٩٦/٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤٤٤/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤٣٩/٦.

(٥) المصدر نفسه: ٤٣٩/٦.

سأقف على أقوال النحويين واللغويين من المفسرين ليتبين صواب أو خطل ما قال به السمين، فقد حكم المالقي بزيادتها إذا خُفِض ما بعدها بالشبه لغير الزائدة؛ لأنّ اتصالها كاتصالها ولفظها كلفظها فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة، ورأى أنَّ هذين الموضعين موقوفان على السماع ولا يجوز القياس عليهما لشذوذهما ولخروجهما عن نظائرهما(١).

في حين أشار المرادي(٢) الى زيادتها في موضعين أحدهما: أن يكون العامل متعدياً إلى واحدٍ وثانيهما: أن يكون العامل قد ضعف بتأخره كما أشار إلى زيادتها غير المطردة فذكر أنّ قوما جعلوا منها قوله تعالى: (رَدِفَ لَكُم)(٣). وذكر ابن هشام أن اللام تُزاد بين الفعل المتعدي ومفعوله واستشهد بقول الشاعر نصيب بن رباح:

ومن يك ذا عظمٍ صليب رجا به ليكسر عود الدهرِ فالدهر كاسره(٤)

وذكر أنَّ لام (ردف لكم) ليس منه خلافاً للمبرد(٥).

وباستعراض آراء النحويين نخلصُ إلى صحة ما ذهب اليه السمين من أنّ (اللام) تُزاد بالشروط المذكورة أعلاه، وليست التراكيب القرآنية موضع المقاربة من هذا القبيل.

وممَّا سبق نخلصُ إلى صحة ما ذهب اليه السمين من تضعيف قول أبي البقاء.

٢- حذف الفاء من جواب الشرط:

انتقد أبو حيان مقاربة أبي البقاء قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، (الأنعام: ١٢١) بالتركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾، (الشورى: ٣٠) على قراءة (بما كسبتم) بلا فاء،

(١) ينظر: رصف المباني: ٣١٧.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ١٠٥-١٠٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥-١٠٦.
(٤) ديوانه: ٩٢.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٥.

إذ جعل التركيب المُمثَّل به بمنزلة واحدة في حذف الفاء من الجواب ولم يرتضِ أبو حيان هذه المقاربة قائلا: "أَنَّهُ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ أَيْ فَإِنَّكُمْ وَهَذَا الْحَذْفُ مِنَ الضَّرَائِرِ فَلَا يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ وَإِنَّمَا الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وإِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ التَّقْدِيرُ وَاللَّهِ إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ .... وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ هَذَا التَّرْكِيبُ بِتَقْدِيرِ اللام المؤذنة بالقسم المحذوف عَلَى إِنِ الشَّرْطِيَّةِ، كَقَوْلِهِ: ((لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ)) وَحُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ"[1]، وللوقوف على صحة رأي أبي حيان من عدمه سأتناول أقوال المفسرين والنحويين في المسألة، فقد وجَّه الالوسي التركيب القرآني المُمثَّل به توجيها آخرَ، فهو يرى قوله تعالى : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ) جملة شرطية حُذِف مُتَعَلَّقُ أَطَعْتُمُوهُمْ لِدَلَالَةِ الْمَقَامِ عَلَيْهِ، أَيْ: إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ فِيمَا يُجَادِلُونَكُمْ فِيهِ، وَجُمْلَةُ: (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ مُضَافًا يَحْسُنُ فِي جَوَابِهِ التَّجْرِيدُ عَنِ الْفَاء[2]. وهذا الحذف لمن يقول به من الضرائر فلا يكون في القرآن وهذا محل اتفاق النحويين ، غير أنهم حملوا كثيرًا مِن الآيات على أنواع مختلفة مِن ضرائر الشِّعر عند تحليلهم التراكيب النحوية[3]، والسبب في ذلك هو اختلافهم في كثير مِن تلك المسائل، فما يُجيزه أحدهم في النثر، قد يخصُّه آخَر بالشِّعر.

أمَّا بالنسبة للتركيب القرآني المُمثَّل له ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴾، فقد قرؤوه بالفاء(فبما) وهي قراءة الكوفيين والبصريين في حين قرأ المدنيون (بما) بغير فاء[4]، فالقراءة بالفاء واضحة وبيّنة لأنه شرط وجوابه والقراءة بغير فاء فيها للنحويين توجيهان: الأول: أن يكون (ما) بمعنى (الذي) فلا

(١) البحر المحيط: ٦٣٤/٤، والدر المصون: ٢٥٤/٩- ٢٥٥، واللباب في علوم الكتاب: ١٨٤/٥.

(٢) ينظر: التبيان في اعراب القران: ٥٣٦/١، وينظر: التحرير والتنوير: ٤٢/٨أ.

(٣) ينظر: حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية: د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(بحث منشور): ١٢٣.

(٤) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٥٨١، وينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ١٨٦٥/٤، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٧/٢.

تحتاج إلى جواب بالفاء، وهذا مذهب أبي إسحاق[١]، وهذا الوجه مرفوض ذلك أنَّ المعنى يقودنا إلى سببٍ ونتيجةٍ، أي: ما يصيبكم من مرضٍ أو ابتلاءٍ أو عقوبة في الدنيا، فبما كسبت أيديكم[٢]. والثاني: أن يكون (ما) أداة شرط وتكون الفاء محذوفة، وهو قول الفراء "والجزاء لا بَّد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء، فإن كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء. وإن كان فعلاً أوّله الياء أو التاء أو كان على جهة (فَعَلَ) أو (فَعلوا) لم يصلح فيه إضمار الفاء؛ لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء. وصلح فيما قد جُزِم قبلُ أن تكون الفاء، لأنّها إن دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم، كقولك للرجل: إن شئت فقم؛ ألا ترى أن (قم) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء؛ لأنك إذا قلت إن شئت قم جزمتها بالأمر"[٣]. وزعم الأخفش أن حذف الفاء في الشرط جائز حسن لجلال من قرأ به[٤]، وإليه ذهب أبو البقاء العكبري[٥] وجعله كقول حسان بن ثابت:

– من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّرّ بالشّرّ عند الله مثلان[٦]

وقال الفراء: "ألا ترى أن قولك: (الله يشكرها) مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن فلذلك صلح ضميرها"[٧]، أي: اضمارها.

ويرى ابن جني أن الفاء حُذِفت اختصارا[٨]، وهذه المقاربة– أعني الآية بالبيت الشعري– بعيدة؛ لأن حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلّا في ضرورة الشعر[٩]؛ ذلك "أنّ أصل الجزاء أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ لأنّه شيء مضمون

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٧/٤، واعراب القران وبيانه: ٣٥/٩.

(٢) ينظر: مصاعد النظر للاشراف علي مقاصد السور: البقاعي: ٤٦٢/٢.

(٣) معاني القرآن: ٤٧٥/١–٤٧٦.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ٥٧/٤.

(٥) ينظر: التبيان: ٥٣٦/١.

(٦) ديوانه: ٢٨٨ ونسب ايضاً الى عبدالرحمن بن حسان الانصاري ينظر شعره: ٦١، وشرح شواهد المغني: ١٥٩.

(٧) معاني القرآن: ٤٧٦/١.

(٨) ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٧٥/١.

(٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤/٣.

فعله، ثم عرض في الكلام أن يُجازى بالمبتدأ والخبر لنيابتهما عن الجواب، و(إنْ) لا تعمل فيهما، ولا تقعان موقع فعل مجزوم فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب واختاروا الفاء دون (الواو) و(ثم)؛ لأنَّ حق الجواب أن يكون عقب الشرط متّصلاً به والفاء توجب ذلك"[(١)]، ولا يحمل كتاب الله عزّ وجلّ إلّا على الأغلب الأشهر[(٢)].

ومما سبق نخلصُ إلى متابعة السمين الحلبي شيخه أبا حيان في نقد مقاربة العكبري دون الاستدراك عليه، إذ دوره اقتصر على المتابعة فقط فيما أرى.

٣- الأسماء:

أ. متعلق الجار والمجرور بين العامل المقدَّر والعامل المذكور:

انتقد السمين الحلبي مقاربة أبي البقاء النص القرآني ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾، (آل عمران: ١٥٤)، بقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾، (الإخلاص:٤)[(٣)]؛ لأنه جعل الجار والمجرور (لنا) للتبيين وما جاء للتبيين العامل فيه مقدر وتقديره: (أعني لنا هو جملة أخرى)، وحينئذٍ تكون جملة المبتدأ والخبر غير مستقلةٍ بالفائدة، في حين أنَّ الجار والمجرور في قوله تعالى من سورة الإخلاص متعلق بـ(كفوا)، أي: (لم يكن أحد كفوا له)، أي: مكافئا له، ولتوضيح المخالفة بين التركيبين، جاء السمين الحلبي بالمثال المصنوع؛ (لم يكن أحد قائلاً لبكر)، فـ(لبكر) معمول لاسم الفاعل(قائلا)، فهو بذلك ليس للتبيين؛ لأنَّه لو كان للتبيين لكان عامله محذوفا، ولما تحققت الفائدة المرجوة من المبتدأ والخبر[(٤)].

نخلص مما تقدَّم أنَّ السمين الحلبي انتقد مقاربة الآية للآية، وجاء بمثالٍ مصنوعٍ يُؤيد نفيه تلك المقاربة، مستفيدًا من سهولة المثال المصنوع ومرونته في

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٢٦٤/٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٤٨/٣، وينظر: التبيان: ٣٠٣/١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤٤٨/٣.

تقريب القاعدة للأذهان وتوضيح الحكم النحوي، فهو عمد إلى نقد تلك المقاربة، وسبيله في ذلك الرد مع التفصيل.

ثالثاً: نقد السمين الحلبي مقاربة أبي حيان:

١. الأسماء:

أ. حذف الضمير المنصوب والعامل من باب (ظن) عند إعمال الثاني:

انتقد السمين الحلبي شيخه أبا حيان في تخريجه التركيب القرآني(يَحْسَبَنَّ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ ﴾، (آل عمران:١٨٠)، ومقاربته هذا التركيب بالمثال المصنوع (ظنَّ الذي مَرَّ بِهندٍ هي المنطلقةَ)، بقوله: "ومع غرابة هذا التخريجِ وتطويلِه بالنظيرِ والتقدير فيه نظرٌ"[(١)]، إذ يرى أبو حيان أنَّ المسألة تكون من باب الإعمال، وذلك بجعل الفعل(يحسبن) مسندا للذين، وهو يطلب مفعولين، ويبخلون يطلب مفعولا بحرف الجر، فقوله، (ما آتاهم) يطلبه (يحسبن) على أن يكون المفعول الأول، ويكون (هو) فصلا (وخيرا) المفعول الثاني ويطلبه (يبخلون) بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن، وهو يبخلون، فعدى بحرف الجر وأخذ معموله، وحذف معمول (يحسبن) الأول[(٢)]، وساغ حذفه وحده كما ساغ حذف المفعولين في مسألة سيبويه: متى رأيت أو قلت: زيد منطلق؛ لأن رأيت وقلت في هذه المسألة تنازعا (زيد منطلق)[(٣)]، وفي الآية: لم يتنازعا إلا في المفعول الواحد، وتقدير المعنى: ولا تحسبن ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناس الذين يبخلون به، فعلى هذا التقدير والتخريج يكون هو فصلاً لما آتاهم المحذوف، لا لتقديرهم بخلهم، وجعل أبو حيان التركيب المُمثَّل له مقاربا للمثال المصنوع (ظن الذي مرّ بهند هي المنطلقة)، فالمعنى "ظن هنداً الشخص الذي مرّ بها هي المنطلقة، فالذي تنازعه الفعلان هو

---

(١) الدر المصون: ٥١٢/٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٥٢/٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٧٩/١، وشرح كتاب سيبويه: السيرافي: ٣٧٠/١.

المفعول الأول، فاعمل الفعل الثاني فيه، وبقي الأول يطلبُه محذوفاً ويطلبُ الثانيَ مثبتاً إذ لم يقع فيه التنازعُ"[1]، وللوقوف على صحة تمثيل ومقاربة أبي حيان، سأتناول رأي النحويين في هذه المسألة، فقد نصَّ النحويونَ أنه إذا أعملنا الثانيَ، واحتاج الأول إلى ضمير المتنازع فيه، أُضْمِرَ فيه إنْ كان يطلبه مرفوعاً ويحذف إن كان غير مرفوعٍ ، أمَّا مفعولا (ظَنَّ) فلا تحذف، وإنَّما يضمر ويُؤَخَّر، وأعتلَّ النحاة لذلك بأنه لو حُذِفَ لبقي خبرٌ دون مُخْبَرٍ عنه أو بالعكسِ، هذا مذهبُ البصريين[2]، وحينئذ يَقْوى تخريج الشيخ أو يلتزَم القول بمذهب الكوفيين فإنهم يُجيزون الحذف فيما نحن فيه.

يلحظ ممَّا سبق أنَّ السمين الحلبي عمد إلى النقد المباشر لمقاربة أبي حيان وهذا الأسلوب في النقد يكاد يكون سمة مميزة عند السمين الحلبي، وأحسبه لم يكن أولا في هذا، بل هو ديدن المفسرين واللغويين في مصنفاتهم.

ب. مطابقة ضمير الخبر للمبتدأ:

انتقد السمين الحلبي شيخه أبا حيان في مسألة مطابقة ضمير الخبر للمبتدأ عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآ ﴾، (النساء: ١٦)، بقوله: "قرأ عبد الله: (والذين يَفْعَلُونه منكم)، وهذه قراءةٌ مشكلةٌ لأنها بصيغة الجمع، وبعدَها ضميرُ تثنية، وقد يُتَكَلَّفُ لها تخريجٌ: هو أنَّ (الذين) لمَّا كان شاملاً لصنفي الذكورِ والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرة مندرجةٍ تحتَه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾، (الحجرات: ٩) ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ ﴾، (الحج:١٩)، كذا قال الشيخ وفيه نظر، فإنَّ الفرقَ ثابتٌ؛ وذلك لأنَّ (الطائفة) اسمٌ لجماعة وكذلك (خصم؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ فأُطْلِقَ على الجمعِ"[3].

---

(١) البحر المحيط: ٤٥٢/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٨٨/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٧٩٤/٤.

(٣) الدر المصون: ٦٢٢/٣.

ذكر النحويون أن الخبر إذا كان جملةً، وكان غير المبتدأ في المعنى فلابد من وجود رابط يربطه بالمبتدأ ويشترط في ذلك الرابط إذا كان ضميرا أن يكون مطابقا للمبتدأ، نحو: زيد قام أبوه، والزيدان قام أبوهما، والزيدون قام أبوهم[١]، ففي ضوء أقوال النحويين يرد إشكال على التركيب المُمثَّل له وهو عدم المطابقة بين ضمير المبتدأ الذي هو جمع (والذين يَفْعَلُونه) وبين الخبر الذي هو مثنى(فَعَاذُوهُمَآ)، وقد خرَّج أبو حيان هاتين القراءتين بـ: "أنَّ (الذين) لمَّا كان شاملاً لصنفي الذكورِ والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته كقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾، (الحجرات:٩)، ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ ﴾، (الحج:١٩)، وهذه المقاربة لم يرتضِها السمين الحلبي وانتقده؛ وذلك لأنَّ (الطائفة) اسمٌ لجماعة"[٢]، كذلك (خصم) فقد ذكر الزمخشري أنَّ الخصم قد يطلق على المفرد والمثنى والجمع؛ لأنه في الأصلِ مصدر[٣]، وبذلك يكون (اختصموا) في التركيب القرآني المُمثَّل به محمولا على المعنى[٤]، ولعلَّ أبا حيان أتى بهذه المقاربة لغرض المناسبة ولم يأتِ بها للتسوية بين التراكيب الممثلة موضع المقاربة، بدليل وصفه توجيه التركيب القرآني المُمثَّل له بأنه متكلف، فلو كان غرضه التساوي بين التراكيب القرآنية المُمثَّل بها والتركيب القرآني المُمثَّل له، لما وصفها بالمتكلفة، ولعلَّ في وصفه هذا إقرارًا بأنَّ (الخصم) و(الطائفة) يراد بهما الجمع وإن ثنيا لفظا، أما(الذين) فهو جمع لا يراد به التثنية، أضف إلى ذلك اختيار أبي حيان تخريجا آخر، وقوله: "والأولى اعتقاد قراءة عبد الله أنها على جهة التفسير، وأن المراد بالتثنية العموم في الزناة"[٥].

نخلصُ مما تقدَّم أنَّ السمين يطلق حكم(المتكلفة) كما هو حال المقاربة آنفة الذكر عندما يكون الوجه الإعرابي لا يتوافق مع روح قوانين النحو وقواعده الكلية،

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٧٣٦/٢، وشرح الأزهرية: ٢٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٠٢/١.

(٢) الدر المصون: ٦٢٢/٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ١٤٩/٣-١٥٠.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١٠١/٦.

(٥) البحر المحيط: ٢٠٧/٣.

وكذلك عند تناقضه مع ما قرره جمهور النحاة، كما نخلص من قوله الأخير أنَّه لم يساوِ بين التراكيب موضع المقاربة، وإنَّما السمين توهم ذلك بدليل ما ذُكِر سابقا.

ج. المعطوف على الخبر بالصفتين المتعاطفتين:

انتقد السمين الحلبي مقاربة شيخه أبي حيان التركيب القرآني (تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ) في قوله تعالى: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ١﴾، (الرعد:١)، بالمثال المصنوع (جاءني الظريفُ والعاقلُ) وهو يريد شخصاً واحداً، وبقول الشاعر:

إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ ... وليثِ الكَتِيبةِ في المُزْدَحَمْ[1]

بقوله: "وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعلَه مثلَ البيتِ الذي أنشده"[2]، ذلك أنَّ أبا حيان جوَّز أن يكون (وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ) من عطف الوصف على الوصف، كما عُطِف(ابنِ الهُمامِ) و(ليثِ الكَتِيبةِ) على الوصف الأول (القَرْمِ)[3]، غير أنَّ الفرقَ واضحٌ بين التركيب المُمثَّل له (الآيةِ) وبين التراكيب المُمثَّل بها (البيت الشعري والمثال المصنوع)، ذلك أنَّ التراكيب المُمثَّل بها مشتملة على عطف صفةٍ على مثلِها، والآيةُ ليست كذلك إذ ليس فيها صفة يعطف عليها وإنَّما موصوف، وذلك لأنَّ(آيات الكتاب) موصوف، وأمَّا إذا قلنا بالعطف على الكتاب فإنَّ هذا يحتمل أمرين :

١- إنَّ معنى الكتاب الكامل في وصفه بدليل (أل) فهي لاستغراق الجنس[4].

٢- إن الكتاب بمعنى المكتوب أي آيات القرآن المكتوب[5]، فعلى هذين التأويلين يكون (الحق) خبر مبتدأ محذوف تقديره(هو الحق)، ويكون (والذي أنزل) مما

---

(١) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء: ١٠٥/١، ٥٨/٢، والكشاف: ٢٣/١، والإنصاف: ٤٦٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣١٩/١، وقطر الندى: ٢٩٥، وخزانة الأدب: ٤٥١/١.

(٢) الدر المصون: ٧/٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٦/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٤٣/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٨/٩، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٨٠/٣، وينظر: روح المعاني: ٨٦/٧.

(٤) ينظر: روح المعاني: ٨٢/٧.

(٥) ينظر: الكشاف: ٥١١/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٨٠/٣، وروح المعاني: ٨٢/٧

عطف فيه الوصف على الوصف وهما لشيء واحد، لأنَّ ذلك يتأتى على الوجه الثاني وهو العطف على الكتاب بالتأويل المذكور(١).

وهنا ثمة شيء آخر يثبت صحة ما قاله السمين الحلبي وهو الوقوف على ماهية الواو الواقعة قبل الاسم الموصول في التركيب المُمثَّل له، فإذا كانت واقعة بين الصفات فهي للعطف وإذا كانت بين الصفة وموصوفها فهي زائدة.

وممَّا تقدَّم نخلص إلى عدم صحة المقاربة التي عقدها أبو حيان لتباين التركيبين المُمثَّل له والمُمثَّل به.

د. عود الضمير الغائب على غير مذكور:

هناك قواعد تحكم عود الضمير منها، وجود مرجع يعود إليه الضمير، وقد تتعدد هذه المراجع ويكون كلٌّ منها صالحا لعود الضمير إليه فعندئذٍ نعيد الضمير إلى أقرب مرجع إليه، وإن دلَّ دليل على المرجع المقصود عاد الضمير إليه وإن لم يكن هو الأقرب ، ولا يكون مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل، فمثلًا في قول الشاعر:

أما وِيَّ ما يُغْني الثَّراء عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ(٢)

فالضمير في(حشرجت) عائد على(النفس)، وذكر(الفتى) مغن عن ذكرها؛ لأنه الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلّا بدليل، فإذا قلت: لقيت زيدًا وعمرًا يضحك، فالضمير في يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، وفي قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ﴾، (العنكبوت: ٢٧)، يذكر المفسرون أنَّ الضمير في ذريته يعود على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب، لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها إبراهيم. وهو إمّا مصرّح بلفظه نحو: زيد لقيته، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسّا كقوله تعالى: ﴿هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ﴾، (يوسف: ٢٦)، أو علما كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾، (القدر:١)، أي القرآن، فالمفسر مستغنى عن ذكره بحضور مدلوله

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٥٣/٥.

(٢) ديوان: حاتم الطائي: ٧٢.

علمًا، أو بذكر ما هو له جزء أو كلّ أو نظير أو مصاحب بوجه ما[١]، وقد مثَّلَ أبو حيان لمسألة عود الضمير الغائب، بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡ ﴾، فالضمير الهاء في تخريج الآية (فَأَسَرَّهَا) مفسر بسياق الكلام، أي: فَأَسَرَّ الحزازة التي حَصَلَتْ له مِنْ قوله تعالى على لسان إخوة يوسف(عليه السلام) ﴿ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ ﴾[٢]، ويرى ابن الجوزي أنَّ في هذه الهاء ثلاثة أقوال: أحدها: أنها ترجع إلى الكلمة التي ذُكرت بعد هذا ، وتكنيته عن(الكلمة) ولم يجر لها ذكر متقدِّم، مما تفعله العرب كثيرًا، إذا كان المعنى المرادُ مفهومًا عند السامعين[٣]، وهي قوله تعالى: ﴿ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا ﴾، والثاني: أنها ترجع إلى الكلمة التي قالوها في حقه، وهي قولهم: ﴿ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ ﴾، فعلى هذا يكون المعنى: أسرَّ جواب الكلمة فلم يجبهم عليها. والثالث: أنها ترجع إلى الحُجة، المعنى: فأسر الاحتجاج عليهم في ادعائهم عليه السرقة [٤]، ويرى الزمخشري أنَّ (أسرَّها) إضمارٌ على شريطة التفسير، مفسَرة بقوله تعالى: ﴿ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا ﴾، وجيء بالضمير مؤنثا لأنَّ الجملة المفسرة مؤولة بـ(جملة) أو (كلمةٌ)؛ وذلك بناء على تسمية العرب الطائفة من الكلام كلمة، فكأن المراد قوله: أَسَرَّ الجملةَ أو الكلمةَ التي هي قولُه: ﴿ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗا ﴾، واستدلَّ على ذلك بالموقع الإعرابي، حيث إنّها تعرب بدلًا مِنْ الهاء في أَسَرَّها[٥]، والمعنى المراد أن يوسف قال في نفسه أنتم شر مكاناً، أي: منزلة في السرقة لسرقتكم أخاكم، أو في سوء الصنيع مما كنتم عليه، وتأنيثها باعتبار الكلمة أو الجملة، وفيه نظر إذ المفسر

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣٠٨/٦، الدر المصون: ٥٣٥/٦، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٢٤٣/٣، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٩٨/٤، وروح البيان: ٣٠١/٤.

(٣) ينظر: جامع البيان: ١٩٨/١٦.

(٤) زاد المسير في علم التفسير: ٤٦٠/٢.

(٥) ينظر: الكشاف: ٤٩٣/٢.

بالجملة لا يكون إلا ضمير الشأن[١]، وتفسير الزمخشري لم يجد استحسانا عند السمين الحلبي فهو يرى ما ذهب إليه الزمخشري يكون صحيحا عندَ مَنْ يُبْدل الظاهرَ من المضمر في غير المرفوع نحو: ضربته زيداً، والصحيح وقوعه[٢]، كقوله:

– فلا تَلُمْهُ أن يَخافَ البائسا[٣]

وما ذهب إليه الزمخشري قال به الزجاج، وطعن في الفارسي، إذ يرى أن الإضمار على شريطة التفسير غير مستعمل، والحق أن القرآن حجة على غيره[٤].

وقد قارب أبو حيان مثاله القرآني بقول الشاعر:

– أما وِيَّ ما يُغْني الثَّراء عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ

فالضمير في (حَشْرَجَتْ) يعود على النفس، وهذا مذهب أبي حيان وغيره[٥]، فلم يتقدم ذكر النفس؛ وذلك جائز لعلم المعنى من السياق ، وهذا ما استشكله السمين الحلبي وقد جعل البيتَ مِمَّا فُسِّر فيه الضميرُ بذِكْر ما هو كلٌّ لصاحب الضمير، أي: ذكر الفتى باعتباره كلا، وذكر الكل مغنٍ عن الجزء(النفس) فالمعنى عنده لا يكون مما فُسِّر بالسياق[٦].

هـ. المضارع المقرون بالفاء الواقع جوابًا للشرط:

انتقد السمين الحلبي مقاربة أبي حيان التركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٢٦٥﴾،

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٩٧/٥، والتفسير المظهري: ١٨٥/٥.

(١) ينظر: الدر المصون: ٥٣٦/٦.

(٣) هذا رجز صدره: قد أصبحت بقرقرى كوانسا، وهو من شواهد سيبويه: ٧٥/٢، وشرح الشواهد الشعرية: ١١/٢.

(٤) ينظر: تفسير النيسابوري: ١١٢/٤.

(٥) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي: ٢٠٠، والتفسير الوسيط: طنطاوي محمد سيد: ١٧٦/٨.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٥٣٥/٦.

(البقرة:٢٦٥)، بالتركيب القرآني: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾، (المائدة: ٩٥)، فـ(طلٌّ) في التركيب القرآني المُمثَّل له واقع في جواب الشرط واتصلت بها فاء الجزاء، وهي لم تشكل جملة فلا بد من تقدير محذوف ليكون جملة أولًا ، ولا بدَّ أن تكون الجملة المؤلفة بعد التقدير مما يصح اتصال الفاء بها فقدَّر فعلًا، تقديرُه: (فيُصيبها)[١] تكون(طل) فاعلًا له في أحد وجوهه النحوية المحتملة وهو الراجح والأبين عند السمين الحلبي، أمَّا(فَيَنتَقِمُ) في التركيب القرآني المُمثَّل به فهي خبر مبتدأ محذوف، تقديره هو ينتقم، وجملة(هو ينتقم) في محل جزم جواب الشرط مقترن بالفاء[٢]، فيتضح من مقاربته أنَّ التركيب المُمثَّل له حُذِف منه فعل فاعله (طلٌّ)، فـ(طلٌّ) فاعل فعل مضمرٍ تقديرُه: (فيُصيبها)[٣] على الوجه الذي اختاره، على حين المثال المُمثَّل به، حُذِف منه المبتدأ فقط، ومعلوم أنَّ حذف جزأي الجملة ليس كحذف أحد جزأيها، والسمين الحلبي لم يرتضِ قول أبي حيان؛ لأنَّه لم يُسَلِّم بأن المضارع بعد فاء الجزاء يَحْتَاجُ إلى إضمارِ مبتدأ[٤]. وهذا مخالف لما عليه النحاة، إذ نصَّ النحويون على وجوب حذف المبتدأ بعد فاء الجواب كما في التركيب المُمثَّل له، وعلة ذلك "لأن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها وليس لـ(إن) فيها تأثير... وجاز ان يعتقد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا الفاء ليتصل مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا"[٥]، ويأتي الجواب مرفوعاً ومقترناً بالفاء إذا جاء فعلاً مضارعا صالحا للشرطية سواء كان الشرط ماضيا أو مضارعا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾، (الجن: ١٣)، وينبغي أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر لمبتدأ محذوف، ولولا هذا التخريج لكانت الفاء زائدة، وجُزِم الفعل المضارع

(١) ينظر: الدر المصون: ٥٩٤/٢، والبحر المحيط في التفسير: ٣٢٥/٢.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٧/٧.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٥٩٤/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٤/٢.

(٥) علل النحو: ابن الوراق: ٤٤٠.

بعدها، غير أنَّ العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعلم أنها غير زائدة، وأنها تدخل على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ ظاهر[١].

ويرى السمين الحلبي أنَّ الفاء في (فَطَلٌّ) في التركيب المُمثَّل له واقعة في جوابُ الشرطِ، وقال بحذف ما بعد (الفاء)؛ لتكمُلَ جملةُ الجوابِ[٢]، كما نقل اختلاف النحاة في تقدير المحذوف على ثلاثة أوجه، الأول: مذهب المبرد أنَّ المحذوفَ خبرٌ وتقديره (فَطَلٌّ يِصيبها)، وسوَّغ الابتداء بالنكرةِ هنا، وقوعها في جوابِ الشرطِ[٣]، والثاني:(طَلٌّ) خبر مبتدأ مضمر، تقديره: فالذي يُصيبها، أي: فالذي يُصيبها طَلٌّ[٤]، والثالث: موضع المقاربة وعلى هذا التقدير يحتاج الخبر إلى اضمار مبتدأ، تقديره: فهي يصيبها طل، فيكون المحذوف حينئذٍ جملة الجزاء(المبتدأ والخبر)، ولم يبقَ إلا معمول الخبر.

٢. الأفعال:

أ) الفصل بين الصفة(الجملة الشرطية) والموصوف:

ذكر النحاة ثلاثة إعرابات للجملة الشرطية (أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ) في قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ ﴾، (البقرة:٢٨٢).

الأول: استئنافية، فلا يكون لها موضع من الإعراب، قاله جماعة من المعربين[٥].

الثاني: ويجوز أن تكون جملة (ممن ترضون) صفة لامرأتين، وجملة الشرط صفة أخرى ، ويخلو هذا التوجيه من المحاذير من حيث الصناعة.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك: ٧٩/٤.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٩٣/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٦١٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): ٤٨٢/١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٥٩٣/٢، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٦٠/١ وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣٤٢/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٨٤/١، وجامع البيان: ٦٤/٦، و٧٣٣/٢، والدر المصون: ٦٥٩/٢.

الثالث: قول الفارسي والزجاجي وابن عطية والقرطبي[١]، إذ يرون أنَّ الجملة الشرطية في محل رفع صفة لـ (امرأتين)، وقد قارب أبو حيان توجيه ابن عطية قراءة حمزة للتركيب القرآني ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[٢] في النص المُمثَّل له بالمثال المصنوع (جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان)، إذ جاء بالمثال المصنوع لأنَّه أداة طيِّعة في يد مستعملها لإثبات ضعف توجيه ابن عطية فضلا عن ذلك أنَّ المثال المصنوع ينماز بالوضوح والسهولة ومن ثم بتلك الصفتين يستطيع أبو حيان تضعيف ما قاله ابن عطية، غير أنَّ السمين الحلبي انتقد مقاربة شيخه ذلك أنَّ ابن عطية ذهب إلى أنَّ جملة الشرط وجوابها تقع في محل رفع صفة (لامرأتين)؛ لأنَّ الشرط والجزاء يُوصف بهما، كما يُوصلُ بهما في قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٣]، (الحج:٤١) ، وهذا محل نظر عند أبي حيان لأنه يصبح نظير(جاءني رجلٌ وامرأتان عقلاءُ حُبْلَيَان)؛ لأنَّ الذي تقتضيه الأقيسةُ تقديمُ (حُبْلَيَان) على (عقلاء)[٤]؛ "لأنَّه إذا كان لابدَّ من الفصل بين النعت ومنعوته، ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما معا"[٥]، وذكر السمين أن ابن عطية لم يكن سبَّاقا في هذا الإعراب بل سبقه إليه الواحدي ، ويرى السمين أن جملة الشرط مستأنفة للإخبار بالحكم الذي تضمنته[٦]، وأمَّا إذا قيل بأنَّ(مِمَّن تَرْضَوْنَ) بدلٌ من(رجالكم)، أو متعلِّقٌ باستشهدوا[٧]، فيتعذَّرُ حينئذٍ جعله صفةً لامرأتين؛ للفصل بين الموصوف والصفة بأجنبي.

وعلى ضوء ما سبق فإن أبا حيان محق في رده قول ابن عطية لما فيه من محاذير، أما السمين فقد استظهر القول بأنها مستأنفة.

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٢٧/٢، والمحرر: ٣٨٨/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٣٩٥/٣.

(٢) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه: ١٠٤/١، والدر النثير والعذب النمير: المالقي: ٩/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٤) البحر المحيط: ٧٣٣/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٦٥٩/٢.

أ. نصب التمييز بأفعل التفضيل:

انتقد السمين الحلبي مقاربة شيخه أبي حيان، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾ ﴾، (الكهف: ١٢) بقوله تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾، (البقرة: ١٠٦) "لما سقط الحرف وصل إليه الفعل"[١]. فيلحظ أنَّ أبا حيان عقد مقاربته تلك، وهي مخالفة لما قال به ابن عطية ذلك أنَّ (أمدا) عنده غير متجه، غير أنَّ أبا حيان ذكر أنه قد يتجه، وذلك أن الأمد هو الغاية، ويكون عبارة عن المدة من حيث إن المدة غاية في أمد المدة على الحقيقة، و(ما) بمعنى (الذي)، و(أمدا) منصوب على إسقاط الحرف، والتقدير: لما لبثوا من أمد، أي: من مدة، ويصير (من أمد) تفسيرا لما أبهم من لفظ (ما)، لذلك لم يرتضِها السمين، وقال: "يكفيه أن مثل ابن عطية جعله غير متجه وعلى تقدير ذلك فلا نسلم أن الطبري عنى نصبه بـ(لبثوا) مفعولاً به بل يجوز أَنْ يكونَ على نصبَه تمييزاً"[٢]، فيُلحظ مما سبق اختلاف المعربين في ناصب (أمدا) تبعا لاختلافهم في (أحصى) أهو فعل ماض أم اسم تفضيل؟

- جعل (أحصى) فعلا ماضيا فبذلك يكون (أمدا) مفعوله ، و(ما) في قوله (لما لبثوا) مصدرية، وعليه يكون المعنى لنعلم أي الحزبين ضبط أمدا للبثهم في الكهف وهو اختيار الزمخشري وابن عطية وغيرهم[٣]، قال الزمخشري: "فإن قلتَ: فما تقول فيمَنْ جعله مِنْ أفعلِ التفضيلِ؟ قلت: ليس بالوجهِ السديدِ، وذلك أنَّ بناءَه مِنْ غيرِ الثلاثي ليس بقياسٍ، ونحو(أَعْدَى من الجَرَب)[٤] و(أفلس من ابن المُذَلَّق)[٥] شاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآن ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ (أَمَداً): إمَّا أَنْ ينتصِبَ بأفعلَ وأفعلُ لا يعملُ، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ بـ(لبثوا) فلا يَسُدُّ

(١) البحر المحيط: ١٤٧/٧.

(٢) الدر المصون: ٤٥٢/٧.

(٣) ينظر: الكشاف: ٧٠٥/٢، والمحرر: ٥٠٠/٣، الدر المصون: ٤٤٩/٧.

(٤) جمهرة اللغة: ٣٢/٢، ومجمع الأمثال: النيسابوري: ٤٥/٢.

(٥) جمهرة الأمثال: أبو الهلال العسكري: ٨٨/٢.

عليه المعنى"[١]. فقوله أفعلُ لا يعمل رُدَّ بأن ما ذكره ليس بصحيح؛ لأن صيغة التفضيل تعمل في التمييز بلا خلاف فنصبه بصيغة التفضيل لا إشكال فيه[٢]، كما تقول: (زيدٌ أقطعُ الناسِ سيفاً)، و(زيد أقطعُ لِلْهامِ سيفاً)، وقد انتقد السمين الحلبي الزمخشري، بقوله: "الذي أحوجَ الزمخشريَّ إلى عَدَمِ جَعْلِه تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدمُ صحةِ معناه. وذلك أنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، كما في المثال المصنوع(زيد أقطعُ الناس سيفاً) كيف يَصِحُّ أن يُسْنَدَ إليه فيقال: زيد قَطَعَ سيفُه، وسيفه قاطع، إلى غيرِ ذلك. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأمَد، ولا تَصِحُّ نسبتُه إليه، وإنما هو صفات الحزبين، وهو دقيق.

- جعل (أحصى) اسم تفضيل فعندئذ تكون (أمدا) تمييزا له[٣].

ورد بأن أفعل التفضيل من الرباعي شاذ لا يقاس عليه – كما سبق – لكن القائلين بذلك قالوا: إن ذلك قياسي ليس شاذا، وهو مذهب سيبويه[٤]، وتحقيق ذلك أن للنحاة في بناء اسم التفضيل وفعل التعجب من الرباعي ثلاثة مذاهب:

الأول: جواز بنائها من (أفعل) مطلقا، وهو ظاهر كلام سيبويه[٥].

الثاني: لا يُبنى منه مطلقا، وما سمع منه فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. **الثالث:** يصاغ من (أفعل) إذا كانت همزته لغير النقل خاصة، كـ(أظلم الليل)، و(أشكل الأمر)[٦].

وقد ذكر محمد الأمين الشنقيطي أنَّ صيغة التفضيل تقتضي دلالة مطابقتها الاشتراك بين المفضل والمفضل عليه في أصل الفعل، وبما أنَّه لم يشارك

---

(١) الكشاف: ٧٠٥/٢.

(٢) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٢١١/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٣٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٢٧١/٣.

(٤) كتاب سيبويه: ٣٧/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧/١.

(٦) ينظر: ضياء السالك: ٨٤/٣.

أحد الحزبين الآخر في أصل الإحصاء؛ لجهله بالمدة من أصلها، وهذا مما يجعل احتمالية أن تكون (أحصى) فعل أقوى[١].

واعترض عليه بأن التمييز يجب أن يكون فاعلا في المعنى، ولا يصح ذلك هنا وأجيب عنه بصحة أن يقال: أيهم أحفظ لهذا الشعر وزنا أو تقطيعا[٢].

وقال الطاهر بن عاشور: "ولا يريبك أَنَّهُ لَا يَتَّضِحُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّمْيِيزُ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تَقُولَ: أَفْضَلُ أَمَدِهِ، إِذِ التَّحْوِيلُ أَمْرٌ تَقْدِيرِيٌّ يُقْصَدُ مِنْهُ التَّقْرِيبُ"[٣].

ورد من حيث المعنى يقول أبو السعود: "لأن مؤداه أن يكون المقصود بالإخبار إظهار أفضل الحزبين وتمييزه عن الأدنى مع تحقق أصل الإحصاء فيهما، ومن البيِّن أن لا تحقق له أصلا المقصود بالاختبار إظهار عجز الكل عنه رأسا، فهو فعل ماض قطعا"[٤]

يلحظ ممَّا سبق أنَّ السمين الحلبي اعتمد في نقده النحوي مقاربة أبي حيان ومقاربة الزمخشري على معيار الترجيح والتضعيف، إذ تناول آراء المفسرين في التراكيب المُمثَّل لها والمُمثَّل بها وبعد مناقشته تلك الآراء التي تخصُ مقاربة شيخه واستقراء قواعد النحاة فيما يخصُّ مقاربة الزمخشري، ذكر موقفه منها مرجحاً أحدها وبالتالي مضعفاً الآخر، وهو في هذا يستند إلى الأدلة النقلية والعقلية.

رابعاً: نقد السجستاني مقاربة ابن الأنباري:

١. عدم جواز تعدد الصلات:

نقل السمين الحلبي مقاربة السجستاني منتقدا ابن الأنباري، إذ قارب بين قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾، (البقرة: ٢٤) وبين قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١﴾، (آل عمران: ١٣١)، من حيث صلة

(١) ينظر أضواء البيان: ٢١٣/٣.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٢٠٨/٥.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٧٠/١٥.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٢٠٨/٥.

(التي)، وعدَّ ابن الأنباري هذا غَلَطا؛ لأن (التي) وُصِلَتْ بقوله: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ﴾، ولا يجوز أن تُوصل بصلةٍ ثانية، أي: (أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ)، في حين(التي) في آل عمران لم تكن سوى صلةٍ واحدة[١]، والسمين الحلبي يرى أنَّ جملة ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ﴾ ليست صلةً، فهو بذلك غير مسلِّمٍ لقول ابن الأنباري، ويرى أنَّ هذه الجملة تحتمل أنَّ تكون معترضةً؛ لأنَّ فيها تأكيداً وتحتمل أن تكون حالاً، وفي حقيقة الأمر أنَّ هذين الوجهين لا يَمْنَعهُما معنىً ولا صناعةً[٢].

وبناءً على أنَّ السمين الحلبي أقام مقاربته على ما أقرَّهُ النحاة من قواعد الصناعة النحوية، إذ تعد قواعد الصناعة النحوية معيارا لقبول الوجه النحوي وتأييده، فضلا عن ذلك المعنى، فهو أحق من غيره في المراعاة في القرآن الكريم، وبدا واضحا أنَّ السمين الحلبي اعتمد هذا المقاربة كونها لا تخلْ بأي المعيارين–أعني– الصنعة النحوية والمعنى. ذلك أنَّ الحال على ضربين: مبينة(مؤسسة) وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها نحو: جاء زيد راكبا، ومؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها نحو: زيد أبوك عطوفا[٣]. واشترط بعض النحاة في الحال المبينة أن تكون منتقلة؛ أي: وصفا غير لازم نحو: جاء زيد ضاحكا. وأنكر هذا الشرط آخرون منهم ابن أبي الربيع، والسيوطي إذ ذهب إلى أن الانتقال غالب فيها لا لازم[٤]، وقد ذكر السمين الحلبي الحال المبينة اللازمة غير المنتقلة [٥] في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾، فجملةُ (أُعِدَّتْ) حال من النار، أي: اتقوا النار التي أعدت للكافرين[٦]، ويرى السمين الحلبي أنَّ هذا القول محل نظر؛ ذلك لأنَّ الحال المبينة يجب أن تكونَ منتقلةً، فالأَوْلَى أن تكونَ

(١) ينظر: الدر المصون: ٢٠٨/١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٨/١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك : ٢٤٩/٢.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ٢٩٤/٢.
(٥) ينظر: الدر المصون: ٢٠٧/١.
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٣/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤١/١.

استئنافاً[1]، والثابت أنَّ هذا القول مردود؛ لورود الحال المبينة لازمة في كثير من الشواهد القرآنية، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ ، (الأنعام:١١٤)، وقوله تعالى: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ ﴾ ، (آل عمران:١٨)، وقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾، (النساء:٢٨)، وقوله تعالى: ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ ، (الزمر:٧٣)، وغيرها من الآيات التي وقف عليها المعربون ووردت الحال المبنية فيها غير منتقلة.

(١) ينظر: الدر المصون: ٢٠٧/١.

المبحث الثاني:

نقد النقد:

يتناول هذا المبحث نقد النقد أي نقد السمين الحلبي لنقد مقاربات المفسرين وانتصاره لهم ويتضمن هذا المبحث:

أولاً: نقد ابن عطية مقاربة سيبويه.

ثانياً: نقد أبي حيان مقاربة المبرد.

ثالثاً: نقد أبي حيان مقاربات الفارسي.

رابعاً: نقد أبي حيان مقاربة الأنباري.

خامساً: نقد أبي حيان مقاربات الزمخشري.

سادساً: نقد أبي حيان ابن عطية.

سابعاً: نقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري.

وسنتناولها بحسب ما يأتي:

أولاً: نقد ابن عطية مقاربة سيبويه:

❖ **تعدية الفعل (أرأيت) و(أرأيتك):**

انتقد ابن عطية مقاربة سيبويه التركيب القرآني(أَرَأَيْتَكَ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ ﴾، (الاسراء: ٦٢)، بالمثال المصنوع (أَرَأَيْتك زيداً أبو من هو؟) حيث يقول سيبويه: "أرأيتك زيدا أبو من هو، وأرأيتك عمرا أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد. ألا ترى أنك لو قلت: أرأيت أبو من أنت، أو أرأيت أزيد ثم أم فلان، لم يحسن، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء، فعلى هذا أجرى وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني"[1]، نستشف من نص سيبويه أنَّ (أَرَأَيْتُكَ) بمعنى (أَخْبِرْني)، ومثَّل لها بـ(أَرَأَيْتك زيداً أبو من هو؟)، إلَّا أنَّ ابن

(١) كتاب سيبويه: ١/٢٣٩-٢٤٠.

عطية يرى أنَّ قول سيبويه صحيح في مثاله الذي ذكره فتكون (أرأيتك) بمعنى أخبرني، ولكن هذا المثال لا يوافق الآية تركيبًا، فإنَّ (أَرَأَيْتك) بمعنى(أتأمَّلْتَ)، والكاف فيها حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، غير أنَّ السمين لم يرتضِ قول ابن عطية وانتصر لسيبويه فهو يرى أنَّ المثال المصنوع مقارب لتركيب الآية، وبذلك تكون مقاربة سيبويه صحيحة، غاية ما في الأمر أنَّ مثال سيبويه استغنى عن بعض العناصر التركيبية التي لا تؤثر في أصل المقاربة، وللتأكد من صواب ذلك أجد أنَّ العرب استعملَت(أرأيت) بمعنيين، الأولِ بمعنى(الرؤيةِ)، والثاني بمعنى (أخبرني)[١]، فأَمَّا الأَوّلُ فلا إشكالَ فيه، فهو استفهامٌ دخلَ على الفعلِ(رأى)، للاستفهامِ عن الرؤيةِ الحقيقيةِ، وأَمَّا الثاني فيكونُ بمعنى (أَخبرني) فهو موطنُ الشاهدِ، قالَ الدكتور فاضل السامرائي: "ومعنى هذا الفعلِ منقولٌ من الرؤيةِ إلى معنى الإخبارِ، فقولُك مثلاً: أَرأَيتَ إنْ أَصبحتَ أَميراً ماذا أَنتَ فاعلٌ؟ معناه: أَنظرتَ في هذا الأَمرِ؟ فأَنتَ تستخبرُه عمَّا سأَلته عنه"[٢].

وعزا الصبان(ت١٢٠٦هـ) إلى ابن هشام (ت٧٦١ هـ) أنَّ (أَرَأَيْتَ) بمعنى أَعلِمْتَ؟ لا بمعنى (أَأَبْصَرْتَ) فهي بذلك تتعدى إلى مفعولين[٣]، وسواء أكانت(أَرَأَيْتَ) متضمنة معنى عَرَفْتَ أو أبصرت أو بمعنى عَلِمْتُ فإنها في أصلها جملةٌ خبريَّةٌ، تحوَّلت إلى جملة إنشائية لها معنى جديد وهي (أخبرني)، بعد أن لازمتها همزة الاستفهام وهي مع ذلك لا تدل على استفهام، ولا تحتاج إلى جواب[٤]. فإذا كانت(أَرَأَيْتَكَ) بمعنى أخبرني احتاجت إلى مفعولين الأوَّل، الاسم المنصوب بعدها، والثاني جملة الاستفهام. وقد ذكر السمين جملة من أقوال النحاة في تخريج التركيب القرآني المُمثَّل له، الأول: أن المفعولَ الأولَ والجملةَ الاستفهامية التي سَدَّت مَسَدَّ المفعول الثاني محذوفان لفهم المعنى، فـ(هذا) سدَ مسد المفعول الأول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعول الثاني، والثاني: أن الشرط وجوابه قد سَدَّا مَسَدَّ

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/٢٣٠.

(٢) معاني النحو: ٢/١٥.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ١/٢٣٨-٢٣٩.

المفعولين لأنهما قد أدَّيا المعنى المقصود، فبذلك لم يَحْتج هذا الفعل إلى مفعولٍ، وهذا لم يرتضِه السمين الحلبي لسببين، الأول؛ أن الشرط وجوابه لم يُسبق لهما أن سدَّا مَسَدَّ مفعولي ظن، والثاني: إخراج الفعل عن وضعه بكونه غيرَ محتاجٍ لمفعولٍ[1]، والثالث الذي يميل إليه السمين الحلبي: أن المفعول الأول محذوفٌ، والمسألةُ من باب التنازع وهو المختار عند أبي حيان، ويرى السمين الحلبي أنَّ (أرأيتك) باقية على حكمها في التعدِّي إلى اثنين، فالأول منصوب والثاني لم يكن إلا جملة استفهامية أو قسمية، وتبعا لهذا فالمفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع تنازع الإستفهام والشرط[2]. ويُفهم من كلامه أنَّه لا بدَّ بعد قولنا(أَرَأَيْتَكَ) التي بمعنى أخبرني من اسمٍ منصوب هو المفعول به الأول ، ثم يليه جملة الاستفهام التي هي في موضع المفعول الثاني. ولا يجوز رفع ما بعد (أَرَأَيْتَكَ) – على التعليق ؛ لأنَّه لا يجوز تعليقها؛ إذ هي بمعنى أخبرني، وأخبرني لا يُعَلَّق. فبذلك يصح تمثيل سيبويه؛ غير أنَّ تخريجه لمفعولي (أ رأيت) مشكلٌ ذلك أنَّ الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب في موضع المفعول الثاني والفعل (أرأيتك) المتضمن معنى أخبرني عنده غير معلق بالجملة المذكورة كالجملة التي ليست استفهامية في نحو: ظننت زيدا أبوه قائم، وقد انتقد مذهبه هذا كثير من النحاة واعترضوا عليه وقالوا بتعليق (أرأيت)[3]، مستدلين على ذلك بآيات من الذكر الحكيم، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾، (الأنعام:٤٠)، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ (الأنعام:٤٦)، و ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ ، (الأنعام:٤٧)، و ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾، (يونس:٥٠)، و ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ﴾،

(١) ينظر: الدر المصون: ٦٢٢/٤-٦٢٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٤/٤.

(٣) ينظر: حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي: ٥٧/٤

(القصص: ٧١)، و ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ﴾، (القصص: ٧٢)، ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَـٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾﴾، (الشعراء: ٢٠٥)، و ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾﴾، (العلق: ١٣) و ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾، (العلق: ١٤)، ومن ذلك نستشف صحة ما ذهب إليه السمين الحلبي من أنَّ قول سيبويهِ صحيحٌ من حيث التركيب، حيث يكون بعدها استفهامٌ كمثالِه، غير أنَّ تخريجه للمفاعيل مشكل، فاعترض عليه وانتقده بقوله: "وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّمٍ، بل الآيةُ كمثالِه، غايةُ ما في البابِ أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ وهو الجملةُ الاستفهاميةُ المقدَّرةُ، لانعقادِ الكلام مِنْ مبتدأ وخبر، لو قلت: هذا الذي كَرَّمْتَه عليَّ لِمَ كرَّمته؟"(١).

ما سبق ينمَّ بموضوعية السمين الحلبي في نقده، فهو يعتمد على أسس علمية سليمة في نقده المقاربات، كالسماع والقياس ودقة النظر، فقضية (السماع) تُعد المحور الأهم والأسمى في مسائل النقد النحوي وموضوعاته عند النحاة الأوائل واللغويين من المفسرين، وقد ركن إليه السمين هنا، إذ الركيزة الأساس واللبنة الأولى التي ينبني عليها التقعيد والقياس هي الاستقراء والسماع.

ثانياً: نقد أبي حيان مقاربة المبرد:

❖ **توجيه**(وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ):

لم يرتضِ أبو حيان مقاربة المبرد المثال المصنوع (قاربت المدينة ولمّا)، ويريد: ولمّا أدخلها(٢)، بالتركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾، (هود: ١١١)، ذلك أنَّ (لمَّا) في التركيب القرآني **المُمثَّل** به نافية جازمة، في حين أنَّ(لَمَّا) في التركيب القرآني المُمثَّل له اسم موصول أو نكرة موصوفة، ولعلَّ هذا الذي دفع أبو حيان إلى نقد مقاربة المبرد، فهو يرى أنَّ تركيب الآية ليس كتركيب المثال، ولم يسلِّم السمين الحلبي لأبي حيان، وانتقد

(١) الدر المصون: ٣٩٧/٧.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٤٥٣/٩.

اعتراضه، فهو يقول إن عنى أبو حيان بالمماثلة المطابقة في كل وجهٍ فهذا ليس بمسلمٍ وهو خارج عمَّا نحن بصدده، وإن عنى بعدم المماثلة في كون (لمَّا) المشددةُ دخلت على خبر (إنَّ)، فهو واهمٌ في ذلك، بل هو مثلُه في ذلك، وأنَّ تسليمه اللحنَ في المثال المذكور ليس صائبا؛ لأنه يَسْتلزم ما لا يجوز أن يقال. وللوقوف على صحة نقد أبي حيان مقاربة المبرد من عدمه سأعرض لأقوال النحويين والمفسرين في التركيب المُمثَّل له والتركيب المُمثَّل به، فأمَّا التركيب المُمثَّل له (وان كلا لما) فقد اختلف القراء فيه على أربعة أوجه: قرأ ابن كثير ونافع بتخفيف (إن) وتخفيف (لما)، وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد الأولى وتخفيف الثانية وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بتشديدهما معا. وقرأ أبو بكر عن عاصم بتخفيف الأولى وتشديد الثانية[1]، وقد اضطرب النحويّون في تخريج قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾، فقد حمل المبرد القراءتين الأخيرتين على اللحن إذ يرى أنَّ العرب لا تقول: إن زيدا لمّا خارج، والحق أن لا لحن فيها لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة[2]. وقد أوَّل الفراء هذه القراءة بحمل(لما) على لمن ما، فلمّا كثرت الميمات حذفت منهن واحدة، فعلى هذا هي لام توكيد، ويعني بكثرة الميمات أن نون حرف الجر(من) أدغمت في ميم الاسم الموصول أو النكرة الموصوفة(ما)، فصارت ثلاث ميمات[3]. ووجَّه الفارسي هذه القراءة بنَصَب (كلاً) بإنَّ، وإدخال لامَ الابتداء على الخبر، كما دَخَلَتْ لام أخرى في الخبر وهي لام القسم ، فبذلك اجتمعت لامان ففُصِل بينهما كما فُصِل بين (إنَّ) واللامَ، فدخَلَتْها وإن كانَتْ زائدةً للفصل، ومثلُه في الكلام: (إن زيداً لَمَا لينطلقَنَّ)[4]، وقال الكسائي لا أدري ما وجه هذه القراءة[5]، وهو معذور عند أبي حيان؛ لخفاء إدراك ذلك عليه[6].

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٣٣٩، وينظر: حجة القراءات: ٣٥٠.

(٢) ينظر: جامع البيان في القراءات السبعة: أبو عمرو الداني: ١٨١٥/٤.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢١٩/٢.

(٤) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف: ٢١٠/٨، والدر المصون: ٤١٣/٦.

(٥) التذييل والتكميل: ٣٧٨/٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٨/٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٤٥٣/٩.

وقد خرَّج أبو حيان الآية على القواعد النحوية من غير شذوذ، في قراءة من نصب (كلا) وخفَّف (إن) أو ثقلها، فهي الناسخة للابتداء إن ثقَّلها، وإن خففها تحتمل أن تكون جازمة حذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه ، فيكون نظير قولهم: قاربت المدينة ولمّا، ويريد: ولمّا أدخلها[١]، فيكون معنى الآية: أنه جلَّ وعلا لا يبخس شيئا من عمل الانسان، بدليل قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾؛ ففي كلامه جلَّ وعلا تأكيد بالقسم[٢].

وهنا عمد السمين الحلبي إلى مقاربة الآية القرآنية بالمثال المصنوع رافضا جرأة المبرد في تضعيف هذه القراءة؛ ذلك أنها من القراءات المتواترة عن القراء السبعة، فيما يخص تشديد(لمَّا)، كما رفض أبو حيان مقاربة المبرد المثال المصنوع بالآية القرآنية، إذ يرى تركيب الآية ليس كتركيب المثال، وهذا بدوره موضوع اعتراض السمين الحلبي إذ لم يُسلِّم لإعتراض أبي حيان، فهو يقول إن عنى أبو حيان بالمماثلة المطابقة في كل وجهٍ فهذا ليس بمسلمٍ وهو خارج عمَّا نحن بصدده، وإن عنى بعدم المماثلة في كون (لمَّا) المشددةُ دخلت على خبر (إنَّ)، فهو واهمٌ في ذلك، بل هو مثلُه في ذلك، كما أنَّ تسليمه اللحنَ في المثال المذكور ليس صائبا؛ لأنه يَسْتلزم ما لا يجوز أن يقال.

ثالثاً: نقد أبي حيان مقاربة أبي علي الفارسي:

١- انتفاء المفاعلة:

انتقد أبو حيان مقاربة أبي علي الفارسي التركيب القرآني(عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ) في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، (البقرة:٢٢٥)، بالمثالين المصنوعين (طارقت النَّعْل) و(عاقبتُ اللص)[٣]، بقوله: "ليس مثلَه، لأنك لا تقول: طَرَقْتُ ولا عَقَبْتُ، وتقول: عاقَدْت اليمين وعَقَدْتُها"[٤]، غير أن السمين انتصر للفارسي وارتضى قوله، "فهو يرى أنَّ الفارسي بنى مقاربته

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد :٤٤٥٣/٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٥٣/٩- ٤٤٥٤.

(٣) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: ٢٥٢/٣.

(٤) الدر المصون: ٤٠٣/٤، والبحر المحيط : ٣٥١/٤.

التركيبية على التماثل، أي تشابه التراكيب المُمثَّل بها وتماثلها، والتركيب المُمثَّل له في انتفاء المفاعلةَ التي بمعنى المشاركة من اثنين كانتفائها من عاقَبْتُ وطارَقْتُ"[1]. كذلك نفى أبو حيان مقاربة الفارسي التركيب القرآني المُمثَّل له(بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ) في قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ ﴾، بقوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾؛ ذلك لأنَّ الفعل(أمر) في التركيب المُمثَّل به يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرى، وإن كان الأصل الحرف، فيكون التقدير: بما تؤمره، وسيكون الضمير المحذوف منصوبا[2]. أمَّا الفعل(عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ) فمحمول على حذف حرفِ الجر على التوسع ونقِل الفعل إلى المفعول، ثم حُذِف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول على التدرج، فقد عدَّاه الفارسي بحرف الجر(على) لَمَّا ضمَّنه الفعل(عاهد)، قال: ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ ﴾، (الفتح:١٠)، كما عَدَّى الفعل(نَادَيْتُمْ) بـ(إلى) في قوله تعالى: ﴿ نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، (المائدة: ٥٨)، وتعديته بـ(من) إذا تضمَّن معنى (دعوت) في قوله تعالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ﴾، (مريم:٥٢)، ثم اتُّسِع فحُذِف الجار كما في التركيب المُمثَّل له ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾، والتركيب المُمثَّل به ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾، (الحجر:٩٤)، ولعلَّ السمين الحلبي ردَّ أبا حيان بقوله أنَّ الفارسي أراد أن "يبيِّن معنى المفاعلة فأتى بهذه النظائر للتضمين ولحذفِ العائدِ على التدريج، والمعنى: بما عاقَدْتُم عليه الأيمان وعاقَدَتُم الأيمان عليه، فَنَسَب المعاقدةَ إلى الأيمان مجازاً"[3]. وقد أجاب السمين الحلبي عن قول القائل إن فيه تقديرا عائدٌ في الجملة فيه من التكلف الكثير، ويرى للتخلص من ذلك التكلف أن نجعل (ما) مصدريةً والمفعول محذوف تقديره: (بما عاقدتم غيرَكم الأيمان)، أي:

(١) الدر المصون: ٤/٤٠٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/٨٠.

(٣) الدر المصون: ٤/٤٠٤.

بمعاقدتكم غيرَكم الأيمانَ، وهذا لا يصح لأنَّه يخلص إلى نسبة المعاقدة إلى الأيمان، وعلى هذا تكون نسبة المعاقدة للغير وهي نسبةٌ حقيقة(١).

ومن ذلك نستشف استدراك السمين الحلبي على نقود شيخه أبي حيان، والانتصار لمن ينقدهم، وهذا بدوره يقودنا إلى موضوعية السمين الحلبي في التعامل مع المسائل فضلًا عن استقلاليته العلمية، فهو يعارض شيخه وينقده معتمدا في ذلك على حسه اللغوي والنحوي، وهذا ممَّا يُحسب له، وهو ليس بغريب عليه فهو عالم فذ في سماء التأليف في علوم اللغة العربية.

٢- تعدد الجمل الاعتراضية:

نقل السمين الحلبي نقد أبي حيان مقاربة الزمخشري التركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾، (آل عمران: ٣٦)، بالتركيب القرآني من قوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ﴾، (الواقعة: ٧٥-٧٧)، فجملة (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ) في التركيب القرآني المُمثَّل له معطوفةٌ على جملة (إِنِّي وَضَعْتُهَا)، وبذلك يكون قد فصل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض، أمَّا التركيب القرآني المُمثَّل به؛ فهو مخالف للمُمثَّل له، إذ لم تَعْتَرِضْ بين طالب ومطلوب جملتان، بل اعتُرِض بين القسمِ وبين جوابه بجملةٍ واحدة، القسم قوله جلَّ وعلا: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ وجوابه قول جلَّ من قائل: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾(٢)، لكنه جاء اعتراض في اعتراض، إذ قوله جلَّ وعلا ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾، اعترضَ به بين المنعوتِ (لقسمٌ) وبين نعتهِ(عظيم)، فهذا اعتراضٌ في اعتراضٌ، وليس فصلاً بجملتي اعتراض، أي: في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، ومعنى ذلك أنَّ الاعتراض في الآية الأولى تمَّ في جملتين بين متلازمين، أمَّا الآية الثانية فتضمنت اعتراضين كل منهما بين جملتين، ويرى السمين الحلبي أنَّ الزمحشري وُفِق في

(١) الدر المصون: ٤٠٤/٤، وينظر: اللباب: ٤٩٤/٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط : ١١٨/٣-١١٩، والدر المصون: ١٣٨/٣.

مقاربته، وهو بذلك يرفض رأي شيخه معللا ذلك بأنَّ ليس الفصل بجملتي اعتراض ممنوعًا، وكونُه جاء اعتراضًا في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدحُ[١].

ويرى ابن هشام في مقاربة الزمخشري نظرًا؛ لأنَّ "فِي الْآيَة الثَّانِيَة اعتراضان كل مِنْهُمَا بجملة لَا اعْتِرَاض وَاحِد بجملتين"[٢]. وذهب أحد الباحثين المحدثين، أنَّ الزمخشري لو قارب بآيات أخر وقع فيها الاعتراض بين متلازمين بجملتين كثيرا لكانت المطابقة أولى، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾، (الأحقاف:١٥)، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾، (النحل:٤٣) والذي أرى أنَّ اعتراض الباحث ليس بشيء، ذلك لأنَّ المقاربة لا تستلزم المطابقة، كما أنَّ النص المُمثَّل به والمُمثَّل له والمقترح، نص فصيح لا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر، فضلا عن أنَّ منشئ النص واحد وهو الله تبارك اسمه، ونستنتج مما سبق أنَّ السمين الحلبي وافق الزمخشري في مقاربته لترجيح وجه نحوي على آخر، وهو التجوَّز في وقوع الاعتراض بين أكثر من جملتين، هذا وقد اختلفت آراء النحاة في مسألة تعدد الجملة الاعتراضية، فأبو علي الفارسي يرى أنه يعترض بجملة واحدة، ولا يعترض بأكثر من جملة[٣]، غير أنَّ النص القرآني يُنافي مذهب أبي علي الفارسي، ويُثبت وقوع الاعتراض بين جملتين.

ويرى أبو حيان أنه يعترض بجملتين، بدليل قوله: "ويكون قد فصل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض"[٤]، ويرى ابن هشام أنَّه قد يعترض بِأَكْثَرَ من

(١) ينظر: الدر المصون: ١٣٨/٣.

(٢) مغني اللبيب: ٥١٤.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات: ٦٢٣.

(٤) البحر المحيط : ٤٥/٦.

جملتين[١]، ونقل ابن هشام عن ابن مالك أنَّ الزمخشري جوَّز الإعتراض بسبع جملٍ[٢].

٣- دلالة (استفعل) على التعدية:

نقل السمين الحلبي نقد شيخه أبي حيان مقاربة الزمخشري التركيب القرآني (تسترضعوا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، (البقرة:٢٣٣)، بالمثال المصنوع: (أنجح الحاجة)، و(استنجحته الحاجة)، فالفعل (تسترضعوا) في التركيب القرآني المُمثَّل له متعدٍ، غير أنَّ النحويين اختلفوا فيه هل هو متعدٍ لاثنين بحرف الجرِّ أم هو متعدٍ لاثنين بنفسه؟، وللإجابة عن هذا السؤال نقف عند السمين الحلبي، إذ نقل رأي الزمخشري ورأي من لم يوافقه في مذهبه من النحويين، فأمَّا الزمخشري فذهب إلى تعدية الفعل بنفسه فالفعل (استرضع) منقول من أرضع، يقال: أرضعت المرأة الصبي، واسترضعتها الصبي، لتعديه إلى مفعولين، ونظَّر توجيهه بالمثال المصنوع: (أنجح الحاجة)، و(استنجحته الحاجة)، غير أنَّه حذف المفعول الأول، استغناءً والتقديرُ: أَنْ تسترضعوا المراضعَ أولادَكم[٣]، وأمَّا الجمهور فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل متعدٍ لاثنين بحرف الجر وتقديره(لأولادِكم)، إلا أنَّه حذف المفعول الأول وحذف حرفُ الجر من الثاني؛ لأنَّ الثاني منهما غيرُ الأول، وكلٌّ مفعولين كانا كذلك فأنتَ فيهما بالخيار بين ذِكْرِهما وحَذْفِهما، وذِكْرِ الأولِ، دونَ الثاني[٤]، وقد نقل السمين الحلبي رأي شيخه أبي حيان في نقد ما ذهب إليه الزمحشري، بقوله: "وهُوَ نَقْلٌ مِنْ نَقْلٍ، الْأَصْلِ رَضَعَ الْوَلَدُ، ثُمَّ تَقُولُ: أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ الْوَلَدَ، ثُمَّ تَقُولُ اسْتَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ الْوَلَدَ"[٥]، وهذا يعني أنَّ الفعل(رضِع) عند أبي حيان هو فعل لازمٌ، تعدَّى إلى مفعوله الأول بهمزة التعدية، ومن ثمَّ تعدَّى إلى المفعول الثاني بالسين غير أنَّ السمين الحلبي لم يرتضِ ما قاله شيخه أبو حيان منتقدا إياه،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥١٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٥.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٨١/١.

(٤) الدر المصون: ٤٧٣/٢، والبديع في علوم العربية: ٤٣٦/٢.

(٥) الدر المصون: ٤٧٣/٢، والبحر المحيط: ٥٠٨/٢.

بقوله: "لأنَّ قولَه (رضِع الولدُ) يُعتقدُ أنَّ هذا لازمٌ ثمَ عَدَّيْتَه بهمزةِ النقلِ، ثمَ عَدَّيْتَه ثانياً بسينِ الاستفعال، وليس كذلك لأنَّ (رَضِع الولدُ) متعدٍّ، غير أنَّ مفعولَه محذوف، تقديرُه: (رَضِع الولدُ أمَّه)؛ لأنَّ المادةَ تقتضي مفعولاً به كضَرَبَ"(١)، وقد نصَّ مجموعة من اللغويين على أنَّ الفعل(رضِع) متعدٍ ومنهم السرقسطي(٢)، والزمخشري(٣)، والرازي(٤)، وابن منظور(٥).

ويرى السمين الحلبي أنَّ السين جيء بها للدلالة على الطلب، وليس للدلالة على التعدية؛ ذلك أنَّ التعدية بها أمرٌ مكروه من خلال مقاربته توجيه شيخه بالمثال المصنوع: استسقيتُ زيداً ماءً واستطْعَمْته خبزاً، أي: طلبت منه أن يسقيني ماءً وأن يستطعمني خبزا، ونستدل على صحة مقاربة السمين الحلبي ونقده شيخه بقول: ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ): "قال أبو عليّ: اعلم أنّ أصل(استفعلت الشيء) في معنى طلبته واستدعيته، وهو الأكثر، وما خرج عن هذا يحفظ وليس بالباب"(٦).

فيتبيَّن ممَّا سبق أنَّ سبيل السمين الحلبي في الانتصار للزمخشري في هذه المقاربة هو التتبع والرد بالتفصيل، أي: تتبع أقوال المفسرين واللغويين ومن ثمَّ الرد، وهذه الطريقة، هي إحدى السبل التي برزت عند السمين الحلبي في باب النقد النحوي للمقاربات.

❖ **الأسماء:**

١. اسم الإشارة العامل في الحال:

يعمل اسم الاشارة في الحال إذا كان هو المتقدِّم، وإلَّا فإنَّ الأصل في العامل في الحال أن يكون الفعل المتقدم(٧) انتقد أبو حيان مقاربة الزمخشري قوله تعالى: ﴿

---

(١) الدر المصون: ٤٧٣/٢.

(٢) ينظر: كتاب الأفعال: ٩١/٣.

(٣) ينظر: أساس البلاغة: ٣٥٨/١ (مادة ر ض ع).

(٤) ينظر: مختار الصحاح: ١٢٣ (مادة ر ض ع).

(٥) ينظر: لسان العرب: ١٢٥/٨ (فصل الراء).

(٦) المخصص: ٣١١/٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل:١٠٠/٩، والمنصوب على التقريب: إبراهيم بن سليمان البعيمي:٥٠٨.

﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾، (الجاثية:٦)، بالتركيب القرآني ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾، (هود:٧٢)، ذلك أنَّ التركيب القرآني المُمثَّل له يغاير التركيب القرآني المُمثَّل به، فالعامل في الحال في التركيب القرآني المُمثَّل له محذوف دَلَّ عليه حرف التنبيه، تقديره (تَنَبَّهْ)، وأمَّا التركيب القرآني المُمثَّل له فاسم الإشارة (تلك) ليس فيها حرفُ تنبيهٍ[1]، وقيل: العاملُ في مثل هذا التركيبِ، فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المعنى، أي: انظرْ إليه في حالِ شيخه، ولا يكون اسمُ الإشارةِ عاملاً ولا حرفُ التنبيهِ إنْ كان هناك[2]، غير أنَّ السمين الحلبي لم يرتضِ نقد شيخه وانتصر للزمخشري بقوله:

"بل الآيةُ نحوَ ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾... من حيثية نسبة العملِ لاسم الإشارةِ. غايةُ ما ثَمَّ أنَّ في الآيةِ الأخرى ما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ عاملاً، وهذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصَدْتَ جهةً مشتركةً. وأمَّا إضمارُ الفعلِ فهو مشتركٌ في الموضعَيْن عند مَنْ يَرَى ذلك"[3].

وفيما أرى أنَّ السمين الحلبي قد أصاب في نقده، شيخه ومناصرته الزمخشري، ذلك أنَّ المقاربة لا يشترط فيها تمام المطابقة كما هو الحال في المقاربة آنفة الذكر، فإنَّ اسم الإشارة في التركيب المُمثَّل له وإن خلا من حرف التنبيه المتضمن معنى الفعل(تنبَّه) العامل في الحال إلا أنَّ العامل فيه يكون فعلًا مقدَّرًا، وهو مخالف للتركيب المُمثَّل به في أحد وجوهه النحوية المحتملة.

٢. عطف المفردات:

انتصر السمين للزمخشري عند ردِّه أحد الوجوه النحوية المحتملة في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٦٩﴾، (الأنعام: ٦٩)، إذ ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ قوله (وَلَٰكِن

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٧/٨.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٦٤١/٩

(٣) المصدر نفسه: ٦٤١/٩.

ذِكۡرَىٰ) عُطِف على محل (من شيء)، أي: ما على المتقين من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى، فهو عندئذ من عطف المفردات[1]، وهذا الرأي لم يرتضِه الزمخشري ونصَّ على ذلك بقوله: "ولا يجوز أن يكون عطفا على محل(من شيء) كقولك: (ما في الدار من أحدٍ ولكن زيد) لأنَّ قولهم من حسابهم يأبى ذلك"[2]، ففي تمثيل الزمخشري خروج عن الاستدراك؛ إذ هو رفع ما يوهمه الكلام الأول لا ما يُعينه؛ لأن (أحدا) نص في العموم فلا يبقى (زيد) ولا غيره، إلا أن يقال: إن إخراج الواحد لا يدفع النص لقلته. ثم ما ذكره الزمخشري من اقتضاء عطف المفردات تقدير(من حسابهم) لحظ فيه أنه عطف على (من شيء)، و(من شيء) تتميم لـ(حسابهم)، فهو في قوة: ما عليك من حسابهم شيء منه ولكن عليك من حسابهم ذكرى؛ لأن المعطوف يحل محل المعطوف عليه فيغايره، ويتصل بالثاني ما اتصل بالأول غير أنَّ هذه المقاربة التي عقدها لم تلقَ استحسانا عند أبي حيان وانتقده، ذلك أنَّه يرى أن الزمخشري قد تخيَّل أن (من حسابهم) هو قيد في(شيء)، وعليه فإنَّ ما في العطف يلزم القيد الذي في المعطوف عليه وهو (من حسابهم)، وهذا لا يجيز عنده أن يكون (من شيء) من عطف المفردات، لأنَّ التقدير على هذا يكون: (ولكن ذكرى من حسابهم)، وهذا لا يؤدي المعنى المراد، وهذا التخيَّل عند الزمخشري ليس بشيء عند أبي حيان، ذلك أنَّ العطف بـ(لكن)لا يلزم ما ذكر، مستدلا على ذلك ببعض الأمثلة المصنوعة: (ما عندنا رجل سوء ولكن رجلُ صدق)، و(ما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش)، و(ما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل)، فهو يخلصُ من كلامه جميعا أن الوجه الذي ردَّه الزمخشري صائب بناء على ما تقدَّم ذكره، إذ يجوز فيه أن يكون من عطف الجمل، وأن يكون من عطف المفردات[3]، وهنا وبعد أن تعرَّض السمين الحلبي لردِّ أبي حيان توجيه الزمخشري ونقده مقاربته، انتصر السمين الحلبي للزمخشري، فهو يرى أنّ العطف ظاهر في التشريك عنده

(١) ينظر: الدر المصون: ٦٧٦/٤، وحاشية الجمل على الجلالين: ٤٤/٢.

(٢) الكشاف: ٣٥/٢، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٢٨/٦، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:٩٨/٣.

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: ١٨٥/٤.

وعند جماعته الأصوليين، فإن كان في المعطوف عليه قيدٌ تُقيّد المعطوف بذلك القيد في الظاهر، إلا أن تجيء قرينةٌ صارفة فيُحال الأمر عليها، وقد شفع كلامه بأمثلة مصنوعة توضح هذا الأصل المقرر عند الزمخشري، بقوله: "فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة فإن قلت: وعمرا يوم السبت لم يشاركه في قيده، وعليه فإنَّ الآية موضع النقد والمقاربة من هذا النوع ، أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينةٍ تُخْرِجه؛ فالظاهر مشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري"[١] هذا من جانب، أما الجانب الآخر: الذي اعترض فيه السمين على شيخه وانتقده هو الأمثلة التي ذكرها والمعطوف مقيد بغير القيد الذي قُيِّد به الأول ليثبت خطل أو تخيلات الزمخشري مثلما وصفها ، ويرى أنَّه كان ينبغي عليه أن يأتي بأمثلةٍ على غرار الآية الكريمة، فتكون بالشكل الآتي: (ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة)، و(ما عندنا رجل من تميم ولكن صبيٌّ)، ويرى السمين وهو في معرض انتصاره للزمخشري أنَّ قوله (عطفاً على محل من شيء) وعدم قوله "عطفاً على لفظ من شيء"[٢] "فائدة حسنة يَعْسُر معرفتها"[٣]: ذلك أنَّ قوله هذا يترتب عليه حكم نحوي فلو عطفت ما بعدها على المجرور بـ(مِنْ) لفظاً للزم زيادة (من) في الواجب، وهذا مخالفٌ لرأي جمهور البصريين، إذ ينصون على عدم زيادتها فيه، بلحاظ أن(لكن) حرف إيجاب ، ويدلُّ اعتبار الإيجاب في (لكن) أنهم إذا عطفوا بعد خبر (ما الحجازية) أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المنتفض النفي[٤].

نخلص مما سبق أنَّ الاحتكام إلى التركيب كان هو المعيار في نقد المقاربة، إذ يمثِّل التركيب عنصرا مهماً من عناصر الاحتجاج بين النُّحاة، فمن خلاله يمكن للنحويّ أو اللغوي المفسر أنْ يحتجّ لصحة هذا التركيب دون ذاك، فيكون ذلك سبيلاً لتقوية موقفه النقدي بين النُّحاة.

---

(١) الدر المصون: ٦٧٧/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧٨/٤.

(٣) المصدر نفسه: ٦٧٨/٤.

(٤) المصدر نفسه: ٦٧٨/٤

رابعاً- نقد أبي حيان مقاربة الزمخشري:

❖ إفادة (ثمَّ) التفاوت التراتبي:

الذي عليه جمهور المفسرين أنَّ حرف العطف (ثم) يفيد الترتيب مع التراخي في الزمن، وأحيانا قد يأتي للترتيب المعنوي، أو للترتيب الخبري، بذكر الأهم من الأمور، ثم ما يليه في الأهمية[١]، قال الرضي: "وقد تجئ (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر، والتدرج في درج الارتقاء، وذكر ما هو الأولى، ثم الأولى؛ من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله"[٢]، وجعل الزمخشري من ذلك قوله الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾، (البقرة: ١٩٨-١٩٩)، وقاربه بالمثال المصنوع (أَحْسِنْ إلى الناس ثم لا تُحْسِن إلى غير كريم)، قال: "فإنْ قلت: كيف موقعُ(ثم)؟ قلت: نحو موقِعها في قولك: (أَحْسِنْ إلى الناس ثم لا تُحْسِن إلى غير كريم) تأتي بـ(ثم) لتفاوتِ ما بين الإحسانِ إلى الكريمِ والإحسان إلى غيرِه وبُعْدِ ما بينهما، فكذلك حين أمرَهم بالذكر عند الإفاضةِ من عرفات قال: ثم (أفيضوا لتفاوتِ ما بين الإفاضَتَيْنِ) وأنَّ إحداهما صوابٌ والثانيةَ خطأٌ"[٣]. غير أنَّ أبا حيان انتقد مقاربة الزمخشري بقوله: "وليست الآية نظيرَ المثال الذي مثَّله، وحاصلُ ما ذَكَرَ أن (ثم) تَسْلُب الترتيبَ وأنَّ لها معنى غيرَه سَمَّاه بالتفاوتِ/ والبُعْدِ لما بعدها مِمَّا قبلها، ولم يَذْكُر في الآية إفاضة الخطأ حتى تجيء(ثم) لتفاوتِ ما بينها، ولا نعلمُ أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم"[٤]، وللتعرَّف إلى صحة المقاربة من عدمها وصحة نقد أبي حيان لها سأقف على أقوال المفسرين واللغويين، فالقرطبي يرى أنَّ: "(ثم) ليست في هذه الآية للترتيب، وإنما هي

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية: ٦١/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٠/٤.

(٣) تفسير الكشاف: ٢٤٧/١.

(٤) البحر المحيط: ٣٠٢/٢.

لعطف جملة كلام هي منها منقطعة"[١]، وقال الشنقيطي: "لفظة (ثم) للترتيب الذكري، بمعنى عطف جملة على جملة، وترتيبها عليها في مطلق الذكر"[٢]، ويرى الصابوني أنَّ استعمال (ثم) "لبيان الترتيب والتراخي البياني أو المعنوي؛ ففي الأول ذكر مطلق الإفاضة، ثم ذكر طريق الإفاضة وكيف تكون، كمن يقول أحسن إلى الناس ثم لَا تحسن إلى غير كريم؛ لبيان التفاوت بين مطلق الإحسان وتخصيص الكريم بالإحسان؛ وكذلك هنا كان التعبير بـ(ثُمَّ) لبيان التفاوت في الفضل بين مطلق الإفاضة، والإفاضة مع الناس وفي جمعهم الزاخر المتدافع ليشعر كل مسلم بأنه في منزلة واحدة مع غيره من المؤمنين، فيستوي السوقة والأمير، والكبير والصغير، والغني والفقير والحاكم والمحكوم؛ فتصقل هذه الزحمة القدسية قلوب المؤمنين، وتشعرهم بالمساواة أجمعين"[٣]، ونستشف من قول الصابوني أنه يتساوق مع كلام الزمخشري بل يوضحه ويفند نقد أبي حيان للزمخشري، وقد عمد ابن التمجيد في حاشيته إلى نقد مقاربة الزمخشري، ذلك أنَّه يرى أنَّ كلام الأخير ظاهره يوهم المغايرة بين الإفاضتين، غير أنَّها هي هي إذ لا تغاير بين الإفاضتين، بقوله: "فيه نظر؛ إذ ليس هنا حِينَئِذٍ إفاضتان بل إفاضة واحدة، وكان الْأَوْلَى أَنْ يَقُولَ لتفاوت ما بين الخبرين كما قَالَ الإمام: ثم هَاهُنَا كما في قولك قد أعطيتك اليوم كذا ثم أعطيتك أصل كذا وفائدتها تأخير أحد الخبرين عن الآخر لا تأخير هذا المخبر عنه عن ذلك"[٤]، ويرى البيضاوي أنَّ(ثم) في التركيب القرآني تفيد التفاوت الرتبي لا الزماني[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٤٢٧/٢.

(٢) أضواء البيان: ٩٠.

(٣) زهرة التفاسير: ٦٢٤/٢، وينظر: حاشية الشيخ إبراهيم السقا على تفسير الإمام أبي السعود(رسالة ماجستير): جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة – قسم التفسير وعلوم القرآن (شعبة أصول الدين عداد: جميلة عبد السلام محمد محمد عبد الله إشراف: أ. د. محمد الطنطاوي الطنطاوي جبريل – د. حسنية زين محمود رمضان) العام الجامعي: ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م.

(٤) حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي: ١٣٣/٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣/٥.

ويرى السمين أنَّ أبا حيان في نقده مقاربة الزمخشري تحامل عليه، فإنه يعني بالتفاوتِ والبُعْد التراخيَ الواقعَ بين الرتبتين[١].

ويبدو مما سبق أنَّ المعنى كان هو المعيار الأساس في نقد هذه المقاربة، فهو يكاد يكون أحد السبل المهمة للوصول إلى طبيعة التركيب والحكم على عناصره بحالة إعرابية ما، ولا سبيل لتجاهله البتة في الحكم على طبيعة التركيب، أو الوصول إلى حكم التركيب النحويّ.

خامساً: نقد أبي حيان مقاربة ابن عطية وانتصار السمين له:

١- خبر ليس شبه الجملة من الجار والمجرور

ذكر المفسرون قولين في إعراب التركيب القرآني (فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ) في قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾،(آل عمران:٢٨):

الأول: (من الله) في محل نصب على الحال من(من شيء)؛ لأنَّه لو تأخر لكان (وفي شيء) هو خبر ليس؛ لأن به تستقل فائدة الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائن من الله، ولا بد من حذف مضاف، أي: فليس من ولاية الله، وقيل: من دين الله، وهو قول جماعة من المعربين[٢].

الثاني: (ومن الله) خبر ليس، و(في شيء) حال من الضمير في (ليس)، وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: (فليس من التقرب إلى الله والثواب) ونَظَّر بعضُهم الآية الكريمة ببيت النابغة[٣]:

- إذا حاوَلْتَ في أسدٍ فُجُوراً فإنِّي لَسْتُ منك ولَسْتَ مِنِّي[٤]

(١) ينظر: الدر المصون: ٣٣٥/٢.

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٢٣/٨، والكشاف: ٣٥١/١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١٥٤/١.

(٣) ينظر: تفسير الماوردي:١٩٣/٢، والتَّفْسِيرُ البَسِيْط:٤٨٥/١٢، والجامع لأحكام القرآن:١٥٠/٧.

(٤) ديوان النابغة الذبياني: ١٢٧.

وقد انتقد أبو حيان مقاربة التوجيه النحوي الثاني بالبيت الشعري، بقوله: "والتنظير ليس بجيدٍ، لأنَّ(منك) و(مني) خبر(ليس)، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قولُه(في شيء) فليس البيت كالآية"(١)، ولعل أبا حيان قد أصاب في نقده هذه المقاربة لأنَّ التركيب الممثَّل له يتباين والتركيب الممثَّل به، لعدم تحقق الفائدة من الجار والمجرور فيه، ومن ثم يحتاج الكلام إلى تقدير، غير أنَّ التركيب الممثَّل به تستقل الفائدة بالخبر من الجار والمجرور من غير حاجة إلى تقديرٍ.

وقد نقل السمين الحلبي نقد شيخه أبي حيان مقاربة ابن عطية التركيب القرآني(فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ) في النص الممثَّل له بقول النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم): ((**من غشنا فليس منا**))(٢)، إذ ذهب ابن عطية إلى أن التركيب القرآني(فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ) فيه حذف مضاف تقديرُهُ: (فليس من التقرُّب إلى الله والثوابِ)، وشبه الجملة (في شيء) في موضعِ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ الذي في (فليس من الله)(٣)، هذا الكلام غير مرضٍّ عند أبي حيان، إذ يراه مضطربًا؛ لأنَّ تقديرَه: (فليس من التقرب إلى الله يقتضي ألاَّ يكونَ(من الله) خبراً لليس، إذ لا يستقلُّ، كما أنَّ إعراب(في شيء) في موضعِ نصبٍ على الحال يقتضي ألاَّ يكونَ خبراً، فحينئذٍ تبقى(ليس) ليس لها خبرٌ، وهذا لا يجوز، كما أنَّ التشبيه عنده بين الآية الكريمة والحديث النبوي موضع المقاربة ليس بجيدٍ(٤)، ومما سبق نستشف نقد أبي حيان لابن عطية يكمن في جانبين: الأول: توجيهه النحوي، والآخر: المقاربة التي عقدها ابن عطية، غير أنَّ السمين الحلبي التمس لتوجيه ابن عطية عذرا، وردَّ توجيه شيخه أبي حيان، بقوله: "إنَّ(من الله) لا يكونُ خبراً لعدم الاستقلال"(٥)، ذلك أنَّ الكلام محمولٌ على تقدير حذف مضافٍ، مؤولٌ بـ: (فليسَ من أولياء الله)، أو (أو ليس من أولياء الله)؛ لأنَّ اتخاذَ الكفارَ أولياءَ ينافي ولايةَ الله تعالى، وهذا ما

(١) البحر المحيط: ٩٢/٣، والدر المصون: ١٠٧/٣.

(٢) صحيح ابن حبان: ٣٢٢/٣، والجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن فتوح: ٢٨٩/٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٣٥/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٩٣/٣.

(٥) الدر المصون: ١٠٨/٣.

ذهب إليه ابن عطية كما يرى السمين، فقد فسَّر تقديره للتركيب القرآني(فليس من التقرب) أي: من أهل التقرب، وبهذا التقدير يكون التقدير مستقيماً بالنسبة إلى ما ذَكَر[١]، ونظير تقدير المضاف قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾، (إبراهيم:٣٦)، أي: ما أشياعي وأتباعي، ومنه أيضا قولُه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾، (البقرة:٢٤٩)، وقول العرب: أنت مني فرسخين، أي: من أشياعي، ما سِرْنا فرسخين[٢].

مما تقدَّم نخلص إلى أنَّ أبا حيان أصاب في نقده مقاربة ابن عطية، ذلك أنَّ (ليس) لا خبر لها إلا بتقدير مضاف كما ذهب السمين الحلبي، وبذلك يكون أبو حيان تعامل مع النص على ظاهره من غير أن يلجأ إلى التقدير.

سادسًا: نقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري:

❖ الأسماء:

١- قراءة ابن عباس (ولكلٍّ وِجْهَةٍ):

انتقد السمين الحلبي مقاربة الزمخشري قراءة ابن عباس للتركيب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾﴾، (البقرة:١٤٨)، بإضافة(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ)[٣]، ونقل ثلاثة أقوال في هذه القراءة:

القول الأول: قول الطبري خطأ هذه القراءة[٤]، وردَّه السمين الحلبي بأنَّ تخطئة الأئمةِ ليس بالشيء السهل[٥].

والقول الثاني: قول نقله ابن عطية أن(لكلٍّ وجهةٍ) متعلق بقوله: (فاستبقوا الخيراتِ)، وإنما قُدِّم على العامل للاهتمام به، كما يُقَدَّم المفعول[٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٣/١٠٨-١٠٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٠٨-١٠٩.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه: ١٧ .

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٣/١٩٥.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٢/١٧٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١/٢٢٤.

والقول الثالث: قول الزمخشري أنَّ اللامَ مزيدة في الأصلِ، يقول: "المعنى وكلَّ وجهةٍ اللهُ مُولِّيها، فزيدتِ اللامُ لتقدُّمَ المفعولِ، كقولِك: لزيدٍ ضَرَبْتُ، ولزيدٍ أبوه ضاربه"(١).

وكان نقد السمين الحلبي لمقاربة الزمخشري قراءة التركيب القرآني(لكلٍّ وجهةٍ) بالمثال المصنوع(لزيدٍ ضَرَبْتُ) و(لزيدٍ أبوه ضاربه) موافقا به شيخه أبا حيان، والملاحظ أنَّ الزمخشري ذكر المثال المصنوع خاليًا من الضمير الهاء (لزيد ضربت) بلا هاء الضمير وهذا المثال لا يمكن أن يكون مقارباً للآية بحال إلا بتقدير(لزيد ضربته)، وقد عرض السمين رأي أبي حيان في ذلك ورفضه قائلًا: "وهذا فاسدٌ لأنَّ العاملَ إذا تعدَّى لضمير الاسم لم يتعدَّ إلى ظاهرِه المجرورِ باللام لا تقولُ: لزيدٍ ضَرَبْتُه، ولا: لزيدٍ أنا ضَاربُه، لئلا يلزَم أحدُ محذورَيْن، وهما: إمَّا لأنه يكونُ العاملُ قوياً ضعيفاً، وذلك أنه من حيث تَعَدَّى للضمير بنفسِه يكون قوياً ومن حيث تَعَدَّى للظاهرِ باللامِ يكون ضعيفاً، وإمَّا لأنَّه يَصير المتعدِّي لواحدٍ متعدِّياً لاثنينِ"(٢)، ولذلك جعلوا قول الشاعر:

هذا سُراقَةُ للقرآنِ يَدْرُسُه والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَهَا ذِيْبُ(٣)

على أنَّ الضميرَ في(يدرسه) للمصدرِ، أي: يدرس الدرسَ لا للقرآن، لأن الفعلَ قد تعدَّى إليه، وأمَّا المثال الثاني(لزيدٍ أبوه ضاربُه) فلم يرتضه أيضًا لأنَّه غير وارد في كلام العرب(٤)، ولولا نصُ النحويين بقصر التقوية باللام للتقديم على المتعدي لواحد لا اثنين فأكثر لأمكن أن يجعل المجرور مفعولا ثانيا.

ممَّا تقدَّم نخلصُ إلى أنَّ السمين الحلبي ركن إلى القياس وتتبع ما أقرَّه النحاة في نقده المقاربة التي عقدها الزمخشري، وهذا ليس بغريبٍ عليه فهو قد اعتدَّ بالقياس في غير مسألة، لما له من أهمية قصوى في النحو باعتباره الدليل الثاني بعد السماع من أدلَّة النحو من حيث الأهمية هذا من جانب، ومن جانب آخر شخصيته النحوية

---

(١) الكشاف: ٢٠٥/١.

(٢) الدر المصون: ١٧٤/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب: ٣/٢، شرح شواهد المغني: ٥٨٧/٢.

(٤) الدر المصون:١٧٤/٢-١٧٥، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ٣٧/٢

فقد لا يخفى على أحد شخصية السمين النحوية وعقليته الفذة جعلت من درِّه مصدرًا أساسيًا في تآليف من جاء بعده.

❖ **الأفعال:**

١- نصب الظرف بـ(ليس):

يُنصب الظرف ب(ليس) بتوافر شرطين فيها، الأول: أن تكون فعلا، والثاني: أن تكون دالة على الحدث، فأمَّا دلالتها على الحدث فمنصبة على القول بفعليتها وهي مختلفٌ فيها، فذهب جماعة من النحويين إلى أن أفعال هذا الباب سُميِّت نواقص؛ لأنَّها لا تدل على الحدث(١)، واستثنى ابن مالك (ليس) من دلالة الحدث والزمان فقال: "فالأصح دلالتها عليهما إلَّا ليس"(٢).

ورد الرضي على من قال: "إنها سميت بذلك لأنها لا تدل على الحدث فقال: وأمَّا سائر الأفعال الناقصة نحو(صار) الدال على الانتقال، و(أصبح) الدال على الكون في الصباح، أو الانتقال، ومثله أخواته، و(مادام) الدال على معنى الكون الدائم و(مازال) الدال على الاستمرار، وكذا أخواته، و(ليس) الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه"(٣). أمَّا أبو حيان فيقول: "إنَّ لَيْسَ مَسْلُوبَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا فِعْلٌ هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، لِأَنَّ حَدَّ الفعل لا ينطبق عليها. وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْحَدَثِ، فَإِذَا قُلْتَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَقُومُ، فَالْقِيَامُ وَاقِعٌ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ لَا حَدَثَ لَهَا، فَكَيْفَ يَكُونُ لَهَا عَمَلٌ فِي الظَّرْفِ؟"(٤)، وبعد نفيه دلالة(ليس) على الحدث في البحر المحيط قال في ارتشاف الضرب: "والمشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان"(٥)، فيلحظ من كلامه

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٤/١، ومسائل خلافية في النحو: ٦٩، والكناش في فني النحو والصرف: لأبي الفداء: ٣٩/٢.

(٢) التذييل والتكميل:١٣٠/٤، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٣٨/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية:١٨٢/٤، وينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني: ١٧١/٣-١٧٢.

(٤) البحر المحيط: ٧٥/١٠-٧٦.

(٥) ارتشاف الضرب: ١١٥١/٣.

أنه لم يستثنِ (ليس) وهذا يناقض قوله الأول الذي نصَّ فيه على أنَّ (ليس) مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان.

أما بالنسبة إلى القول بفعليتها فمذهب جمهور النحاة أنها فعل[١]، بدليل اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها وكذلك اتصال تاء التأنيث[٢]. ومذهب جماعة منهم الفارسي في أحد قوليه أنها حرف[٣]، وعلى القول بأنها فعل لا يدل على الحدث، أو أنها حرف يمكن أيضًا أن تكون عاملة في الظرف؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور يعمل فيه رائحة الفعل، كما في مقاربة الزمخشري قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾، (الواقعة:١-٢)، بالمثال المصنوع (يوم الجمعة ليس لي شغل) حيث نصب الزمخشري الظرف بـ(ليس) بدليل قوله: "فان قلت بم انتصب (اذا)؟ قلت: بليس، كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف يعني اذا وقعت كان كيت وكيت أو بإضمار اذكر"[٤]، غير أنَّ أبا حيان انتقد مقاربة الزمخشري، ونقل السمين نقد شيخه بقوله: قال الشيخ: "ولا يقول هذا نحوي ولا من شدا شيئاً من صناعة النحو قال لانّ (ليس) مثل(ما) النافية فلا حدث فيها تعمل في الظروف من غير حدث"[٥]، أي: يريد أبو حيان أنّ يُبين خلو(ليس) من الحدث فلا تكون عاملة في الظرف. غير أنَّ السمين أيَّد قول الزمخشري وانتصر له بردَّه كلام شيخه بقوله: "الظروفُ تعملُ فيها روائحُ الأفعالِ. ومعنى كلامِ الزمخشريِّ: أنَّ النفي المفهومَ مِنْ (ليس) هو العاملُ في إذا كأنه قيل: ينفي كَذِبُ وقوعِها إذا وَقَعَتْ"[٦].

وللوقوف على صحة رأي السمين الحلبي سأعرض آراء النحاة والمعربين، فالنحاس (٣٣٧هـ) ، ذهب إلى أنَّها في موضع نصب لأنَّها ظرف زمان والعامل فيها

(١) ينظر: المقتضب: ٣٣/٣، وشرح اللّمع في النحو: ١٤٠، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ٢٢٢/١.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٤١.
(٣) الحلبيات:٢٦٥، وشرح الكافية الشافية:١٢٠١/٣، ومغني اللبيب:٨٣،والأشباه والنظائر في النحو:١٤٥١/١.
(٤) الدر المصون: ١٨٩/١٠، والكشاف: ٤٥٥/٤.
(٥) الدر المصون:١٨٩/١٠، والبحر المحيط: ٧٥/١٠.
(٦) المصدر نفسه: ١٨٩/١٠-١٩٠.

(وقعت) لأنّها تشبه حروف الشرط وانما يعمل فيها ما بعدها[١]، في حين قال مكي: بظرفيتها الزمانية والعامل فيها الفعل (وقعت)؛ "لأنّها قد يجازى بها فعمل فيها الفعل الذي بعدها كما يعمل في (ما) و(من) اللتين للشرط"[٢]، وذهب ابن عطية(٥٤٨هـ) إلى أنّها ظرف؛ لأنّ المعنى فيها قوي فهي كـ(منَ) و(ما) في الشرط يعمل فيها ما بعدها من الافعال، وقيل إنها مضافة الى (وقعت) فلا يصح أن تعمل فيها وانّما العامل فيها فعل مقدر[٣]، غير أنَّ ابن هشام(٧٦١هـ) قال بخلو (ليس) من الحدث[٤].

في حين ذكر أبو البقاء(٦١٦هـ) عدة أوجه :

أحدهما: مفعول اذكر.

والثاني: ظرف لما دلّ عليه ﴿لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾.

والثالث: ظرف لخافضة أو رافعة.

والرابع: هو ظرف لرجّت[٥].

في حين ذهب أبو حيان إلى أنّ العامل في (إذا) إنَّما هو ما يقع فيها من الحدث، فإذا قلت: يوم الجمعة أقوم، فالقيام واقع في يوم الجمعة، وليس لا حدث لها، فكيف يكون لها عملٌ في الظرف؟.

الفعل بعدها فهو في محل خفض بإضافة إذا اليها إذ الظاهر أنه ليس ثم جواب ملفوظ به يعمل بها[٦].

وعلل أبو حيان قول الزمخشري من أنّ "ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان والقول بأنها فعل على سبيل المجاز لأنّ حدّ الفعل لا ينطبق عليها، والعامل في الظرف إنما يقع فيه من الحدث فإذا قلت يوم الجمعة أقوم، فالقيام واقع في يوم

---

(١) إعراب القرآن: ٢١٥/٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٧٠٩/٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٣٩/٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٤.

(٥) ينظر: التبيان: ١٢٠٢/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٧٥/١٠.

الجمعة و(ليس) لا حدث فيها فكيف يكون لها عمل في الظرف والمثال الذي شبه به لا يدل على انّ يوم الجمعة منصوب بـ(ليس) بل هو منصوب بالعامل في خبر ليس وهو الجار والمجرور"[١]، فبتعليله هذا يقوى ما ذهب اليه السمين وتقوى مقاربة الزمخشري.

٢- **التعدية:**

قارب الزمخشري الفعل(فَأَجَآءَهَا) في التركيب القرآني ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾ ﴾، (مريم:٢٣)، بالفعل(آتى) بقوله: "فَأَجاءَهَا أجاء: منقول من جاء، إلا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء. ألا تراك تقول: جئت المكان وأجاءنيه زيد، كما تقول: بلغته وأبلغنيه. ونظيره (آتى) حيث لم يستعمل إلا في الإعطاء، ولم تقل: آتيت المكان وآتانيه فلان"[٢]، وقد نقل السمين الحلبي نقد أبي حيان[٣] لهذه المقاربة ولم يردَّه مثلما هو في مواضع كثيرة، مما يدلُّ على قبوله وموافقته شيخه؛ الذي يرى أنَّ تنظير الزمخشري غير صحيحٍ؛ لأنَّه جعل الفعل(آتى) متعدٍ بالهمزة، وأنَّ أصلَه (أتى)، بل (آتى) ممَّا بُني على أَفْعَل، ولو كان منقولاً مِنْ (آتى) المتعدِّي لواحد لكان ذلك الواحد هو المفعولَ الثاني، والفاعل هو الأول، فعندئذٍ إذا عَدَّيْتَه بالهمزة تقول: (أتى المالُ زيداً) و(آتى عمروٌ زيداً المالَ)، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف التركيب بالتعدية؛ لأنَّ (زيداً) عند النحويين هو المفعولُ الأول، و(المال) هو المفعول الثاني[٤]، وعليه يكون ما ذكره الزمخشري العكس.

نستشف ممَّا سبق أنَّ السمين الحلبي لم يرتضِ مقاربة الزمخشري مثلما فعل شيخه لخروجه على القياس النحوي وقواعد اللغة، وهذا المعيار يركن إليه السمين الحلبي في نقوده واستدراكاته واعتراضاته.

---

(١) البحر المحيط: ١٠/٧٥-٧٦.

(٢) الكشاف: ٣/١١.

(٣) الدر المصون: ٧/٥٨٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٧/٢٥١.

الخـــاتـمة

الخاتمة

بعد إتمام رحلة البحث الموسوم بـ(**مقاربة التمثيل النحوي للتركيب القرآني في الدر المصون للسمين الحلبي)** أشكر الله عزَّ وجلّ الذي يسَّر لي إتمام هذا العمل، وسأتناول في عرض مُيسر أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

١-اتخذت المقاربات أشكالًا متعددة ومتنوعة، فمنها ما كانت تركيبية معقدة، ومنها ما كانت معتمدة في بنائها على أسسٍ متفاوتةٍ من السياق والمعنى والمناسبة أوالمشاكلة والتناظر إلى غير ذلك من الأسس.

٢- عمد السمين الحلبي إلى المقاربة بآيات قرآنية أو بأشعار أو بأمثلة مصنوعة، وقد يلجأ إلى المقاربة بأكثر من آية أو مثال أو شاهد.

٣- وظَّف المقاربة لتقوية وجه نحوي، أو تضعيفه، أو تأكيده، أو رفضه، أو ابانة المعنى المراد منها.

٤- من سمات المقاربة تعددها وتنوع وظائفها والتفاوت في عرضها بين التفصيل والإجمال، كما تتفاوت في المطابقة بين المُمثَّل له والمُمثَّل به، فضلا عن استثمار التماثل التركيبي في بيان المحذوف.

٥- تعقَّب السمين الحلبي مقاربات السابقين، و تعقَّب أيضًا النقد الموجه للمقاربات ولاسيما ما تعقبه شيخه من مقاربات محاولًا الوصول إلى قول فصل فيها.

٦- تنوع وتعدد أساليب السمين الحلبي في نقد المقاربات، فأحيانا يستعمل(هذا سهو) أو (هذا فاسد) أو (ليس بمثله) أو(تركيب الآية ليس كالمثال)، أو(تمثيله فيه نظر)، أو(ليس نظير)، أو (ليس نحوه) معتمدا في استعمال تلك الأحكام على الاحتجاج بالنصوص القرآنية وكلام العرب شعرهم ونثرهم، واستقراء قواعد النحو وإجماع النحويين.

٧- تنوع مقاربات السمين الحلبي وتعددها لتباين الأسس التي اعتمدها في بناء مقارباته التمثيلية ونقدها.

٨- كشفت الدراسة عن جهد السمين الحلبي في بناء المقاربات التمثيلية التركيبية تأليفًا أو نقدًا، حيث انفرد ببعض منها، فضلا عن متابعته مقاربات الأقدمين،

كالمقاربات التي عقدها شيخه أبو حيان وابن عطية والزمخشري من غير أن يُبدي تعليقًا أو توضيحًا أو شرحًا أو تفصيلًا.

٩- لم تقتصر الدراسة على مقاربات السمين الحلبي وإنَّما تعدَّتها إلى مقاربات الزمخشري وأبي حيان وابن عطية وأبي البقاء العكبري وغيرها الكثير التي اشتمل عليها الدر المصون، فضلا عن أن الدراسة تعرَّضت لنقد تلك المقاربات في بعض الأحايين ونقد انتقادات السابقين بمعنى أنَّه قد ينتقد المقاربة مرة وأخرى ينتقد من ينتقد المقاربة

١٠- أفصحت الدراسة عن عدم مراعاة السمين الحلبي المطابقة التامة في مقارباته التركيبية التي عقدها، ذلك أنَّ التركيب المُمثَّل له والمُمثَّل به قد يلتقيا مع بعضهما في سمة واحدة وربما أكثر من سمة من دون أن يتطابقا تطابقا تاما، من غير أن يؤثر ذلك في المقاربة بشيءٍ.

١١- أسفرت هذه الدراسة عن تداخل آليتي التقدير والاختزال بوصف الأخيرة آلية تأويلية غير أنَّ الاختزال يعني أن هناك عناصر اجتزئ بها يشتمل عليها التركيب، ولم يعد لها وجود في المستوى الشكلي له، أما التقدير، فهو يتضمن إعادة لتلك العناصر المختزلة، ولعلَّ الضابط في آلية التقدير هو المعطيات الشكلية في التركيب.

١٢- اعتماد السمين الحلبي على أسس علمية سليمة في نقده المقاربات، كالسماع والقياس ودقة النظر، ذلك أنَّ (السماع) هو المحور الرئيس في قضايا النقد النحوي وموضوعاته عند النحاة الأوائل واللغويين من المفسرين، فالركيزة الأساس التي ينبني عليها التقعيد والقياس هي الاستقراء والسماع، فإذا بطل السماع بطل القياس، وهو مما استعان به السمين الحلبي في نقد المقاربات أو قبول ذلك النقد أو رفضه.

١٣- وظَّف السمين الحلبي المقاربات لبيان اشتراك التركيبين المؤولين في المعنى الوظيفي، ولنفي المقاربة ببيان الفارق بين التركيبين، فقد يجيء بتركيب قرآني لإيضاح مخالفة التركيب المترتب على التوجيه لتركيب الآية، ومن ثمَّ رفض

التوجيه النحوي، ولتسليط الضوء على خاصية الاتساع والمرونة التي تتماز بها اللغة العربية، ولكشف الارتباط الوثيق بين الحذف والتقدير، والذي يجيء به في غالب الأمر على سبيل الاتساع والاختصار، كذلك لإجازة التقديم والتأخير في الكلام توسعا فيه، فهو يُبيح وقوع الشيءِ في غيرِ موضعه، ولمنع وجه نحوي؛ لإخلاله بصحة التركيب وتنافر عناصره بمقاربته بنصٍ مخالف له في التركيب، ولبيان بلاغة التركيب على أنَّ في الاتساع اختزالا للمعاني الوظيفية في التركيب، فالمفردة التي تحل محل المحذوف في اشغال المعنى الوظيفي ستترك معناها الوظيفي، ولرفض التوجيه النحوي؛ لأنَّ التحليل الذهني للتركيب القرآني المُمثَّل له يخرج عن النسق الذي حدده النحاة، وبما أنَّه خرج على النسق الذي قرره النحاة صار مرفوضا.

١٤- تعدد وتنوع الآليات التي عمد إليها السمين الحلبي في بناء مقارباته من استبدال واختزال وتقدير يستشف من خلالها المستوى الشكلي للتركيب.

١٥- لم يكن السمين الحلبي في نقده متحيزًا لشيخه أبي حيان بل نجده يوافقه أحيانًا ويخالفه كثيرًا في نقد المقاربة وينتصر للزمخشري أو غيره من المفسرين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة – جدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)،ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)،حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- أراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: خليل عمايرة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأساس في التفسير، سعيد حوّى (المتوفى ١٤٠٩ هـ) دار السلام – القاهرة، الطبعة السادسة ، ١٤٢٤ هـ.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)،المحقق: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية،٢٠٠٧ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ.

❖ إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ.

❖ إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥هـ)، الناشر: بدون ناشر (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض) ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

❖ إعراب القرآن العظيم، زكريا بن مُحَمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)،حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود (رسالة ماجستير)،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)،تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ.

❖ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

❖ الأفعال في القرآن الكريم: عبد الحميد مصطفى السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ٢٠١١.

❖ الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى

شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)،دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.

❖ الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله، عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

❖ أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، (د.ط) ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

❖ أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط), ١٤٣١هـ.

❖ إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت نحو ٥٥٠هـ)، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي ,بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٥ هـ.

❖ الإيضاح العضدي، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)،المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

❖ إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)،المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

❖ البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: محمد بن علي الإتيوبي الولوي ، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦ - ١٤٣٦ هـ).

❖ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

❖ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة,(د.ط), ١٤١٩ هـ.

❖ بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان(د.ط).

❖ البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق

ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ،١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

❖ البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

❖ البيان في غريب اعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، انتشارات الهجرة، قم ايران

❖ التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد الرياض،(د.ط) ، (د.ت) .

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة, ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

❖ التبيان في تفسير غريب القرآن،أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم (ت ٨١٥هـ)، المحقق: د ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ،١٤٢٣ هـ.

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،

المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ تجديد المنهج في تقويم التراث، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية.

❖ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

❖ التسهيل لعلوم التنزيل: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)،المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت، الطبعة: الأولى ، ١٤١٦ هـ.

❖ تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ،١٤٣١هـ

❖ تعدد التوجيه النحوي في تفسير أبي السعود، شيماء جابر أحمد العدوي، إشراف: أ. د. زينب شافعي عبد الحميد - د. أحمد بسيوني سعيدة،١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

❖ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى،١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

❖ التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

❖ التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ، ١٤٣٠ هـ.

❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)،دار إحياء التراث العربي – بيروت.

❖ تفسير جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم _ايران،الطبعة الأولى ،١٤١٨هـ.

❖ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور

هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ تفسير السمرقندي المسمى (بحر العلوم)، لأبي الليث نصر بن أحمد بن ابراهيم السمرقندي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض والشيخ أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد نوتي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.

❖ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)،المحقق: محمود حسن، دار الفكر، الطبعة الجديدة ،١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م.

❖ تفسير القرآن الكريم على منهاج الأصلين العظيمين – الوحيين: القرآن والسنة الصحيحة – على فهم الصحابة والتابعين. تفسير منهجي فقهي شامل معاصر،الأستاذ الدكتور مأمون حموش، المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش، الناشر: (المؤلف) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون، الأستاذ الدكتور مأمون حموش ،المدقق اللغوي: أحمد راتب حموش،الناشر: (المؤلف) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

❖ التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله، المحقق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، الباكستان، الطبعة: ١٤١٢ هـ.

- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر ، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ.
- تفسير الميزان – العلامة الطباطبائي (شيعي)،العلامة الطباطبائي
- تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي (ت ٤١٣ هـ)، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، دار النوادر بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)،تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، تاريخ النشر أجزاء ١ – ٣: يناير ١٩٩٧، جزء ٤: يوليو ١٩٩٧، جزء ٥: يونيو ١٩٩٧أجزاء ٦ – ٧: يناير ١٩٩٨، أجزاء ٨ – ١٤: فبراير ١٩٩٨، جزء ١٥: مارس، الطبعة الأولى, ١٩٩٨م.

❖ تهذيب اللغة،: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)،المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الأولى, ٢٠٠١م.

❖ توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ تيسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، د. محمّد علي سلطاني، دار العصماء، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ.

❖ التيسير في أحاديث التفسير، محمد المكي الناصري (ت ١٤١٤هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

❖ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)،المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

❖ جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن

السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ.

❖ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، مع فوائد نحوية هامة،محمود صافي (طبعة مزيدة بإشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد)، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

❖ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)،المحقق: د. علي حسين البواب،الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

❖ الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)،الناشر: دار الفكر – بيروت، (د.ط)،(د.ت)

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت (د.ت).

❖ الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد

عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ،١٤١٨ هـ.

❖ حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (المتوفى: ٧٩٢ هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني]، محمد بن عرفة الدسوقي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان, الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

❖ الحال المنفية في القرآن الكريم: إعداد الدكتور جهاد يوسف العرجا أستاذ النحو العربي المشارك بقسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية– غزة ، ديسمبر.

❖ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، د.ط.

❖ الحجة في علل القراءات السبع

❖ الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

❖ حروف المعاني والصفات،عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)،المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.

❖ الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني، تصحيح وتحقيق وتعليق الدكتور السيد أبو الفضل السجادي، قم، روح الأمين،الطبعة الثانية ، ١٤٣٢هـ_ ١٣٩٠هـ.

❖ حمل القرآن على ضرورة الشعر دراسة نحوية: د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(بحث منشور)،

❖ خزانة الأدب وغاية الأرب،ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ)،المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال–بيروت، دار البحار–بيروت، الطبعة الأخيرة ، ٢٠٠٤م.

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ، (د.ت).

❖ الخصائص اللغوية لراوية حفص .. دراسة في البنية والتركيب، علاء إسماعيل الحمزاوي

❖ الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، ناصر سعيد ناصر العيشي، إشراف: أ. د.عبد الله أحمد الجبوري، أطروحة تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ ... آب ٢٠٠٢ م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)،المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،١٤٣١هـ.

❖ الدر النثير والعذب النمير «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)»، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (ت ٧٠٥ هـ)، تحقيق

ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر – جدة، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

❖ دراسات تاريخيّة من القرآن الكريم، محمد بيومي مهران (المتوفى: ١٤٢٩ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ.

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ)، محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة (د.ط)، (د.ت).

❖ درج الدُّرر في تفسير الآيِ والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ ديوان أبي داوود الإيادي، جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي والدكتور أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، سوريا، الطبعة الأولى ،٢٠١٠م.

❖ ديوان أبي الطيب المتنبي، أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين الكوفي (٣٠٣ هـ –٣٥٤ هـ)،صححها وقارن نسخها وجمع تعليقاتها: الدكتور/ عبد الوهاب عزام، الناشر: لجنة التأليف والترجمة والنشر

❖ ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه دكتور محمد أديب عبد الواحد،(د.ط)، ٢٠٠٦م.

❖ ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

❖ ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، دمشق،١٩٦٢، (د.ط).

❖ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر, الطبعة: الثالثة ، (د.ت).

❖ ديوان حاتم الطائي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن أمرئ القيس، المتوفى سنة (٤٦ ق. هـ / ٥٧٧ م) ،رواية: هشام بن محمد الكلبي،تحقيق: د. عادل سليمان جمال، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة: الثانية (١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).

❖ المقاربة اللغوية في الخطاب الصوفي الفتوحات المكية أنموذجا

❖ ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (المتوفى: ٥٦٤ م، تحقيق: درية الخطيب - لطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون، دولة البحرين - المؤسسة العربية، بيروت/لبنان.

❖ عدي بن زيد العبادي، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد, د.ط ، ١٩٨٥م.

❖ ديوان عروة بن حزام، عروة بن حزام بن مهاجر الضني من بني عذرة المتوفى سنة (٣٠ هـ . ٦٥٠ م).

❖ ديوان كثيرة عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، (د.ط)، (د.ت).

❖ ديوان النابغة الذبياني، هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (١٨ ق. هـ-٦٠٥ م)،تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، القاهرة

❖ ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الارشاد، بغداد،١٩٦٨،(د.ط)

❖ ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م(نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ).

❖ رسائل في اللغة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ)،قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد مُحَمَّد السراقبي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،

❖ الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٩م.

❖ روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي , المولى أبو الفداء (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر – بيروت(د.ت).

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ.

❖ زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

❖ زبدة التفاسير، فتح الله الشريف الكاشاني، تحقيق ونشر مؤسسة المعارف الإسلامية،

❖ الزمن النحوي في اللغة العربية، كمال رشيد، عالم الثقافة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،(د.ط)،٢٠٠٨.

❖ زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار النشر: دار الفكر العربي(د.ط)،(د.ت).

❖ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن

أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

❖ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

❖ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

❖ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي ابن طولون الدمشقي الصالحي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

❖ شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة،١٤٣٣.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)،المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

❖ شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥ هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤.

❖ شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦.

❖ شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)،المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ)، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى).

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

❖ شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

❖ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي

المختون، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

❖ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»،محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)،علي بن مؤمن بن مُحَّد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩ هـ)،المحقق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

❖ شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن مُحَّد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)،المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

❖ شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ)، المحقق: نواف بن جزاء

الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

❖ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧ م.

❖ شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (د.ط)، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ،١٣٨٣.

❖ شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م.

❖ شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)،أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

❖ شرح اللّمع في النحو، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ هـ)،المحقق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميّة، الطبعة: ١ ،تاريخ النشر: ١٤٢٨ هـ.

❖ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (المتوفى: ٧٩٣ هـ)، المحقق: الناشر دار المعارف النعمانية، باكستان،١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

❖ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض– السعودية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م.

❖ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)،أبو

زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)،المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

❖ صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

❖ ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)،المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠.

❖ الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحنودود، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة.

❖ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى, ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

❖ العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة ، الطبعة الأولى ، (د.ت).

❖ عشرة شعراء مقلون، دكتور حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، د.ط ،١٩٩١م.

❖ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

❖ غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت

❖ غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ.

❖ غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ) ، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

❖ فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)،عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

❖ فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة. الأولى ،١٤١٤ هـ.

❖ حاشية الطيبي على الكشاف ، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)،مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطاالمشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان

العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ،١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

❖ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثالثة ،١٩٦٤.

❖ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

❖ القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، خادم العلم والقرآن عبدالفتاح القاضي شيخ معهد دسوق الأزهري، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان،(د. ط)، ١٩٨١.

❖ القرآن ونقض مطاعن الرهبان، د صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ قطر الندى

❖ الكافية في علم النحو،ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)،المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ م.

❖ الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)،المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

❖ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)،عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)،المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال((د.ط)، (د.ت).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان,الطبعة الأولى ،١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.

- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، د. عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)،المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (المتوفى: ٧٤١هـ)،تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- لباب الاعراب، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) ،دراسة وتحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية ،١٩٨٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)،المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة،محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)،المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة,(د.ط) ، ١٤٢٦ هـ.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)،المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، امين الاسلام أبي على الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المرتضى، بيروت_ لبنان، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٢.
- محاسن التأويل ،محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)،المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة الأولى ،١٤١٨ هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]،المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- مختصر تفسير ابن كثير، (اختصار وتحقيق) محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان، الطبعة السابعة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه ، عنى بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م، النشريات السابعة الاسلامية.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، اللملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، أبو الكَرَم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري (٤٦٢ – ٥٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية – بيروت(((د.ط)، (د.ت).
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

❖ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى ، د.ت.

❖ معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

❖ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

❖ معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ معجم الغني، الدكتور عبد الغني أبو العزم،فهرسة وتنسيق فواز زكارنة،٢٠١٣م.

❖ معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

❖ معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، دار الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٩٨٥.

- معجم مقاييس اللغة، : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)،المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،(د.ط)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)،المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.
- التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)،دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ،١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣.
- المقتضب، مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)،المحقق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ،بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،المحقق: مجموعة محققين وهم:، الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش ،الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د.

سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة(٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢.

❖ المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل :لأبي عمرو الدانى، تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

❖ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، المحقق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة، مصر،٢٠٠٨.

❖ المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ)،المحقق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

❖ المنصوب على التقريب، إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد ١٠٧ – (١٤١٨/١٤١٩هـ).

❖ من لطائف وأسرار (تفسير ابن عادل الحنبلي)من خلال تفسيره (اللباب في علوم الكتاب)،أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥ هـ)، جمع وترتيب/ العاجز الفقير: عبد الرحمن القماش

- من لطائف وأسرار (تفسير السمين الحلبي)
- الْمُهَذَّبُ النَّقِيّ الْجَامِعُ لِتَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيّ
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥ هـ)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- موسوعة كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم، رفيق العجم، الطبعة الأولى, ١٩٩٦.
- الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، تقديم سماحة آية الله جوادي آملي، دار الأضواء، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ،٢٠١٠م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ،١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات ، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ.
- النكت في إعجاز القرآن،: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م، الطبعة الثالثة.
- النحو المعقول، د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى ،(د.ت).

❖ النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، : علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

❖ نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م.

❖ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

❖ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

❖ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)،المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

❖ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ{دراسة وتحقيقاً}،المؤلف: محمد عبد الستار على أبو زيد،إشراف: أ. د. أحمد الزين على العزازى – أ. د. الطنطاوى الطنطاوى جبريل رسالة دكتوراه إعداد: المدرس المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق،جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق – الدراسات العليا – قسم اللغويات،{١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م}.

❖ الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

❖ المسلسل في غريب اللغة، محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي، المحقق محمد عبد الجواد ابراهيم الدسوقي، وزارة الثقافة والارشاد القومي، بغداد، الطبعة الأولى.

❖ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ)،دار النشر: دار صادر – بيروت.

❖ نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، د . مصطفى حميدة ، الشركة المصرية العالمية للنشر (لو نجمان) ، القاهرة، ط ١ ١٩٩٧ م

❖ تجديد النحو : د. شوقي ضيف ، ط ١، مؤسسة البلاغ ، بيروت ١٩٨٨م .

❖ نظرية التبعية في التحليل النحوي : د . سعيد حسن بحيري ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

نظام الجملة في شعر المعلقات: د.محمود أحمد نحلة , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , ١٩٩١ م

دراسات نحوية في الجملة الاسمية والفعلية: د . محمد صلاح الدين مصطفى بكر ، مكتبة الزهراء , القاهرة , د . ت .

(٧) العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم: د. أبو السعود حسانين الشاذلي , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , ١٩٩٠ م .

(٨) انظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: د . محمد صلاح الدين مصطفى بكر , مؤسسة الصباح , الكويت , ١٤٠٥ هـ .

❖ التطبيق النحوي: الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨.

دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية: د. منير محمود المسيري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥.

الرسائل والأطاريح

❖ الأحكام النحوية بين الثبات والتحول, وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي, رسالة دكتوراه, كلية دار العلوم, جامعة القاهرة, ١٤٣٣ هـ– ٢٠١٢ م.

❖ الضمير بنيته ودوره في بناء الجملة: محمود حماد محمود أبو موسى، اشراف الأستاذ الدكتور سمير شريف ستينية، ١٩٩٥.

- التمثيل النحوي في كتاب سيبويه(رسالة ماجستير) علاء عمار جواد، باشراف الاستاذ المساعد الدكتور جواد كاظم عناد، سنة ٢٠٠٧
- الوجه النحوي المرفوض في الدر المصون للسمين الحلبي(رسالة ماجستير)،الباحثة: شاميران رعد اسماعيل
- حاشية الشيخ إبراهيم السقا على تفسير الإمام أبي السعود(رسالة ماجستير): جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة – قسم التفسير وعلوم القرآن (شعبة أصول الدين عداد: جميلة عبد السلام محمد محمد عبد الله إإشراف: أ. د. محمد الطنطاوي الطنطاوي جبريل – د. حسنية زين محمود رمضان)، العام الجامعي: ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦ م

البحوث المنشورة

- ضوابط التوارد : د . تمام حسان ، بحث ضمن كتاب للمؤلف بعنوان : مقالات في اللغة والأدب ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م: ١٣٩ – ١٤٠ .
- أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف (٤٣٨ – ٥٢٨ هـ)، د. مزيد إسماعيل نعيم . روفائيل مرجان، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٢٧) العدد (٢) ٢٠٠٥ م.
- التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية(بحث منشور)، الأستاذ البشير جلول، (مجلة المخبر) جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد السادس،٢٠١١م.
- الدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية دراسة في ضوء السياق اللغوي، محمد رجب محمد الوزير، دار غريب ،القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩٨.

❖ مقاربة المثال المصنوع للتركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط: الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي(بحث منشور):

Summary

The title of my study is :The Closeness of Syntactic Realization to the Quarinc Construction in Al_Dur Al_Massoon by Al_Sameen Al_Halabi. It is suggested by Prof. Dr. Shalan Abid Ali who gifts it to me. May Allah bless him every thing. According to the closenesses in Al_Dur Al_Massoon in Uloom Al_Kitab Al_Maknoon, the study consists of three chapters. The first chapter includes the characteristics of closeness in Al_Dur Al_Massoon. It presents the characteristics of syntactic realization in Al_Sameen Al_Halabi and the devices used in the construction of this closeness in addition to their basics and critics. The second chapter deals with closeness patterns in Al_Dur Al_Massoon. It shows the closeness of the Quarinc construction with the poetry evidence as well as the made_ examples. The third chapter shows the critics of Al_Sameen Al_Halabi to such closenesses as well as those of whoever criticize them. I have not dealt with all these closenesses in Al_Dur Al_Massoon because they are various and different. I limit the study to those which are cosidered as comprehensive for all the functions and patterns of closeness being as equivalent to .the Quarinc construction

I use the analyitical descriptive approach in dealing with these problems through investigating such closenesses and surveying the grammarians views concerning them. Then I follow the comparative analyitical approach to examine the points of similarities and differences between the closing constructions and thus to know the validity of such closenesses. My thesis depends on many sources

and references; the most important of which are an M.A. thesis entitled :The Syntactic Realization in Sibawayhi's Kitaab by Alaa' Amaar Jawaad and a puplished paper entitled :The Closing Construction between the Made_example and the Quarinc Text :A Study of Interpreting Al_Bahar Al_Muheed by Abi Hayaan Al_Andulisy. It is worth mentioning that the thesis has been supervized by Professor Doctor Hamid Abid Al_Muhzin Al_Janabi. The most important conclusions arrived at are :The study reveals Al_Sameen Al_Halabi 's efforts in forming the syntactic realization closenesses whether in formation or critic whereby he excells. Moreover, he examines the ancestors' closenesses such as those of Abo_Hayan, Ibn Atiyah, and Al_Zamakhshary without any comment or clarification or explanation or detail in addition to the varieties and categories of the closenesses of Al_Sameen Al_Halabi for the different bases on which he depends in constructing and criticising his closeness realization.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Babylon University
College of Education of Humanitarian Sciences
Dept. of Arabic
Post graduate Studies

The Closeness of Syntactic Realization to the Quarinc Construction in Al_Dur Al_Massoon by Al_Sameen Al_Halabi

Letter submitted by:
Teeba Idrees Tariq

To the council board of education college of humanitarian sciences in Babylon University as a partial fulfillment to acquire PhD philosophy degree in Arabic language /language.

Supervised by:
Assistant professor Dr.
Hamid Abd Al-Mohsen Kadhim

Muhra'm 1444 H **August 2022 A.D**